جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن البشري السياسي في منطقة المغرب العربي

– تونس نموذجا –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

سعداوي حياة

إشراف الأستاذ:

عصام قصري

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الاستاذ	الجامعة الاصلية	الصفة
أ/ عصام قصري	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة	مشرفا و مقررا
أ/ غزال يزيد	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة	رئيسا
أ/ زين العابدين بولبنان	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية : 1438 – 1439 هـ / 2017 – 2018 م

إهـــداء

إلى منارة العلم والإيمان سيدنا المصطفى سيد الخلق رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها الى والدتي العزيزة

إلى من سعى وكد لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني ان ارتق سلم الحياة بحكمة وصبر الى والدي العزيز

الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي وإخواني :(عادل –رشيد–فؤاد–هشام)

الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والابداع الى من تكاتفنا يد بيد ونحن نقطف ازهار علمنا (حلومة–راوية–أسماء–مليكة–أحلام–كريمة–مريم–شيماء–سهير)

وإلى كل من تشرفت بلقاءهم ومعرفتهم طوال مساري التكويني في جامعة سكيكدة و اخص بالذكر: محمد الامين بن لولو، كركابو صبرينة.

الى من يحيطون بقلبي حبا و اخلاصا رغم بعد المسافات و إنطفاء العلاقات "سيد علي"

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أشكر الله تعالى الذي أنار لي درب المعرفة ووفقني لهذا و لم أكن لأصل لهذا لولا فضل الله عليّ و إعانته لي، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه.

أرفع أسمى أي التقدير و الاحترام إلى أستاذي المشرف "قصري عصام" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لي وأخص بالذكر الأستاذ "بولبنان"والأستاذة "عباس"،والطاقم الإداري لقسم العلوم السياسية ومنهم "مروان" ،كما لا أنسى أن أتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر والعرفان إلى من تولى كتابة المذكرة إلى "عبد الرؤوف بلكحل" .

حياة

خطة البحث

مقدمة:

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني والأمن البشري السياسي

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن البشري السياسي

***الفصل الثاني: واقع المجتمع* المدني في المغرب العربي**

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني في المغرب العربي

المبحث الثاني: حالات مقارنة لدور المجتمع المدني في تحقيق الامن البشري السياسي في بعض دول المغرب العربي

الفصل الثالث: دور المجتمع المدني خلال فترة الانتقال الديمقراطي التونسي في تحقيق الأمن البشري السياسي

المبحث الأول: محددات الأمن البشري السياسي في تونس

المبحث الثاني: الأدوار المختلفة للإتحاد العام التونسي للشغل باعتباره مجتمع مدني

الخاتمة

مقدمة

شهد العالم العربي نهاية 2010 وبداية 2011 موجات مختلفة من التغيير، أدت إلى الإطاحة بنظم سياسية مختلفة ظلت فترة طويلة تسيطر على مقاليد السلطة، وقد لقيت هذه الثورات دعما من طرف مجموعة من الفواعل الجديدة، التي تتبنى مبادئ مدعمة للثورة، وهي منظمات المجتمع المدني بكافة أطره وتوجهاته، حيث ساهم هذا النوع من التنظيمات على العمل لتغطية عجز الدولة على تلبية حاجيات أفرادها، وذلك نتيجة الانقلابات التي مست جميع مناحي الحياة داخل الدولة، وأعتبر المجتمع المدني نفسه مسؤولا أساسيا على الحفاظ على حياة الأفراد من الانتهاكات التي يتعرضون لها .

فأي سياسة أمنية يجب أن يكون هدفها الأساسي تحقيق أمن الفرد، الذي يعد مرجعية أساسية لأي دولة بالمفهوم الحديث ، خاصة في ظل التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن وانتقاله من المفهوم الصلب إلى اللين الذي يكون يكون فيه الأفراد هم محور الاهتمام، وبروز مصطلح جديد على الساحة الدولية وهو الأمن البشري الذي يعني تحقيق الإنسان لحاجاته الأساسية لتمكينه من العيش في طمأنينة وكرامة، وهذا ما أتاح الفرصة أمام تنظيمات المجتمع المدني للتركيز على أمن الأفراد فهو يعمل عبر مؤسساته على توفير الدعم والتأييد لحقوق الأفراد من خلال التعبير عن أرائهم وإتاحة الفرصة لهم للتطوع والمشاركة في الحياة السياسية.

ومن التجارب الرائدة في نجاعة المجتمع المدني فيها هي تونس من خلال ثورتها التي أطلق عليها ثورة"الياسمين"، التي أدت إلى إطاحة نظام زين العابدين بن علي، ويعتبر الإتحاد العام التونسي للشغل هو النقابة الأولى الداعمة للثورة حيث حمل شعارات نضالية من أجل تحقيق الصالح العام، وعمل على الدفاع على حقوق الأفراد والتصدي للاستبداد من أجل بناء دولة ديمقراطية في خدمة الإنسان .

أهمية الموضوع: يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة نظرا للظروف التي مرت بها الدول العربية نتيجة الانقلابات العسكرية خاصة إقليم المغرب العربي والانتهاكات التي تعرض لها البشر بفعل هذه الظاهرة، حيث فتح المجال أمام المجتمع المدني ليكون له دور متميز في هذه الصراعات الداخلية وتعد تونس الأولى مغاربيا من حيث نجاعة مجتمعها المدني خاصة الإتحاد العام التونسي للشغل الذي يملك تاريخ حافل من الإنجازات.

لذلك كان لزاما التطرق لهذه الظاهرة وتحديد معالمها من أجل الغوص في مجرياتها واكتشاف مدى فعالية المجتمع المدني لتحقيق أمن البشر خاصة من الناحية السياسية.

أهداف البحث: نسعى من خلال البحث إلى ما يلي:

- فهم ظاهرة المجتمع المدني
- بناء تصور واضح حول الأمن البشري السياسي وما يكتنفه من خصوصية
- توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الأدوار المختلفة للمجتمع المدني لتحقيق الأمن البشري السياسي في دول المغرب العربي، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريطانيا
- إبراز فعالية المجتمع المدني خلال الثورة خاصة الإتحاد العام التونسي للشغل

أسباب اختيار الموضوع:

- **أسباب ذاتية:**

بحكم الانتماء الإفريقي والمغاربي وجب التطرق إلى أهم القضايا التي تشغل هذا الحيز الجغرافي و أبرزها قضية الربيع العربي التي مازالت انعكاساتها إلى غاية اليوم.

وجود ميل في معرفة العوامل التي أدت إلى نجاح الثورة سلميا في تونس عكس باقي دول الربيع العربي .

- **أسباب موضوعية:**

✓ موضوع البحث له صلة بتخصص الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية.

✓ إبراز أهمية منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية لمختلف بلدان المغرب العربي .

✓ إزالة اللبس والغموض حول مفهوم الأمن البشري السياسي والمجتمع المدني .

✓ توضيح الدور البارز للإتحاد التونسي للشغل خلال الثورة.

- **حدود البحث** : لمحاولة التحكم في البحث لابد من تحديد النطاق الزماني والمكاني

✓ النطاق المكاني أو الحالة :ممثلا في إقليم المغرب العربي من خلال دراسة المجتمع المدني في الجزائر، المغرب، ليبيا وموريطانيا مع تخصيص الشطر الأهم لدراسة التفاعلات المختلفة للمجتمع المدني لتحقيق الأمن البشري السياسي في تونس .

✓ النطاق الزماني: يركز البحث على الفترة من 2010 الى غاية نهاية 2017.

- **إشكالية البحث:**

إلى أي مدى يمكن اعتبار المجتمع المدني فاعلا أساسيا في تحقيق الأمن البشري السياسي خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس؟.

- **الأسئلة الفرعية:**

✓ما المقصود بالأمن البشري السياسي؟.

✓هل تتباين فعالية المجتمع المدني في تحقيق الأمن البشري السياسي في دول المغرب العربي فيما يخص قضايا الانتقال الديمقراطي؟.

✓أي فعاليات المجتمع المدني الذي أدى دورا فاعلا في مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس ؟.

- **الفرضيات:**

✓كلما زاد شعور الأفراد بالطمأنينة والأمان من خلال المحافظة على حقوقهم من الاعتداءات والانتهاكات كان ذلك بفعل إعادة إحياء مفهوم الأمن البشري السياسي كأسلوب لتحقيق الأمن والتنمية .

✓كلما كان المجتمع المدني يعمل باستقلالية عن الدولة،كلما زاد ذلك من فعاليته ونجاعته في الحفاظ على أمن الإفراد والإيفاء بمتطلبات المجتمع.

✓كلما أتسع التمثيل النقابي كلما أدى ذلك إلى التحكم في مجرى الأحداث ومعالجة بعض القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والشرعية الداخلية تونس.

- **أدبيات الدراسة:**تنطوي الدراسات السابقة ذات بموضوع البحث على أهمية كبيرة في البحث العلمي، فهي تشكل أرضية ينطلق منها الباحث للخوض في موضوعه، وتعتبر الدراسات ناجعة ومفيدة وذلك لأن لها صلة بموضوع البحث، أو أنها تعالج جزئية منه ومن أبرز هذه الدراسات :

عزمي بشارة في كتابه المجتمع المدني"دراسة نقدية" سنة 2012 وهو كتاب نظري يبحث في تطور مفهوم المجتمع المدني عبر مراجعة تاريخ الفكر السياسي العربي وما يوازي ذلك من تطور.

✓ أماني قنديل الموسوعة العربية للمجتمع المدني سنة 2008، وتتضمن هذه الموسوعة أكثر من 80 مفهوم تتعلق بالمجتمع المدني وهذه الموسوعة نتاج عمل جماعي.

✓ تقرير الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994 .

- **منهج الدراسة:** اعتمد البحث على المقاربات المنهجية التالية:

- ✓ المنهج التاريخي: هو منهج علمي يساعد على دراسة المتغيرات التي تطرأ على ظاهرة ما من خلال الرجوع للحقب الزمنية السابقة وتحليلها وتفسيرها علميا في ضوء الزمان والمكان الذي حدث فيه ومدى ارتباطها بظواهر أخرى.

وهذا ما ساعد في التعرف على نشأة المجتمع المدني وتطوره عبر مراحل تاريخية على المستوى الفكري والممارساتي وكذا التعرف على خلفيات نشأة الأمن البشري .

- ✓ المنهج المقارن: هو أداة نحدد من خلالها أوجه التشابه والإختلاف بين حادثتين أو أكثر وهذا من خلال محاولة معرفة الأدوار المتميزة لتحقيق الأمن البشري السياسي في الدول المغاربية (ليبيا، موريطانيا، المغرب، الجزائر) .
- ✓ تقنيات دراسة الحالة: أطلق الفرنسيون مصطلح ألمنهج ألمونوغرافي على هذا المنهج ويقصد به وصف موضوع منفرد بإستفاضة، وهو طريقة لدراسة وحدة معينة دراسة تفصيلية عميقة للخروج بتعميمات يتم تطبيقها على حالات مماثلة لها ويتضح هذا خاصة في الفصل الثالث من خلال التركيز على الإتحاد العام التونسي للشغل ومدى مساهمته في مرحلة الثورة .

- **ألمقاربات النظرية:**

- ✓ **الاقتراب المؤسسي** Institutional Approach : يعطي هذا الاقتراب أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون المسموح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، أستخدم هذا الإقتراب لتبيان

دور مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته ومهامه في الحياة السياسية داخل الدولة وهذا من خلال دور الإتحاد العام التونسي للشغل

- ✓ **إقتراب الجماعة** The Group Approach : يركز هذا الإقتراب على دور الجماعات في الحياة السياسية حيث ترى أن الفرد لم يعد قادرا على الإبقاء على مكاسبه بل وجب عليه الدخول في تجمعات لتحقيق أهدافه ويتجلى هذا الإقتراب من خلال إبراز دور المجتمع المدني في تحقيق أمن الأفراد والحفاظ على حقوقهم من الانتهاكات .

- **صعوبات الدراسة :**

- ✓ محدودية المراجع فيما يخص الأمن البشري السياسي وذلك راجع إلى أن هذا المفهوم جديد نوعا ما .
- ✓ ضيق الوقت المتاح .
- ✓ دول المغرب العربي لاتزال متواضعة فيما يخص الشفافية ما صعب مهمة الحصول على إحصائيات كافية ومعلومات واضحة ودقيقة .
- ✓ لا تزال موضوعات المجتمع المدني فتية و غير مطبقة بالطريقة المثلى ما يصعب التعامل مع هذا الموضوع من ناحية دراسة التجارب و النماذج ومن ناحية أخرى قلة المعلومات و نقص الشفافية .

- **تبرير الخطة :** تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

إهتم الفصل الأول بتناول الإطار المفاهيمي والنظري لكل من المجتمع المدني والأمن البشري السياسي حيث حدد المبحث الأول التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والظروف التي مر بها فالمدخل التاريخي يلخص لنا أهم المراحل المفصلية وصولا إلى المفهوم الحالي أو اقرب مفهوم لما نراه على أرض الواقع فيما يخص المجتمع المدني إلى جانب خصائصه والمقاربات النظرية المفسرة له، أما المبحث

الثاني فتناول التطور النظري للأمن وصولا للأمن البشري السياسي مع ذكر أهم المقاربات المفسرة له .

أما الفصل الثاني فقد تناول واقع المجتمع المدني في المغرب العربي من خلال التطرق إلى أهم العوامل التي أدت للإهتمام به وأهم وسائل تنشيطه مع الولوج إلى أهم العراقيل التي وقفت حائلا أمام تجسيده ، أما المبحث الثاني فقد قارن بين الأدوار المختلفة للمجتمع المدني لتحقيق الأمن البشري السياسي في بلدان المغرب العربي .

أما الفصل الثالث فقد خصص لدور المجتمع المدني في تحقيق الأمن البشري السياسي خلال فترة الانتقال ديمقراطي, حيث خصص المبحث الأول لمعرفة محددات الأمن البشري في تونس من مواطنة وحقوق الإنسان وديمقراطية ، أما المبحث الثاني فقد خصص للأدوار المختلفة باعتباره مجتمع مدني وعوامل بروز الاتحاد وأداءه في المرحلة الانتقالية وفي الأخير تقييم أداءه وانجازاته في هذه المرحلة.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني والأمن البشري السياسي

مقدمة الفصل الأول :

عرف المجتمع المدني منذ نشأته تغيرات هامة، فهو يستخدم للإشارة الى فئات اجتماعية معينة تندرج تحت هيكل موحد، يتوفر على قدر كبير من التجانس والتناغم، ونظرا للغموض الذي يكتنف هذا المصطلح ستسعى الدراسة من خلال هذا الفصل المقسم إلى مبحثين، المبحث الأول سيتطرق الى تتبع نشأة المجتمع المدني و تطوره كمصطلح قديم له خلفيات تاريخية في الفكر السياسي و الفلسفي الغربي، وكذلك من خلال بعض المدارس الفكرية التي حاولت أن تعبر عنه وفق الفترة الزمنية التي عايشها، كما تعرض إلى مختلف التعريفات التي خص بها المجتمع المدني من قبل المفكرين والمختصين في هذا المجال، وأهم الخصائص أو السمات التي يتميز بها المجتمع المدني و في الأخير أهم المقاربات النظرية التي فسرت دور المجتمع المدني .

أما المبحث الثاني في هذا الفصل فهو ينطوي على أربعة مطالب، سيتطرق إلى مفهوم الأمن البشري السياسي الذي يعتبر مصطلح حديث من حيث النشأة، وقد ادى العمل بهذا المفهوم في مجال الدراسات الأمنية نظرا للتحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، ولإزالة اللبس و الغموض الذي يكتنف هذا المصطلح سوف يعرج هذا المبحث الى التطورات التي شهدها مفهوم الأمن وفقا للمنظورات الواقعية واللبرالية والنقدية وصولا الى ما يعرف بالأمن البشري ومنه أشار إلى بعض التعريفات التي تطرقت إليه وللأمن السياسي كأحد

أبعاده للخروج بمفهوم مزدوج وهو الأمن البشري السياسي قم اهم المؤشرات التي بني عليها هذا المفهوم المزدوج و في الأخير أهم المقاربات التي فسرت الأمن البشري السياسي .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للمجتمع المدني

لقد عرف المجتمع المدني رواجا واسعا على كافة المستويات فهو يمثل قاعدة هامة تعبر عن إرادة المجتمع، وهذا ما سيشير إليه هذا المبحث من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للمجتمع المدني والظروف التي مر بها مرورا إلى إعطاء بعض التعريفات التي خص بها المجتمع المدني والتي قدمها العديد من الفلاسفة والمفكرين، وسيتطرق هذا المبحث كذلك إلى أهم الخصائص التي تميز بها، وأخيرا بعض المقاربات النظرية التي فسرت المجتمع المدني.

المطلب الأول: تطور مفهوم المجتمع المدني والظروف التاريخية التي مر بها :

المجتمع المدني في الفكر التنويري :

شهدت القارة الأوروبية خلال القرنين 17 و18 ميلادي نظام الإقطاع تراتبيا، إستند إلى مبدأ توزيع الأرض بالتمييز بين ملاك الأراضي الذين يشكلون الطبقة المسيطرة، و بين الطبقة العاملة الذين يشتغلون لصالح الطبقة الأولى، وتجسد ذلك من خلال إرغامهم على دفع الضرائب مقابل عيشهم على جزء من تلك الأراضي، وكان رجال الدين وفئة النبلاء يمارسون نفوذهم على السلطة التي كانت تستمد قدسيتها و مشروعيتها الدينية من الكنيسة القائمة على نظرية الحق الإلهي [1] .

وعرفت أوربا كذلك سيطرة الجانب الديني على كافة مناحي الحياة، وهذا ما أدى إلى عرقلة حركة التقدم، حيث سعت الكنيسة إلى كبح أي نشاط يقوم به الأفراد من خلال الترويج لفكرة أن أي ربح مادي يعد خطيئة لا تغتفر، وجراء هذا الوضع أدى إلى غياب إصلاحات داخلية كان من شأنها النهوض بالمجتمع الأوربي[2] .

*- يقصد بالحق الإلهي الاعتقاد الديني بأن الملك يستمد شرعيته من الله مباشرة ولا يحق لأي كان محاسبته لأن هذا شأن من شؤون الله حسب المفهوم. (**بياضي محي الدين**, "المجتمع المدني في دول المغرب العربي في التنمية السياسية" ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2011),ص. 14.

[1]-**خيرة بن عبد العزيز**, "دور المجتمع في ترقية الحكم الراشد",(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية,جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام ,2007) ,ص.11 .

[2]- **محي الدين بياضي**, المرجع السابق, ص.14.

من مظاهر سيطرة الكنيسة على العقول البشرية في النظام الأوربي هو إصدار ما يسمى بصكوك الغفران *، التي كان من أهم نتائجها انتشار الفساد السياسي والاقتصادي، وذلك من أجل زيادة ثروة الكنيسة على حساب الصالح العام للأفراد، وطمس أفكارهم وتوجهاتهم [1].

لكن مع نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، ظهرت إتجاهات فكرية وفلسفية جديدة، خاصة مع بداية عصر النهضة، داعية إلى القيام بثورة على كل ماهو قديم، إذ عملت هذه الحركات الفكرية على تخليص المجتمع الأوربي من أفكار الكنيسة، ومقاومة الحق المطلق للملك ونظرية الحق الإلهي . ولقد كان محور إهتمام المفكرين هو تخليص الإنسان من فكرة أن البحث عن المادة يعتبر خطيئة والبعد عن الميتافيزيقيات، محاولين بذلك الدفاع عن كرامة الإنسان واسترجاع مكانته، وهذا ما صاحبه تطور اجتماعي من خلال البحث عن أسس حكم جديدة تعمل على حماية مصالح الأفراد و تشجيع الإستثمارات[2].

كما لا يمكن الإغفال عن الأنماط الجديدة التي جاءت بها الثورة الفرنسية، حيث ظهر في 22ديسمبر 1789 قانون جديد يقر بحق إنشاء جمعيات و مؤسسات، تكون حلقة وصل

[1]- **محمد علي مغني, "**مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية"(لبنان:مركز البحوث والدراسات),ص.22.
*- صكوك الغفران هي قيمة نقدية تدفع للبابا (صاحب الكنيسة) بغية حمو الجريمة او الذنب حسب اعتقادهم .
[2] - **عبد الرحمن احمد هيجان,"**المجتمع المدني: المفهوم والأبعاد", ص.ص3-4 .
https:/www.researchgate.net/article/تم تصفح الموقع في 2018/04/04

بين السلطة السياسية و الأفراد[1]، فمن خلال هذه التطورات الحاصلة في المجتمع الأوربي، ظهرت بوادر جديدة لتأسيس مجتمع مدني قائم بذاته مستقل عن الدولة، يسعى داخله الأفراد لتحقيق مصالحهم، والحفاظ على آمنهم و استقرارهم، حيث يعد المجتمع المدني هو الحارس لهذه الحريات.

المجتمع المدني من خلال نظريات العقد الاجتماعي:

كما سلف الذكر فقد برز مفهوم المجتمع المدني خلال القرنين 17و 18، و قد ساهم في بروزه رواد و فلاسفة العقد الاجتماعي[2]، وقد إتفق رواد نظرية العقد الاجتماعي أن الإنسان قد مر بمرحلتين:

-الأولى : سميت هذه المرحلة بالحالة الطبيعية : أي أن الإنسان كان يعيش وفق ما تمليه عليه قوانين الطبيعة .

-الثانية: تمثلت في إنتقال الإنسان من مرحلة العيش في الطبيعة إلى الدخول في الدولة،التي تملي عليه احترام قوانينها وضوابطها[3]، ومن بين رواد نظرية العقد الاجتماعي:

توماس هوبز : Thomas Hobs: الذي يأخذه الرأي أن الإنسان شرير بطبيعته وأناني، وهذه الصفات تؤدي إلى خلق فوضى و نشوب حروب كما يقول هوبز" حرب الجميع ضد الجميع" ، هذه الفوضى كما سماها هوبز تؤدي إلى زعزعة السلم و الأمن، في ظل غياب

[1]- **مليكة بوحبيت**, "ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر",(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية,2012),ص .60.
[2]- **محي الدين بياضي**, مرجع سابق,ص.17.
[3]- **محي الدين بياضي**, مرجع سابق, ص.18.

سلطة سياسية تكبح هذه الفوضى[1] ، وفي هذا الإطار يرى هوبز أنه يجب الانتقال من هذه الفوضى عبر إنشاء أو إبرام عقدّ، يوجب من خلاله تنازل الأفراد عن كامل حرياتهم لصالح حاكم قوي يحمي حرياتهم و يوفر لهم الأمن و السلم [2].

و من وجهة نظر مغاير عبّر **جون لوك** **John Look** عن فكرة أن الطبيعة البشرية تتسم بالسلام و العدل، فلم يكتف بالعقد الاجتماعي الذي دعا إليه هوبز بل تجاوز هذا الطرح من خلال تأثره بفكرة " الترست" trust" "وهي فكرة انجليزية قائمة على عقد بين المواطنين الانجليزيين مبنية على الثقة، حيث تدفع المواطنين إلى الدخول في العقد بمحض إرادتهم، من أجل إحترام الحقوق الطبيعية ومن بينها حق الملكية، و يرى أن الأفراد لا يتنازلون عن كامل حقوقهم لصالح الحاكم، و إنما هو تنازل من الفرد للأغلبية[3].

في سياق آخر حاول جون لوك تطوير أفكار هوبز خاصة فكرته المتمحورة حول أن صلاحية العقد تكمن في حرية الأفراد المتساوين في التوقيع عليها حيث يصبح العقد الاجتماعي عنده هو نتاج للعقل و ضمان لحرية العمل، و حرية التملك لدى الجميع، و

[1]- **عبد اللطيف باري**, "المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني في الجزائر" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية,جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية,2007.),ص.13.

[2]- **سمية اوشن**, " دور المجتمع المدني في بناء الأمن ألهوياتي" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير,جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010) ,ص.19.

[3]- **العربي بن عودة, "**إسهام وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني دراسة التجربة الجزائرية"(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستيرجامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية.2016) ,ص.17 .

المجتمع المدني كما يراه لوك هو الذي تتوافر حماية مؤسسية للملكية و حكم القانون و الرقابة على السلطة و موازنته [1] .

أما نظرة **جون جاك روسو Jean Jacques Rousseau** للحالة الطبيعية للإنسان، فهو يجمع بين الطرحين الذي قدمه المفكرين السابقين، إذ يرى أنه لا شر مطلق ولا خير مطلق و أنها تتسم بالمساواة، لذا لم تكن هناك حاجة تستدعي إبرام عقد يخول له أن يعيش في جماعات ، لكن مع تطور الزمن ودخول الأفراد في حلقة إجتماعية زادت حدة الصراعات و التنافس و هذا راجع لعدة إعتبارات منها ندرة الموارد [2].

وقد لاحظ أن دخول الأفراد فيما يسمى بالعقد الاجتماعي لم يحقق لهم القدر الكافي من الاستقرار، بل زادت حدة التنافس و إنتشار الفوضى، إذ أنه بموجب هذا العقد يتنازل الأفراد عن كافة حقوقهم للمجتمع ككل، الذي يعمل بإستقلالية تامة عن توجهات الأفراد، حيث سماها روسو بالإرادة العامة [3] .

من خلال رواد نظرية العقد الاجتماعي، يمكن القول أن الإنسان إنتقل من الحالة الطبيعية إلى الدخول في تجمعات مدنية ، وفق مبادئ وقوانين تحكم سير هذه العلاقات و تضبط حركة التفاعلات القائمة بين الأفراد، ومن هذا فإنه من الصعب إيجاد أثر للمجتمع المدني عند فلاسفة العقد الاجتماعي لأن هذا المفهوم عندهم يقصد به الدولة[4] .

---

[1]- **أماني قنديل** , "الموسوعة العربية للمجتمع المدني"(القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب, 2008), ص.48 .

[2]- **حسن ناظم وعلي حاكم صالح**(مترجما), "المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة"(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ,2008)،ص .151 .

[3]- **عادل زعيتر**(مترجما),"العقد الاجتماعي"(مصر:كلمات للنشر والتوزيع,2013) ,ص.26 .

[4]– **عصام قصري**، محاضرات تاريخ الفكر السياسي(جامعة سكيكدة:قسم العلوم السياسية،2013-2014).

3/هيجل HIGLE: وفق تصور هيجل للمجتمع المدني فهو يملك توجها مغايرا تماما، إذ ينظر للمجتمع المدني على أنه ساحة للتنافس على المصالح ، ومجال هذا التنافس هو الدولة ، حيث أطلق عليه إسم "الجماعة الأخلاقية" ،وقد اقترح أنه يجب التحكم في هذا التنافس من خلال إرساء قوانين خاصة تحمي حقوق الأفراد لتفادي الانقسامات السياسية و الاجتماعية الناتجة عن هذا التنافس [1] .

ويرى كذلك أن المجتمع المدني يكون تحت لواء الدولة باعتبارها كيان سياسي ، تلعب فيه دورا مميزا بين المصلحة العامة الخاصة و المجتمع المدني حسبه هو حلقة وصل بين الأسرة والدولة [2].

فالنظرة الهيجلية للمجتمع المدني هو نتاج تفكك أسر ، ويتضح ذلك جليا في أن المجتمع المدني يتكون من ذرات إجتماعية حسب ما سماه هيجل : أي أنه يتكون من مجموعة أفراد مستقلين يطمحون لتحقيق أهدافهم داخل هذا التنظيم وذلك دون المساس بالصالح العام ولتفادي الانقسامات و الصراعات [3]، وقد قام هيجل بالتمييز بين الدولة و المجتمع ، حيث عبر عن المجتمع المدني من خلال المؤسسات التي تشكله مثل جهاز

[1]- **علي بن طاهر** ,"الدولة والمجتمع المدني في الجزائر, دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية,جامعة الجزائر, كلية العلوم السياسية والاعلام,2010) ,ص.43 .

[2]– المرجع السابق, ص45.

[3]- **محند أعراب قزرون**, "المجتمع المدني عند هيجل" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة, جامعة الجزائر:كلية العلوم الإنسانيةوالاجتماعية,2010) ,ص.45 .

الشرطة ، الجماعات ، النقابات ، المحاكم .....الخ ،فهيجل يفترض أنه لا يمكن أن يتجسد المجتمع المدني بعيدا عن الدولة [1].

4/غرامشي : المجتمع المدني بالنسبة له هو " مجموعة من البنى الفوضوية مثل : النقابات ، الأحزاب ، الصحافة ، المدارس ، الأدب " [2].

ومن خلال تعريفه للمجتمع المدني يتضح التناقض بين تصور غرامشي مع التصور الذي قدمه هيجل، إذ يعتبر أن المجتمع المدني ليس مجالا للتنافس الاقتصادي ، بل هو محور للتنافس الأيديولوجي و يتمثل هذا التنافس الإيديولوجي من خلال الأنشطة والمبادرات الفردية و الجماعية، حيث أن مجال التنافس تتقاسمه كل من الدولة بمؤسساتها الرسمية من ناحية و الأجهزة ذات الطبيعة الاقتصادية من ناحية أخرى وهذا التداخل يمثل عصب التماسك الاجتماعي داخل المنظومة السياسية [3].فغرامشي هنا حول المجتمع المدني من البنية التحتية إلى البنية الفوقية و هذه الأخيرة هي المسيطرة حسب إعتقاد غرا مشي [4].

المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر:

يواجه المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر عدة عراقيل، جعلت منه غير قابل للتطبيق داخل المنظومة العربية، ودلك أنه من وجهة نظر المفكرين العرب أن مفهوم

[1]- **محند اعراب قزرون**, مرجع سبق ذكره.ص 45.
[2]- **غنية شليغم**,"اشكالية المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستيرفي العلوم السياسية ’جامعة باتنة,كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012) ,ص .42.
[3]- نفس المرجع السابق, ص.21 .
[4] - نفس المرجع السابق ,ص. 22 .

المجتمع المدني مفهوم غربي محض، يرتبط بواقع رأسمالي يقوم بكبح الحقوق العامة و تهميش دور الأفراد و إرتكازه على تحصيل المنفعة الخاصة، وهذا وفق رأيهم لا يتناسب مع الظروف التاريخية العربية.

أستخدم المفهوم كذلك حسب العرب في الغرب الذي كان يخول للكنيسة إدارة شؤون رعاياها لما يخدم مصالحها[1].

مما سبق ذكره فإن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم غربي، لذا فالباحث يواجه مجموعة صعوبات و عراقيل عند إستخدام هذا المفهوم نذكر من بينها [2]:

1. ضعف التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني لعدم وجود تعريف موحد وشامل من حيث ضبط وتحديد المتغيرات و ضبط ظهوره المكاني والزماني .
2. الإختلاف في تكييف طبيعة المجتمع المدني من خلال ضبط المصطلحات الملائمة للتعبير عنه .
3. تصادم الآراء و المواقف حول إمكانية وجود مجتمع مدني عربي من عدمه[3].

من جهة أخرى لا يمكن إغفال دور النموذج العربي في التأثير على المفكرين العرب، خاصة الذين عايشوا التجربة الغربية بحذافيرها، وتأثرهم بالنظام الأوربي ومبدأ فصل الدين عن الدولة وبالقانون المدني العام، وقد حاولوا تجسيد هذه المبادئ على الأنظمة العربية دون

[1] - **علي بن طاهر**,مرجع سابق ,ص.48.
[2]- نفس المرجع السابق,ص.54.
[3]- **هشام عبد الكريم, "**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية,جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام,2006) ,ص .30.

المساس بالقيم العربية الإسلامية ، فيرى رفاعة الطهطاوي: "أن الحرية هي أحد الأسس العامة للحقوق المدنية في الدولة الحديثة، وهي سر نجاح التمدن و التقدم"[1].

بالرغم من المحاولات العربية لقيام مجتمع مدني في المنطقة العربية و السعي لبناء مجتمع متماسك، قائم على الحرية الاجتماعية مشابه للغرب، إلا أن الفكرة لم تلق رواجا كبيرا نتيجة للظروف التي مرت بها المنطقة خاصة بعد حدوث إنطفاء في العلاقة مابين الدولة والمؤسسات الاجتماعية والتحول الديمقراطي الحاصل في العالم وإزدياد عدد الدول المطالبة بالديمقراطية[2].

ونتيجة لهذه الظروف فقد زادت الحاجة إلى بروز مجتمع مدني عربي الذي يعد مؤشرا تقاس به درجة الديمقراطية في كل نظام سياسي، ودوره في التعامل مع جل هذه الظواهر الموجودة في المنطقة، ونتيجة لذلك إنصبت إهتمامات المفكرين العرب على تشكيل مؤسسات مدنية حديثة و تكييفها مع المتغيرات الحاصلة في المنطقة العربية [3].

المطلب الثاني: حدود تعريفية للمجتمع المدني

لقد حمل المجتمع المدني في طياته الكثير من التناقضات و الاختلافات في وجهات النظر حول إعطاء مفهوم موحد له .

[1]- **خيرة بن عبد العزيز**, مرجع سبق ذكره, ص.26.
[2]- **خيرة بن عبد العزيز**, مرجع سبق ذكره, ص.26.
[3]- نفس المرجع السابق,ص . 28 .

فلغويا ينقسم إلى مجتمع : society و هي مشتقة من فعل إجتمع، يجتمع، إجتماعا، ويقال إجتمع الشيء: أي إنظم وتألف [1] .

المدني: كما ورد في معجم بولدوين، فإن مدني هو عكس عسكري، أي لتمييزه من المجال العسكري والديني، إذا فمدني هو علماني، أي منفصل عن الشؤون الدينية و منفصل أيضا عن الشؤون العسكرية[2] .

كذلك تستعمل كلمة Civil في اللاتينية Civis للتعبير عن مجموعة دلالات ذات علاقة بالمواطن و تخالف كل ماهو عسكري، وعليه فلفظ مدني يدل على كل ماهو خارج المجتمع الرسمي بتعبير آخر المستقل عن المؤسسات الحكومية [3].

إصطلاحا: تعددت الاجتهادات الفكرية لبعض الباحثين فيما يخص إعطاء تعريف للمجتمع المدني، وهذا تبعا لخلفيات معرفية و ثقافية وإيديولوجية خاصة بكل باحث ومن هنا ارتأينا أن نقدم بعض الآراء و التعاريف التي قدمها الباحثون ويتجلى ذلك كالآتي :

المجتمع المدني Civil Society هو مجموعة تنظيمات تطوعية تنشأ بالإرادة الحرة لتملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، وتشمل تنظيماته كل من الجمعيات و الروابط و

[1]- **عزمي بشارة, "**المجتمع المدني دراسة نقدية",ط.2(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 2000),ص.64.
[2]- **دعاء ابراهيم عبد المجيد**, "دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية".ط.1(مصر:دار القانون والفكر للنشر والتوزيع.2015).ص.20.
[3]- **دعاء ابراهيم عبد المجيد**, مرجع سابق,ص.20.

النقابات و الأحزاب و الأندية و التعاونيات، أي : كل ماهو غير حكومي وكل غير ماهو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة) [1].

كما يوضح توماس ماير في كتابه " المجتمع المدني والعدالة "، " بأن المجتمع المدني Civil Society ، ليس حالة معينة أو مجموعة يمكن فصلها عن الآخرين بقدر ماهو عملية متواصلة، ويعتمد المجتمع المدني على مواقف أساسية يمكن التعبير عنها بمصطلحات "روح الجماعة" ، " الجرأة الأدبية" و"التضامن" [2] .

هناك من عرف المجتمع المدني من مدلول إقتصادي، حيث جاء في التعريف بأنه: مجتمع الشغل و الإنتاج و الملكية الخاصة و الطبقات أو الفئات الإجتماعية، و مصالحها المتعارضة وما ينجم عنها من علاقات وتنظيمات إجتماعية تكتسب جميع دلالاتها من العلاقات المتبادلة بين الفئات الاجتماعية ، وموقع كل منها على سلم الإنتاج الاجتماعي، ونصيبها من عوامل الإنتاج ومن الثروة الوطنية و ناتج العمل الإجمالي[3].

كما عرفه الأستاذ " ريموند هينبوش Raymond Hennebush " على أنه:"عبارة عن الاتحادات المكونة طواعية والمستقلة عن الدولة، و الجماعات الأولية، ولكنها في الوقت

[1]- **عبد الرحمان احمد هيجان**,مرجع سابق ذكره,ص.08.
[2]- **توماس ماير(محررا), "**المجتمع المدني والعدالة" (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب, 2010),ص.62.
[3]- **جاد الكريم الجياعي**, "المجتمع المدني هوية الاختلاف",(دمشق.2003),ص.21.

التي تعمل فيه على إحتواء الانقسامات الاجتماعية و تشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فتؤدي إلى ربطها بالدولة و سلطتها[1].

ويرى عبد الحميد الأنصاري " أن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية ، التي تشمل الاتحادات و النقابات و الروابط و الأندية، وجماعات المصالح وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية، والتي تمثل الحضور الجماهيري و تعكس حيوية المجتمع الذي يؤدي إلى إيجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة تحول دون تفردها باحتكارها في مختلف ساحات العمل العام"[2].

ومن التعريفات السابقة التي تناولت مفهوم المجتمع المدني نستخلص ما يلي :

- لا يوجد إتفاق جامع مانع لتعريف المجتمع المدني وذلك أن كل تعريف نابع من اللحظة التاريخية التي ترعرع فيها.
- كل تعريف مما سبق ينسب المجتمع المدني إلى الوظيف أو الإطار الذي يتفاعل فيه من خلال مجالات عديدة سواء سياسية أو اقتصادية.
- التطورات الحاصلة لمفهوم المجتمع المدني جعلت منه مفهوم مميع وغامض من حيث تشعب ممارساته و اختلاف أهدافه [3].

[1]- **كريم بركات** ,"مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة"(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم لسياسية, جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية,2013) ,ص.43.
[2]- **عبد الحميد الأنصاري**,"الشورى وأثرها في الديمقراطية"(القاهرة: دار الفكر العربي,1996),ص.50.
[3]- **عمراني كربوسة**, "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور", مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية,ع.16(2014),ص.154.

ومن كل ما تقدم نستنتج أن المجتمع المدني هو مجموعة من المؤسسات و الهياكل التي ينشئها أفراد أو جماعات معينة بصفة طوعية، تكون بعيدة عن فضاء الدولة لتحقيق مصالح معينة. و يعتبر المجتمع المدني حلقة وصل بين المجتمع والدولة ، وذلك لأنه يعطي للأفراد داخل تنظيماتهم الاجتماعية مساحة أكبر للتعبير عن حريتهم و إنشغالاتهم وأرائهم في ظل ما يشهده العالم اليوم من هشاشة في أنظمة الحكم التي تؤدي بطريقة غير مباشرة للمساس بحريات الأفراد و العجز عن تلبية حاجياتهم ، فهذا النوع من التنظيمات يساعد على ضبط و رصد توجهات الافراد و إيصالها إلى الهيئة العليا (الدولة) للنظر فيها.

المطلب الثالث خصائص المجتمع المدني:

حدد عالم السياسة الأمريكي صامويل هانغتتون s.huntington ,الذي يعتبر من أبرز الباحثين الذين قدموا إسهامات عديدة في إبراز المعايير المحددة لدرجة مؤسسية أي نسق معرفي، وبالمقابل أبرز عدة خصائص للمجتمع المدني ، التي يمكن من خلالها الاعتماد عليها في إبراز مدى فعالية و تطور المؤسسات ، وقد جمع سمات المجتمع المدني في أربع خصائص، تحمل كل خاصية منها مؤشرات تساهم في تعميق معناه و هي كالتالي[1]:

[1]- **عبد الوهاب علوب (مترجما)**,"الموجة الثالثة والتطور الديمقراطي في أواخر العشرين" (القاهرة: دار السعاد الصباح ,1991),ص.16.

1- القدرة على التكيف: ويقصد بها قدرة المؤسسة على التأقلم مع الظروف المحيطة بها و التي تعمل في كنفها، فكلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كلما زاد ذلك من فاعلية المؤسسة، ولهذه الخاصية عدة مؤشرات فرعية [1].

1. التكيف الزمني: أي قدرة المؤسسة على الاستقرار، وذلك من خلال التعاقب أو التداول في تسيير شؤونها من جيل لآخر.

2. التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها ومهامها[2].

2-الاستقلال: ويقصد أن لا تكون المؤسسة خاضعة لأي سلطة أو ضغط خارجي، بحيث يسهل عليها ممارسة تسييرها الذاتي، وذلك من خلال إعدادها لمشاريع خاصة، تتيح لها القدرة على الاستمرار كإطار مستقل و إعطائها نوع من الخصوصية والذاتية، وتحدد درجة إستقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال المؤشرات التالية[3]:

ا. إستقلال نشأة المجتمع المدني: تنشأ تنظيمات المجتمع المدني من مبادرات حرة للأفراد لهذا فإنه بالعودة إلى إستقلال نشأة هذا التنظيم، يتطلب البحث في حدود تدخل الدولة في هذه العملية، وحدود تدخل الجماعات الأخرى، كالأحزاب السياسية وغيرها .....[4].

---

[1]- نفس المرجع السابق,ص.169.
[2]- **عبد الوهاب علوب**, مرجع سابق,ص.170.
[3]- **احمد شكري الصبيحي**,"مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,2000),ص.32.
[4]- نفس المرجع ,ص.33.

II. الإستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني: ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويلها سواءا كانت داخلية أو خارجية أو ذاتية التمويل من خلال المبادرات التي يقدمها الأعضاء ومن خلال التبرعات و الإعانات ...الخ، فالتأسيس الاقتصادي يشكل أهم عناصر الاستقلال[1].

الاستقلال التنظيمي والإداري: ويشير إلى مدى إستقلال المؤسسة في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للقوانين و الأعراف المعمول بها، بعيدا عن تدخلات أي أطراف خارجية [2].

3-التعدد: يقصد به تنوع الهيئات التنظيمية وإتساع نطاقها مما يؤدي بالمجتمع المدني إلى تعدد مهامه، والتحكم في صيرورته لضبط زمام الأمور الداخلية[3].

4-التجانس: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر على صيرورتها، وقد تكون هذه الصراعات عقائدية أو شخصية، فكلما كانت هناك صراعات وإنقسامات أدى ذلك إلى ضعف أداء المؤسسة على عكس التداول السلمي داخلها الذي يؤدي إلى حسن إدارتها وتقويتها[4].

---

[1]- مرجع سابق ,ص .33 .

[2]- نفس المرجع السابق,ص.33.

[3]- **محمد صفي الدين طربوش وآخرون** , "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية "(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,1992) ,ص.172 .

[4]- **محي الدين بياضي**, مرجع سابق, ص.35.

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للمجتمع المدني:

يقوم المجتمع المدني بدور فعال و مهم في تنمية المجتمع، وفي العقدين الأخيرين تزايد الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني، ويظهر ذلك جليا من خلال المقاربات التي وضحت دوره، و من بين هذه المقاربات مقاربة الحوكمة وإقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي مفصلة كالآتي:

أ- مقاربة الحوكمة **governance approach:** الحوكمة مفهوم مبتكر قام بصياغته البنك الدولي "**BIRD**" سنة 1986 ،وقد لقي هذا المصطلح إهتماما كبيرا خاصة منذ أن بادر البنك الدولي بطرحه كمفهوم جديد يتجاوز حدود الأطر المؤسسية التي تدير شؤون المجتمع والسياسات العامة[1].

مفهوم الحوكمة لم يأت بطريقة آلية، بل كان وراء ظهوره عدة عوامل خاصة بعد فشل نموذج قيادة الدولة ما بعد الاستعمار للتنمية، حيث عجزت هذه الدول عن تحقيق متطلبات مجتمعاتها، مما أدى بطرح مقاربة جديدة من قبل مؤسسات التنمية الدولية من أجل الاهتمام بالجوانب السياسية والمؤسساتية داخل المجتمع[2].

عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقريره لسنة 2007الحوكمة على أنها "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون المجتمع على كافة

[1]- **زين العابدين بولبنان**, "مساهمة الإتحاد الاوربي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية,2014), ص.50.
[2]- نفس المرجع , ص.53 .

المستويات ويشمل الحكم الآليات والمؤسسات الحركية التي يقوم من خلالها الأفراد والجماعات بالتعبير عن مصالحهم ومعالجة خلافاتهم و ممارسة حقوقهم والتزاماتهم القانونية"[1].

قد ركزت مقاربة الحوكمة على الدور الذي يقوم به المجتمع المدني ، خاصة من الناحية السياسية، وذلك من خلال إبراز علاقة المجتمع المدني بالفواعل الأخرى حيث تؤكد على الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في إطار قواعد اللعبة السياسية، وتوضح هذه المقاربة بأن النشاطات التي يقوم بها المجتمع المدني تحقق إستقرار الحكومات والتقدم والازدهار و الرفاه داخل الدولة[2].

أعطت هذه المقاربة تسمية جديدة للمجتمع المدني إذ أطلقت عليه إسم القطاع الثالث أي أنه يعمل جنبا إلى جنب مع القطاع العام والقطاع الخاص، فمن خلال التنسيق والتعاون بين هذه القطاعات الثلاث يمكن أن يتحقق نوع من التكامل والاندماج بين الفواعل الاجتماعية الأخرى، حيث تعطي مقاربة الحوكمة من خلال المجتمع المدني فرصة للمواطنين في المشاركة في رسم السياسات العامة و التعبير عن آرائهم في صنع القرارات التي تهم المجتمع[3].

---

[1]- **عبد الجليل علي عباس** ,"دور الشراكة الاوروميتوسطية في حوكمةالسياسات الطاقوية في المغرب العربي"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, جامعة بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2017) ,ص.23 .

[2]-ـــــــ ـــــــ ,"أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم"(غرفة ابوظبي: سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابوظبي للحوكمة),ص.05 .

[3]- نفس المرجع, ص.07 .

ب- **إقتراب علاقات الدولة-المجتمع1988 :** من أبرز مؤسسي هذا الاقتراب هو **جوييل ميغدال Joell Migdal**، إذ يرى بأن العملية السياسية تنطوي على تركيبة مزدوجة، أي في ضوء العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع أو بتعبير أصح المجتمع المدني و الكيان السياسي وأصحاب هذا الإتجاه يبرزون أن هناك علاقة صراعية بين المجتمع والدولة، خاصة فيما يخص القواعد والسيطرة[1].

فإن إقتراب ميغدال" المسمى بإقتراب دولة مجتمع، الذي ينطلق من رؤية نقدية لنظريات التنمية والنظرية الماركسية والتبعية التي لم توضح بشكل كلي طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع2.

إنطلاقا من هذه الرؤى أضيفت ترتيبات جديدة لهذا الاقتراب،والذي يبدأ من خلال تحديد كل ماهو رسمي أو غير رسمي التي تمارس الضبط الاجتماعي social control، حيث يقوم الأفراد بممارسة سلوكياتهم سواء داخل الأسرة أو مع الجماعة دون السماح بتفرد الدولة بممارسة الحكم 3.

وقد خلص ميغدال من هذا الاقتراب إلى طرح نموذج رباعي يقوم على معياري القوة والضعف في كل من المجتمع والدولة فتكون حسب رأيه الأنماط التالية:

---

[1]- **نصر محمد عارف**, "ابستيمولوجيا السياسة المقارنة",ط.1(بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع,2002) ص.327 .

[2]- نفس المرجع السابق,ص.328 .

[3]- **عبد العالي عبد القادر, "**محاضرات النظم السياسية",(جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية, 2012-2013).

1-دولة قوية ومجتمع قوي ⟸ وهو نموذج غير قائم على أرض الواقع

2-دولة قوية ومجتمع ضعيف ⟸ هذه الحالة أطلق عليه النموذج الهرمي

مثال: فرنسا-الجزائر.

3-دولة ضعيفة ومجتمع قوي ⟸ حالة النموذج المشتت مثال: بريطانيا-

الولايات المتحدة الأمريكية .

4-دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف ⟸ وهي حالة النموذج الفوضوي[1] مثال

سيراليون- الصين قبل 1949.

من خلال هذه الأنماط التي قدمها ميغدال نلاحظ أن العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع علاقة ترابطية، فلا يمكن للمجتمع أن يحقق ذاته ويعبر عن طموحاته في ظل غياب دولة آو سلطة عليا يسير بقوانينها و تمارس رقابتها عليه ومن جهة أخرى فالدولة لا تستطيع أن تعمل بعيدا عن حيز المجتمع، فتحقيق الاستقرار المجتمعي يؤدي إلى إستقرار الدولة لأنها تسعى لتحقيق رفاهيته وتلبية حاجياته، ومن هنا يمكن القول أن كلا من الدولة والمجتمع يؤثران ويتأثران يبعضهما البعض .

[1]- نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: الإطار ألمفاهيمي والنظري للأمن البشري السياسي:

يمثل أمن الإنسان جوهر الدراسات الأمنية حيث حظي بإهتمام العديد من الباحثين والدارسين في المجال الأمني، فأمن الفرد يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمع المعاصر خاصة من الناحية السياسية وهذا ما يحاجج به هذا المبحث إذ يقودنا الحديث إلى عرض التطور الذي حصل في مفهوم الأمن ، ثم التعريف بالأمن السياسي كأحد أبعاد الأمن البشري، وتناول المبحث كذلك أهم مؤشرات الأمن البشري السياسي وفي الأخير أهم المقاربات النظرية التي فسرت الأمن البشري السياسي.

إن مفهوم الأمن البشري من المفاهيم الحديثة النشأة في مجال الدراسات الأمنية ومن خلال هذا المبحث سوف أتطرق إلى مختلف التطورات التي حصلت في مفهوم الأمن ومختلف التعريفات التي حظي بها الأمن البشري وكذلك سأعرض أهم محاوره التي يرتكز عليها و ختاما أهم المقاربات المفسرة لهذا المفهوم .

المطلب الأول : تطور مفهوم الأمن وفق نظريات العلاقات الدولية

يعاني حقل العلاقات الدولية من وجود بعض المصطلحات الغامضة وغير المجمع عليها، ومن بينها مفهوم الأمن الذي شهد تحولات عديدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، حيث تجرد من غطائه التقليدي ليتجاوز بذلك الجانب العسكري الذي طرحته المقاربة الواقعية، ثم تحولت دائرة الاهتمام الأمني إلى المجتمعات، وذلك من خلال أطروحات

المقاربة اللبرالية، ثم جاءت المقاربة النقدية التي أعطت للأمن صيغة جديدة تمحورت حول أمن الفرد أو بما أسمته الأمن الإنساني [1].

وفي ما يلي سوف نعرض أهم المقاربات التي تناولت الأمن و هي :

أ- المقاربة الواقعية: إرتبط مفهوم الأمن من وجهة نظر المنظور الواقعي بكيفية إستخدام الدولة لقوتها من أجل حماية نفسها من أي تهديدات خارجية[2] ، حيث يرى الواقعيون أن القدرات العسكرية والتحالفات هما الركيزتان الأساسيتان للأمن، وهذا إستنادا إلى التصورات المستوحاة من قبل فلاسفة ومفكري الكتابات القديمة أمثال "ثيوسيديس" و "هوبز"[3].

وحسب المؤرخ "كوز" الذي أعتبر أن مفهوم الأمن تبلور منذ القرون الوسطى، ثم تطور في القرن السابع عشر كمفهوم معياري دال على أمن الأفراد والأمن الداخلي للدولة والأمن الخارجي للدول، وهذه المعاني دالة على الشعور الذاتي والجسماني بالأمن والأمان [4].

---

[1]- **عبد النور بن عنتر**, تطور مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية

[2]- **عادل زقاع**,"إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج البحث في الأمن المجتمعي", تم الدخول الى الموقع(18-03-2018) http://www.politics-ar.com/ar/index.php/pomalink

[3]- **ديما خضرا**,(مترجما) ,"نظريات العلاقات الدولية بين التخصص والتنوع",ط.1(بيروت,المركز العربي للأبحاث ودراسة السياساتّ)2016,ص.167.

[4]- **ظريف شاكر**,"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ,جامعة باتنة:كلية الحقوق,2010),ص.18.

*الأمن القومي هو السياسات والأهداف العملية المتعلقة بضمان وجود الدولة وسلامة أركانها وديمومة مقومات استمرارها وحمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية(**سليمان عبد الله الحربي**, "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه المجلة العربية للعلوم السياسية", 05 (2014) ,ص.14.

وفي هذا الصدد وبحسب هوبز تحتاج الدول إلى حماية نفسها بنفسها من أي تهديدات خارجية وهو ما أسماه بالأمن القومي* الذي يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة بحماية مصالح الدولة من أعدائها[1].

وعموما تعتبر إسهامات الواقعية من بين المساهمات التي أخذت حيزا كبيرا في مجال العلاقات الدولية، نتيجة وضعها لمفهوم متكامل لفهم الأمن، حيث كانت تحصره في الإبعاد المادية والعسكرية، أي بمعنى آخر المفهوم الصلب للأمن، إنطلاقا من تصورهم لنظام دولي يتسم بالفوضوية نتيجة غياب سلطة تنظم هذه التفاعلات القائمة بين الوحدات السياسية وكل دولة تبحث عن زيادة قوتها للحفاظ على آمنها واستقرارها [2] .

ب- المقاربة اللبرالية : جاءت اللبرالية مناقضة تماما للواقعية حيث قام مفكروها باستبدال الأمن القومي الذي طرحته الواقعية بمفهوم الآمن الجماعي من خلال إنشاء منظمات ومؤسسات لتحقيق الأمن وهو وفقا لغولدستين **goldestein** ، يتمثل في تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر .

[1]- نفس المرجع السابق, ص.19.
[2]- عادل زقاع, مرجع سابق.

ويستند مفهوم الأمن الجماعي إلى قيام أعضاء مجموعة محددة من الدول بالتعهد بالدفاع المشترك عن أي عضو في المجموعة يتعرض لتهديد أو هجوم من أي طرف خارجي [1].

وقدم أيضا إيمانويل كانط إقتراحا بتشكيل فدرالية تضم دول العالم بحيث يجتمع الأعضاء بغرض فرض عقوبات صارمة على أي دولة معتدية، وهي الفكرة التي طرحها وودرو ويلسن آملا في عالم يسوده السلام ذلك من خلال مبادئه الأربعة عشر التي تم من خلالها إنشاء عصبة الأمم من أجل الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين[2]، لكن الأرضية الدولية لم تكن قادرة على إحتضان نظام الأمن الجماعي بسبب قيام الحرب العالمية الثانية، إلا أنه خلال هذه الفترة عملت كثير من الدول على إنشاء منظمات الأمن الجماعي على سبيل المثال : جامعة الدول عربية و منظمة الوحدة الإفريقية [3].

إنطلاقا من المنظورين الواقعي واللبرالي لمفهوم الأمن وإحتدام النقاش بينهما لإدخال صيغة جديدة للأمن ليتلاءم مع مستجدات مابعد الحرب الباردة ، فأصبح الفرد محور إهتمام الدراسات الأمنية وهذا ما جاء به المنظور النقدي .

[1]- **ذياب موسى البدانية**, "الأمن الوطني في عصر العولمة",ط.1(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية,2011),ص.25.
[2]- **عادل زقاع**, مرجع سابق,ص.03.
[3]- **أحمد إيدابير**, "التعددية الاثنية والآمن المجتمعي",(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والأعلام,2012) ,ص.65.

ج- التصور النقدي للأمن : إرتبطت النظرية النقدية بأعمال معهد الأبحاث الاجتماعية الألماني أو ما يعرف بمدرسة فرانكفورت، حيث تنطلق أفكار هذه المدرسة من تحرير الأشخاص و الإفراد من العبودية والتمييز العنصري[1]، حيث أوضح ماكس هوركايمر **Max Horkkaimer** في مقولته "يتوجه موضوع النقدية إلى الإنسان كمنتج لأشكاله المعيشية التي تتمظهر كوعي تاريخي تسعى بواسطته لتحرير الإنسان من زيف الاستعباد الذي أرهق كاهله [2] .

ولقد تم طرح هذه المقاربة إنطلاقا من الإفرازات التي خلفتها العولمة،و التي من أهم مظاهرها الصراعات بين الوحدات السياسية، والتي أثرت على حياة الفرد، ومن هذا المنطلق ركزت توجهات هذه المقاربة على أمن الفرد ، وذلك من خلال المحافظة على خصوصياته اللغوية والعقدية و الثقافية[3]، فالحاجة إلى الآمن هو محرك في كل المجالات لتحقيق أمنه والحفاظ على بقائه من خلال شعوره بالأمان والطمأنينة، و هذا بغض النظر عن جنسه ولغته وهويته القومية[4]. و يعد **بوث Booth** من أبرز المنظرين النقديين إذ يرى أن الحكومة لاينبغي أن تبقى المرجعية الأولى للأمة، بل أصبحت في كثير من الحالات المصدر الأول

[1]– **سيد أحمد قوجيلي**,"الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن "ط.1(الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسية,2014),ص.18.
[2] - نفس المرجع السابق,ص.20.
[3]– **محمد الشريف اقضي**, الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية,جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية,2017) ,ص.40.
[4]– نفس المرجع,ص.41.
[5] – **فريدة حمو**, الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية,(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية,2003) .ص.29.

للأمن، وهو بذلك يوسع من تصوره للأمن والذي يتجاوز التحديد العسكري وهو يدعم فكرة الأمن الإنساني أكثر أهمية من أمن الدولة[5] .

إنطلاقا من التقصي النظري لتطور مفهوم الآمن، يمكن القول أنه شهد تطورات جذرية في مفهومه، فقديما كان الأمن مرتبط بمفهوم أمن الدول فقط من أجل حماية نفسها من أي إعتداءات خارجية تزعزع استقرارها، وهذا ما طرحه المنظور الواقعي، لكن مع بدايات الحرب العالمية الثانية إنتقل الطرح الأمني من صيغته العسكرية الصلبة إلى ما يعرف بالأمن الجماعي وذلك من خلال الطرح الذي قدمته عصبة الأمم ، التي سعت بدورها إلى تشكيل هيئات ومؤسسات للحفاظ على أمن المجتمع، وقد توجهت الأنظار مع نهاية الحرب الباردة إلى الاهتمام بالفرد كوحدة فاعلة ومهمة في المجتمع ،من خلال الحفاظ على أمنه وهذا ما طرحه المنظور النقدي ،ليتكون مصطلح جديد في الدراسات الأمنية وهو الأمن الإنساني.

المطلب الثاني: الأمن السياسي كأحد أبعاد الأمن البشري

تطرق المطلب الأول إلى تطور مفهوم الأمن وفق نظريات العلاقات الدولية, حيث إنتقل من المفهوم الضيق الذي تمحور حول الآمن العسكري إلى مفهوم آخر من خلال توسيع دائرة اهتماماته لتتجه إلى الفرد, إذ من خلال هذا الانتقال حظي الدراسات الأمنية بمفهوم جديد وهو أمن البشر الذي ينطوي على عدة أبعاد حددها تقرير التنمية البشرية منها

الاجتماعية والصحية والشخصية والمجتمعية وأهم بعد من تنطوي عليه الدراسة هو البعد السياسي ليخرج لنا مفهوم مركب و هو الأمن البشري السياسي .

يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U N D P) المساهم الأكبر في إحياء مفهوم أمن البشر والأفراد في المجتمعات المختلفة ، وذلك وفق تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1994 ، وقد أكد الإحياء على جعل أمن الأفراد أولوية هامة لدى الدول نظرا للانتهاكات التي تعرض لها الإنسان خاصة بسبب الحروب[1] .

بعد انتهاء الحرب الباردة التي سلطت الضوء على حجم معاناة البشر في العالم خاصة في الدول النامية نتيجة غياب مستلزمات التنمية والإدارة الفعالة للدول، وهذا ما أدى إلى توجيه إنتقادات عديدة للمنظور التقليدي للآمن وإتهامه بإهمال أحوال البشر والتركيز على أمن الدول فقط، فقد بدأ الحديث عن ما يسمى بأزمة الآمن البشري منذ عام 1994 ، و في قمة التنمية الاجتماعية مارس 1995 ، حيث إجتمعت هذه التقارير على أن إهمال أمن البشر يمكن أن يؤدي إلى إنهيار الدول[2] .

من خلال هذا التقديم يمكن القول أن الأمن البشري مفهوم عالمي تطرق إليه عديد الباحثين والدارسين من بينهم :

[1] –united nations development program. human development report 1994(new York,oxford university press, 1994) .p23.

[2] –**Richard joly and deepayan bux ray**. National human development report and the human security .framework(new york,2006) .p.03

- **محبوب الحق** **Mahboub Al Haq** حاول الإجابة عن سؤاله : الأمن لمن ؟ في المقاربة التي طرحها من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994 ، تحت عنوان (New Impérative Of Human Security) حيث حدد من خلالها الأمن البشري بكرامة الإنسان وحياته التي لا تنبثق من كتابات العلماء والمثقفين، بل من مخاوف الناس اليومية كمخاوف النساء من التشرد والأولياء على أبناءهم ومخاوف عديدة أخرى[1].
- **أمارتياسان** **Amartya Sen** وهو مفكر اقتصادي هندي، طرح فكرته حول الأمن البشري في الندوة الدولية حول الأمن الإنساني المنعقد بطوكيو في 28 جويلية 2000، حيث لخص الأسس التي يقوم عليها أمن البشر والمتمثلة في البقاء على قيد الحياة والحياة الطويلة وكرامة الإنسان[2] .
- **باري بوزان** **Barry Bozen** : أضاف قطاعات أخرى إلى جانب البعد العسكري للأمن منها سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وهي محاور أساسية للأمن، ولهذا أكد باري بوزان أن الأمن ليس فقط للدول بل لكل الجماعات البشرية ، ولا يمكن أن يقتصر فقط على القوى العسكرية لأنها غير كافية وأن الجماعات البشرية تتأثر بهذه المحاور الأساسية للأمن[3] .

[1] –**sakiko fulud-fan**. the human development paradigm :operationaizing sen'es ideas on capabilities (feminist economic, 2003).p. 302

[2] –amarty san ; why human security , (Tokyo :harved university,2010).p.1

[3] -الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية, نظرية المركب الأمني الإقليمي, ص.293.

وقد أشار وزير الخارجية الكندي السابق ليود وورثلي Liyod Worthly في تحليله للأمن البشري : " أن الأمن البشري يتضمن الأمن ضد الحرمان الاقتصادي، نوعية مقبولة من الحياة، وضمان حقوق الإنسان".والأمن البشري يعبر عن وجود أهم الاحتياجات الإنسانية الأساسية والكرامة البشرية، بما في ذلك المشاركة الفعالة في حياة المجتمع[1] .

وقد جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية سبعة محاور أو فئات جوهرية يتمحور حولها الأمن البشري وهي كالآتي:

- الأمن الاقتصادي: يتحقق من خلال تأمين فرص عمل للإفراد مما يضمن لهم دخل يوفر لهم معيشة حسنة [2].
- الأمن الغذائي: يتضمن هذا امن الأفراد بدنيا واقتصاديا من خلال الحصول على غذاء أساسي في كل الأوقات وكل الأماكن[3] .
- الأمن الصحي : يقصد به حق الفرد بان يكون بمأمن عن المرض، وضمان حقه في العلاج وتوفير الأدوية لعلاجه من الأمراض الفتاكة [4].

[1]- **إلياس أبوجودة**, الأمن البشري وسيادة الدول, ط.1 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, 2008) .ص ص.44-45.

[2]– **خولة محي الدين يوسف**, الأمن الإنساني وإبعاده في القانون الدولي العام,مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, ع.02(2012) ,ص.05.

[3]– **زين العابدين بولبنان,** محاضرات حول مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية(جامعة سكيكدة : قسم العلوم السياسية 2016/2015) .

[4]– **فريدة حموم**, مرجع سابق،ص.68.

- الأمن البيئي:يعد الأمن البيئي شرط أساسي لحماية امن الأفراد، لذلك فقد ربط مصطلح الأمن بالتهديدات الأمنية، فالأمن هو التحرر من الخوف والحماية من اي تهديد يضر بالبيئة والذي ينعكس تلقائيا على حياة الأفراد[1].
- الأمن الشخصي: ويعني الطمأنينة الشخصية ، وهو امن كل فرد على حدا والشخص الآمن نفسيا هو الذي يشعر أن حاجاته متسعة بنسبة مقبولة[2].
- الأمن المجتمعي: هو مفهوم جاءت به مدرسة كوبنهاغن ، حيث يعتبر كل من باري بوزان و أولي ويفر أهم المساهمين في مجال الدراسات الأمنية داخل هذه المؤسسة إذ يوضحان أن هذا المفهوم يمزج بين امن الدولة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية [3].

والبعد الأكثر أهمية هو الأمن السياسي كأحد أهم أبعاد الأمن البشري، حيث جاء تعريف الأمن السياسي في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، حيث عرفه على أنه "الحماية من تهديد القمع السياسي والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة " أو "هو ضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز أو إستثناء و الأمن السياسي هو التحرر من الخوف والحاجة وضمان تأمين الحماية من تهديد القمع السياسي، والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة أو"هو ضمان التمتع بحقوق الإنسان

[1] - مرجع سابق, ص.69.
[2] - **محمد جمال مظلوم** , الأمن غير التقليدي,ط.1(الرياض: دار الحامد للنشر والتوزيع,2004),ص.234.
[3] - **أحمد إيدابير**, التعددية الاثنية والآمن المجتمعي (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية, 2012) ,ص.80.

والحريات الأساسية للجميع دون تمييز أو استثناء"[1]. والأمن السياسي هو التحرر من الخوف والحاجة وضمان تأمين الحماية من التعرض للصراعات والحروب[2].

من خلال هذه التعريفات التي خصت كل من الامن البشري و السياسي يلوح لنا مفهوم مزدوج وهو الأمن البشري السياسي الذي أخذ منحنى جديد يتمحور حول الفرد كبؤرة إهتمام رئيسية من خلال تسليط الضوء على القضايا التي تهمه و محاولة حماية حقوقه من الانتهاكات والتصدي لأي خطر يهدد حياته، فمن الناحية السياسية يتمحور الأمن البشري حول الحفاظ على حق الفرد في المشاركة السياسية و إتخاذ القرارات ، بالإضافة إلى تمكين المواطن من الوصول إلى القيادة بإعتبار أن المواطنة هي جوهر الأمن السياسي ، فالأمن البشري السياسي يقتضي الالتزام بدستور يلقى الاهتمام والتأييد الشعبي، يهدف إلى تحقيق أمنه بالدرجة الأولى عن طريق حماية حقوقه و حرياته الأساسية من خلال ترسيخ دعائم الديمقراطية التي تعمل على محاربة القمع والاضطهاد والتقليل من الصراعات التي تنعكس بطريقة آلية لتلمس حياة البشر[3] .

[1]-- تقرير برنامج الأمم المتحدة 'الإنسان والتنمية ,1994,ص.23.
[2]- **مشري سلمى**, الحق في الأمن السياسي (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام,جامعة سطيف:كلية الحقوق والعلوم السياسية,2009),ص.24.
[3]- نفس المرجع السابق.ص.40.

المطلب الثالث : مؤشرات الأمن البشري السياسي :

يحمل هذا المفهوم في طياته كثيرا من الجدل، نظرا لغياب أرضية خصبة لتطبيق هذا المفهوم على ارض الواقع ، خاصة لما يشهده العالم اليوم من تحولات، ويشتمل هذا المفهوم على مؤشرات تدل على مدى ملاءمته مع ظروف أي كيان سياسي ، من بينها:

1- المواطنة Citizenship حيث عرفتها دائرة المعارف البريطانية بأنها "علاقة بين فرد ودولة يحددها قانون الدولة، بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات و حقوق متبادلة "، وبناءا على ذلك فإصطلاح المواطنة يختلف عن الوطنية و الذي يأتي بمعنى حب الوطن Patriotisme وما يحتويه من مشاعر الحب وما ينبثق عنها من إستجابات عاطفية وإرتباط بالوطن[1] .

بناءا على ذلك يمكن تعريف المواطنة بأنها شعور نفسي بالانتماء والولاء لعناصر الدولة وهذا ما يجعل الفرد مسؤولا تجاه الدولة التي ينتمي إليها ، سواء في السلم أو الحرب وخضوعه لقوانينها[2] .

تعد المواطنة أحد المفاهيم الرئيسية في الفكر اللبرالي منذ تبلوره في القرن السابع عشر كنسق للأفكار والقيم ، فالمواطنة في ابسط معانيها تعني الارتباط بالأرض والولاء للوطن، وتكمن أهمية المواطنة باعتبارها مؤشرا من مؤشرات الأمن البشري السياسي لأنها

[1]– **محمد حمدي السعيد**, المواطنة والامن ,(البحرين: مركز الاعلام الأمني), ص.02.
[2]– نفس المرجع .ص.04.

غير قابلة للتجزئة فالفرد يتفاعل في إطار الجماعة الوطنية التي تكفل حقوقه، مما يقر بأن المواطنة هي مصدر كل الحقوق والواجبات ، وهي معيار لرفض أي تمييز يقوم بسبب الثقافة أو العرق أو الجنس[1].

فالمواطنة تمنح قيم أساسية للفرد من خلال إشباع حاجاته سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، وتحقيق المساواة أي المساواة أمام القانون وهذه المساواة التي أقرتها الدساتير والشرائع الداخلية والخارجية تجهل من الفرد فاعلا فاعلا نشطا في مجتمعه[2] .

2- المشاركة السياسية : ترى **جانبل وويل**Janble and Will المشاركة السياسية هي الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتغيير ظروف صعبة والتأثير في السياسات والبرامج التي تؤثر على طبيعة معيشتهم أو معيشة الآخرين[3] ، ويمكن تعريفها بأنها : "ممارسة السياسة على المستوى العام "كما عرفها **فيليب برو** Philip Brow أنها :" مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون لتكون قابلة لأن تعطيهم تأثير على سير عمل المنظومة السياسية أو الأنشطة الإدارية المزاولة من طرف الأفراد بهدف اختيار حكامهم وممثليهم و المساهمة في وضع السياسات والقرارات بالشكل المباشر[4].

[1]-**صلاح ينوف**, العرب وثلاثية المواطنة http :www.alarabiya.net تم تصفح الموقع في 10 - افريل .2018.
[2]- **محمد المالكي**, "المواطنة بين الدولة والمجتمع والديمقراطية", القاهرة, ع.24(2006) ,ص.56.
[3]-**غلوم علي وآخرون**," المشاركة السياسية في الكويت", مجلة العلوم الاجتماعية,ع.4(2009) ,ص.12.
[4]- نفس المرجع السابق,ص.14.

3- وقد صنفت المشاركة السياسية كأهم مؤشر للأمن البشري السياسي بحيث تتيح للفرد القيام بنشاطات تتمثل في إختيار القادة السياسيين على مستويات محلية قومية حكومية ،وكذا إتاحة الفرصة له بالتأثير على القرارات مباشرة أو بشكل غير مباشر في عملية إختيار الحكام أو التأثير في القرارات والسياسات ، كما يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية .

4- عدم الاستبداد السياسي : هو عدم التفرد بالسلطة الذي تنجم عنه عواقب وخيمة، وقد يفتح أبواب ظلم وفساد ، وهو منع الحاكم من التصرف وفق أهوائه ونزواته فيما يخص تقرير مصير المواطنين ، حيث لا يراعي بذلك كرامة الإنسان في المواطنين هنا إن يتحلوا بروح المسؤولية تجاه أنفسهم خاصة والدولة بصفة عامة، وذلك من خلال الوقوف بوجه أي عدوان يشكل خطر على استتباب الأمن والإضرار بالصالح العام ويتجلى هذا الرفض من خلال الخروج للتظاهر سلميا معبرين عن الرفض أو القيام باعتصامات أو المقاطعة[1].

فالمجتمع الذي يحكم فيه الاستبداد هو مجتمع خامل متراجع في كافة مرافق الحياة ويسود فيه التخلف وتنعدم فيه القيم ، لذا يجب أن تكون لدى الفئات الاجتماعية الرغبة في تغيير هذا الوضع .

[1] وليد عبد الحي، مؤشرات عدم الاستقرار السياسي العربي تم تصفح الموقع 10/13/ 2018 https://www.politics-dz.com

المطلب الرابع: المقاربات المفسرة للأمن البشري:

لقد حظيت الدراسات الأمنية بمفهوم جديد وهو الأمن البشري الذي كان وراء ظهوره العديد من التداعيات التي ذكرناها سابقا، ويسلط هذا المفهوم الضوء على الفرد ، ولإبراز أهمية هذا المصطلح وتوضيحه أكثر برزت العديد من المقاربات التي وضحت الغموض الذي يكتنف هذا الأخير ، من بينها مقاربة الأمن البشري و مقاربة حقوق الإنسان و هي مفصلة كالتالي:

أ- مقاربة حقوق الإنسان : يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية حقوق الإنسان بأنها : تلك الحقوق التي يملكها جميع الأشخاص بحكم إنسانيتهم المشتركة للعيش في حرية وكرامة ، وهي تمنح جميع الناس حقوقا معنوية فيما يتعلق بسلوك الأفراد و بتقييم الترتيبات الاجتماعية وهي شاملة ولايمكن التفريق فيها ، ولا يمكن تجزئتها[1] .

عرفتها **ليا إيفين Liya Ivine** التي ترى ان لمفهوم حقوق الإنسان معنيين أساسين الأول هو أن الإنسان له حقوق ثابتة وطبيعية ، وهي نابعة من إنسانية كل كائن بشري بهدف ضمان كرامته ، أما المعنى الثاني فهو خاص بالحقوق القانونية طبقا لعمليات سن القوانين في المجتمعات الوطنية الدولية[2] .

[1]– **مصطفى كردالواد,"** دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ,جامعة سطيف: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2014) ,ص.68.

[2]– **أحمد زايد**,"منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن العربي الشامل" (ورقة مقدمة الى الملتقى العلمي حول المجتمع المدني في الوطن العربي, جامعة نايف للعلوم الأمنية),ص.03.

من خلال التعريفين المذكورين فإن البرنامج ربط حقوق الإنسان بالأمن البشري (الإنساني) حيث أن الفرد يتمتع بحقوق كاملة بإعتباره كائن إنساني وليس مجرد مواطن عادي, ولقد أعتبر البرنامج حقوق الإنسان والأمن البشري مفهومان مترابطان لأن تحقيق الثاني يكون باحترام الأول الذي يضمن له العيش بكرامة دون انتهاك حياته أو المساس بها[1]، وقد ركزت هذه المقاربة على أمن الأفراد وإستقرار حياتهم، حيث أصبحت حرية المواطن وحقوقه الأساسية هي بؤرة الاهتمام الرئيسية، بحيث يصبح الأمن الإنساني أولوية لدى العالم، وقد عقد الاجتماع الوزاري الثاني لشبكة الأمن البشري في في لوسرن بشأن الأمن البشري وتعليم حقوق الإنسان، إذ قرر المشاركين أن الأمن البشري يهدف إلى حماية حقوق الإنسان و الحيلولة دون وقوع نزاعات وإرساء ثقافة عالمية سياسية ترتكز على حقوق الإنسان[2] .

ب- مقاربة الأمن البشري: تركز المقاربة على حماية الأشخاص والجماعات من جميع أنواع العنف و تحريرهم من الخوف فهي ترتكز على أمن الإنسان ، حيث أكد الوزير الياباني السابق طاكيمي كيزو T.Kizo على أهمية وفعالية الأمن الإنساني في الوقاية والتراجع عن النزاعات، فتصور المقاربة البشرية يهدف إلى الحفاظ على كرامة وحياة الأفراد من أي تهديدات[3] ، وعلى هذا الأساس تنطلق مقاربة الأمن البشري من تحقيق

[1]-مرجع سابق,ص.72.

[2]- **مينا نيكولوفا** , (محررا) فهم حقوق الإنسان- دليل عن تعليم حقوق الإنسان(المركز الأوربي للتدريب والبحث في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية,2003, ص.26.

[3]- مرجع سابق,ص .161.

أمن الفرد وتخليصه مما يهدد أمنه من الناحية السياسية الاقتصادية و الاجتماعية، وذلك من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي ، عن طريق إصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء أخرى جديدة على المستويات المحلية والعالمية والإقليمية التي هدفها حماية الإفراد[1] .

ومن وجهة نظر مابعد البنيوية أن المفاهيم التقليدية للأمن انحصرت كلها على امن الدولة ، وهو الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في مستوى تحليل الأمن ، وذلك بالتوجه نحو أمن الأفراد والجماعات، وهو ما ساهم في بناء طرح جديد وهو الأمن البشري الذي حرره كل من الباكستاني محبوب الحق و الاقتصادي الهندي أمارتياصان[2].

من هذا ظهرت مقاربة الأمن البشري كرد فعل على التحديات الموجودة في العالم المعاصر ، حيث تلقي مسؤولية الأمن على عاتق الدولة, وتصرح هذه المقاربة أنه يجب أن ينتقل الأمن من أمن الدولة إلى أمن الناس أي الآمن البشري، الذي يقوم على حماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديد والعمل على خلق نظم وقوانين توفر لهم المقومات الأساسية لسبل العيش والبقاء والكرامة, ويرتبط الأمن البشري بين أنواع مختلفة من الحريات التي أوضحتها هذه المقاربة وهي التحرر من الخوف والعوز وحرية العمل ولتحقيق ذلك قدمت المقاربة إستراتيجيتين هامتين هما :

[1]- **خديجة عرفة** , مفهوم وقضايا الأمن الإنساني و تحديات الإصلاح في القرن العشرين http://www.esmax.com/content.asp , تم تصفح الموقع يوم 28 -مارس -2018.
[2]- مرجع سابق, ص20.

أ- الحماية : وهي حفظ الفرد وضمان سلامته من أي تهديدات .

ب- التمكين : من خلال المساهمة في ترقية الفرد وتطوير قدراتهم من أجل مشاركتهم في صناعة القرار[1].

[1]- موجز تقرير مفوضية الأمن البشري , الأمن البشري الآن ,ص.05.
https:\\stage.learningpartenership.org تاريخ الدخول للموقع 2018/03/29.

خاتمة الفصل:

يعبر المجتمع المدني عن مجموعة من الإرادات السياسية التي تعمل لخدمة المجتمع بصفة عامة والفرد بصفة خاصة ، فمفهوم المجتمع المدني ذو أصول غربية، وقد إنتقل هذا المصطلح إلى المفكرين العرب وسعوا إلى تجسيده، إلا أنه أصطدم بعدة عراقيل جعلت من المفكرين العرب ينقسمون إلى فئتين، الأولى تقر بإمكانية تطبيق المجتمع المدني والثانية تنفي هذا الطرح، ونتيجة التطورات الحاصلة التي مر بها مفهوم المجتمع المدني جعلت منه مثارا للجدل والنقاش حول إعطائه تعريفا واضحا ومحددا، ويعتبر صامويل هانتنجتون من أبرز الذين ساهموا في إبرزا خصائص المجتمع المدني، وقد كسب هذا المصطلح رواجا نظريا حيث سعت المقاربات النظرية إلى إعطاء هامش تفسيري ومن بينها مقاربة الحكومة التي أطلقت عليه إسم القطاع لأنه يعمل جنبا إلى جنب مع القطاعين العام والخاص، أما الاقتراب الثاني فهو إقتراب علاقات دول–مجتمع ومؤسسه جويل ميغدال حيث تدور فكرته على أن المجتمع المدني يجب أن يعمل إلى جانب الدولة وأن لا يسمح لها بالتفرد في إدارة شؤون المجتمع.

من جهة أخرى عرف مفهوم الأمن تطورات نظرية كبيرة، انتقل من المفهوم الصلب والعسكري ليصل إلى بروز مفهوم جديد يرتبط بأمن الإنسان وأمن البشر وحمل هذا المفهوم في طياته العديد من المحاور إذ يعتبر الأمن السياسي كأحد أهم أبعاد الأمن البشري ليبرز لنا على الساحة مفهوم جديد وهو الأمن البشري السياسي، وينطوي هذا

المفهوم على عدة مؤشرات منها المشاركة السياسية، المواطنة ... وقد حاولتا مقاربة حقوق الإنسان ومقاربة الأمن البشري تفسير هذا المفهوم من خلال التركيز على الحقوق التي يتمتع بها الأفراد حيث يعتبر البشر المرجعية الأولى التي يجب على الدولة تسليط الضوء عليها لتحقيق أمنها واستقرارها والعمل على خلق منظومة قانونية تحمي حقوقهم خاصة السياسية منها .

الفصل الثانـي:

واقع المجتمع المدني في المغرب العربي

مقدمة الفصل الثاني :

تبرز منطقة المغرب العربي كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، حيث باتت تشهد حركيات متنامية لمجتمعات مدنية، وهذا راجع لخصوصياتها المحلية وموقعها الجغرافي المتميز، خاصة بعد التحولات الكبيرة التي شهدتها المنطقة المغاربية خاصة أن معظم دولها كانت عبارة عن مستعمرات قديمة لقوى خارجية، وبالتالي أصبحت الساحة المغاربية التي تضم خمس دول تشترك كلها في خصائص ثقافية واجتماعية وحضارية واحدة ساعدتها في بناء علاقات وطيدة فيما بينها، إضافة إلى عامل التقارب الجغرافي الذي ساعد كذلك على تمتين علاقاتها.

قد عرف المجتمع المدني في المغرب العربي العديد من التجاذبات في هذا الفضاء الجغرافي، حيث تكون الآليات التي يعمل بها المجتمع المدني صعبة التحديث والتطبيق، ولكن مما لاشك فيه أن المجتمع المدني ومنظماته في المنطقة المغاربية يرتبط ارتباطا وثيقا بالفترات والظروف التاريخية التي مرت بها المنطقة ومن هذا فيحاول الفصل إعطاء لمحة عن واقع المجتمع المدني في منطقة المغرب العربي، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، وقد تعرض المبحث الأول إلى التعريف بالمنطقة وذكر أهم العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالمجتمع المدني فيها والوسائل التي كرسته، أما المبحث الثاني فقد تناول ادوار مختلفة للمجتمع المدني في مختلف بلدان المغرب العربي في تحقيق الأمن البشري السياسي من خلال المقارنة بين مختلف هذه البلدان .

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني في المغرب العربي

إن الموقع الجغرافي الذي يحتله إقليم المغرب العربي جعل منه محط أنظار العالم، حيث شهد عدة تحولات في فترات زمنية مختلفة جعلت منه منطقة نفوذ واستغلال، وهذا ما أدى إلى ظهور تنظيمات اجتماعية تقف إلى جانب الدولة لتخطي هذه الأزمات وهي منظمات المجتمع المدني وهذا ماتطرق إليه هذا المبحث حيث تناول تعريفا شاملا للإقليم مع ذكر خصائصه المتميزة وكذلك الدوافع المؤدية إلى الاهتمام به والوسائل التي نشطت دوره وفي الأخير التطرق إلى أهم العراقيل التي واجهت المجتمع المدني داخل هذا الإقليم.

المطلب الأول: التعريف بإقليم المغرب العربي

كان يطلق عليه اسم "ارض البرابرة" بإعتباره أصل سكان المنطقة بربري، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد صاغ الأوربيون هذا المصطلح، لإنكار عروبة هذه الدول وطمس هويتها الثقافية والدينية وإهمال ارثها الحضاري[1].

يقع الإقليم شمال قارة إفريقيا بين خطي عرض 15 و37 شمالا و خطي طول 17 و25 شرقا ، وهو إقليم جغرافي يضم 5 دول وهي : الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا. وتبلغ مساحته ستة ملايين كيلومتر مربع أي نسبة 42 بالمائة من مساحة الوطن العربي،يحد الإقليم شمالا البحر المتوسط و جنوبا مالي وتشاد والنيجر والسنغال، وشرقا مصر والسودان ، ومن الغرب المحيط الأطلسي ، والدول المكونة للإقليم مترابطة مع بعضها البعض لا يفصل بينها تخوم طبيعية مما يؤدي إلى التنوع في الإمكانيات والمواد الطبيعية، كما إن الإقليم يطل على أهم الطرق البحرية للملاحة الدولية وهو طريق البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق و يشكل سكانه 27 بالمائة من إجمالي سكان الوطن العربي حيث يقطن 78 بالمائة منها في الجزائر والمغرب.[2]

[1]- قسم البحوث والدراسات ,دول المغرب العربي-معلومات اساسية-
/www.aljazeera.net/spesialfilesتاريخ الدخول للموقع: 25 -افريل- 2018.
[2]- المرجع نفسه.

وفي مايلي يوضح هذا الجدول الخصائص الديمغرافية لبلدان المغرب العربي لسنة 2016:

البلدان	عدد السكان بالمليون نسمة(احصاء2016)	نسبة الولادات في الألف	نسبة الوفيات في الألف	نسبة التكاثر الطبيعي في الألف	نسبة وفيات الاطفال في الالف	معدل امد الحياة (معدل امد الحياة (بالسنة)	قيمة التنمية البشرية	الرتبة عالميا
الجزائر	42.3	32	2	21	2.1	78.4	0.794	51
المغرب	33.2	23	6	17	24	72.1	0.646	126
تونس	11.5	22	7	15	21	72.9	0.749	91
ليبيا	6.5	28	3	25	16	72.4	0.783	61
موريتانيا	3.2	41	13	28	120	51.9	0.454	454

Source : www.aljazeera.net.spciafiles.com

ويعتبر إقليم المغرب العربي إقليم جغرافي تشترك بلدانه في الحدود والخصائص المادية والسمات الطبيعية والتنوع في الموارد والمنابع المائية وتقارب الملامح البشرية،

ويعطي هذا الموقع الجغرافي المتميز أهمية كبيرة للإقليم، حيث يعتبر محور تلاقي أربع أبعاد جيوستراتيجية* هامة ومترابطة بدءا بالبعد المتوسطي والى أوربا شمالا وإفريقيا جنوبا والبعد الشرق أوسطي شرقا، امتدادا إلى الخليج العربي واسيا وأخيرا البعد الأطلسي غربا[1] .

كما يعتبر الإقليم محور تقاطع ثلاث قارات وهي أوربا إفريقيا واسيا، مما يزيد المنطقة بعدا استراتيجيا هاما نتيجة الموقع البحري المتميز شمالا على امتداد 4000 كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر المتوسط الذي يعتبر ممرا رئيسيا للعملية التجارية[2].

المطلب الثاني : عوامل الاهتمام بالمجتمع المدني في المغرب العربي:

يعتبر المجتمع المدني حلقة وصل بين الإطار الرسمي، أي الدولة والمجتمع ونظرا للتحولات والظروف الأمنية التي شهدتها المنطقة المغاربية والتي مست مختلف مناحي الحياة، أدت بها الحاجة إلى ضرورة تواجد مجتمع مدني بكل أطره وتشكيلاته لخلق نوع من الاستقرار.

من بين هذه العوامل التي أدت إلى تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني نجد:

أ- عوامل داخلية:

1-التطورات والضغوط الداخلية: إن مجمل التطورات التي شملت بلدان المغرب العربي كانت نتاج تفاقم الأزمات الاجتماعية وتعقد المسائل السياسية بسبب سيطرة النظام الدكتاتوري أو الحزب الواحد وهذا ما أدى إلى انتفاضة شعبية للمطالبة بتغيير الوضع الراهن، وبناء دولة ديمقراطية كوسيلة فعالة للخروج من الأزمات التي تكتنف النظم

*جيوستراتيجية geostrategie: مصطلح مركب من كلمتين "جيو" وتعني الارض و"استراتيجي" وتعني فن استخدام القوة العسكرية لكسب اهداف الحرب.

[1]- المرجع السابق.

[2]– نفس المرجع السابق..

السياسية في دول المغرب العربي، وهذا ما أتاح فرصة لظهور التعددية السياسية* بكافة أشكالها و في مقدمتها منظمات المجتمع المدني، وكان الدور الرئيسي للمجتمع المدني هو احتواء الوضع الداخلي وامتصاص غضب الشعب[1] .

من خلال هذا فإن الدعوة إلى تشكيل مجتمع مدني بوصفه أداة ناقلة للأوضاع الداخلية وكونه رافضا للوضع الذي آل إليه المجتمع بسبب الأنظمة التسلطية ومعتبرا نفسه الممثل الكلي للمجتمع ويمكن التأكيد على أن الضغوطات والأوضاع الداخلية المطالبة بالتغيير لا يمكن التجاوب معها في ظل نظام مغلق لأن النتائج ستكون كارثية على الحاكم ونظامه[2].

في 05 أكتوبر 1988 قامت مظاهرات في كافة أنحاء الجزائر راح ضحيتها فئات من الشعب المطالبين بتحسين الأوضاع الداخلية وتمكينهم من العيش بكرامة حيث خضعت الجزائر منذ الاستقلال لنظام الحزب الواحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني، إلا أن سمحت السلطة بإقامة تعددية سياسية نتيجة ضغط الشعب[3].

نتيجة الأوضاع والتجاذبات الداخلية للدول فقد دعت الضرورة لتفعيل دور المجتمع المدني كوسيلة لضبط الأوضاع والتقليل من الأخطار الناجمة عن هذه الضغوطات .

2-تراجع دور الدولة في التنمية: إن تخلي الدولة عن التدخل في الاقتصاد نتيجة نقص الموارد الداخلية أدى إلى انعدام التنمية المستدامة ما أدى إلى تبني سياسات التعديل الهيكلي والقيام بإصلاحات اقتصادية أملاها صندوق النقد الدولي، والقاسم المشترك بين بلدان المغرب العربي هو معاناتهم من غياب الروابط بين مختلف الأنشطة الاقتصادية

* التعددية السياسية: هو مفهوم لبرالي ينظر للمجتمع على انه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة .

[1]- **مصطفى كامل السيد**،"المجتمع المدني في الوطن العربي-معالم التغيير منذ حرب الخليج الثانية وملاحظات حول أدواره المتعددة"(الإسكندرية:مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2004) ص.15.

[2]- نفس المرجع السابق ص.16.

[3]- **شفيق عبد الرزاق السامري**،"الأحزاب السياسية في العالم العربي"، مجلة المنار,ع.68(2000) ص.86 .

ووجود خلل بين القطاعات مما أدى إلى ربط الاقتصاد المغاربي بالاقتصاد العالمي ما يجعله تابعا للخارج في المجالين التقني والتجاري[1].

كل هذه العوامل أدت إلى التفكير في خلق هياكل ومؤسسات تهتم بحماية المواطنين في جميع المجالات وهو ما اصطلح عليه بمنظمات المجتمع المدني، الذي يعتبر حارس بوابة لحريات وحقوق الأفراد، في ظل غياب دولة تضمن لهم هذه الحقوق، فهم يعتبرون هذا النوع من التنظيم بمثابة حل للتعويض عن غياب الدولة، حيث تهدف منظمات المجتمع المدني إلى خلق تنمية من خلال تطبيق مبادئ إستراتيجية ومبادرات تعزز فعالية هذه التنمية ،وتعزيز حقوق الإنسان و المساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة الاجتماعية[2].

3- فشل مشروع الثورة :عرفت الدولة المغاربية موجة تحولات سياسية بفعل تأثير مجموعة دوافع داخلية، تنوعت منها اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، هزت شرعية النظام وأضعفته وأثارت غضب الشعب وسخطه في أواخر 2010 ومطلع 2011 اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في معظم بلدان المغرب العربي (منها تونس وليبيا...) من أسبابها انتشار الفساد و سوء الأحوال المعيشية إضافة إلى التضييق السياسي الذي تمارسه الدولة على المواطنين[3] .

وقد جاءت هذه الثورات كرد فعل حيث مست بعض الدول وكان محركها الشعب من خلال التظاهر والاحتجاجات التي تحولت جراء القمع المقابل إلى أعمال عنف[1].

---

[1]–**فيصل بهلولي**،" إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة"،مجلة الباحث،ع.14(2014)ص.194.

[2]– نفس المرجع السابق،ص.195.

[3]– نفس المرجع السابق.

[1] – **حسن محمد الزين**،"الربيع العربي – آخر عمليات الشرق الوسط "،ط1،(بيروت:دار القلم الجديد،2013),ص.230.

[2] – **ياسين سعيدي**، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي" (مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجيستير ،جامعة وهران:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015)،ص.62.

4- إخفاق الدولة في معالجة القضايا الداخلية: لقد أصبحت الدولة في المغرب العربي مؤسسة غير فاعلة في نظر مواطنيها وذلك لإخفاقاتها المستمرة في حل المشاكل فهي تسعى لتعظيم مصالحها الخاصة حيث صارت تنظر لأي حركة أو إشارة صادرة عن هياكل المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفض للدولة وسلطتها وهذا ما يدفعها إلى اللجوء إلى الوسائل الردعية، ما أدى إلى إحداث خلل سياسي في المجتمع – الدولة ،ودخول الدولة في انتقادات من قبل الشعب وضعف أداءها الوظيفي يرجع أصله إلى تشوهات في بنية الدولة الوطنية بعد الاستقلال، حيث لم تفلح عملية البناء والتشييد الوطني في تحقيق الأهداف الأساسية للدولة بصفة كلية[2].

ب- العوامل الخارجية: إن الوضع الأمني الداخلي الذي آلت إليه دول المغرب العربي لم تكن نتيجة عوامل داخلية فحسب، بل هي نتاج عوامل خارجية أيضا ساهمت في زيادة الوعي بضرورة إقامة مجتمع مدني ومن بين هذه العوامل نجد :

1- تزايد الاهتمام العالمي بقضايا حقوق الإنسان وتنامي ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي وهذا ما شكل دافع قوي لانتقال بلدان المغرب العربي زمن الانفتاح الديمقراطي ومنه تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني.

2- سقوط الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي سمح بتشجيع التحولات الديمقراطية في بلدان العالم الثالث وتزايد الاهتمام بحقوق وحريات الإنسان.

3- من العوامل الخارجية الأخرى التبعية والمديونية إلى الخارج ويتجلى ذلك من خلال تعاظم قوة الاتحاد الأوربي الذي يتعامل مع دول المغرب العربي بحكم التقارب الجغرافي وهذا ما أدى إلى ضرورة تواجد مجتمع مدني ليضمن السير الحسن لهذه العلاقات، فوجود مثل هذه التنظيمات يعني فرصة اكبر لقياس مدى شفافية وديمقراطية النظم الحاكمة .

4- تطور وسائل الإعلام والاتصال التي سعت بشكل كبير في كشف الخبايا التي تمارسها النظم السياسية، والاطلاع على الأوضاع الداخلية والخارجية ، مما يجعل الدولة عاجزة عن احتكار المعلومة [1] .

المطلب الثالث: وسائل تنشيط المجتمع المدني في المغرب العربي:

ينطوي المجتمع المدني على مجموعة أهداف وبرامج توضح طريقة عمله لتكون فعالة وناجحة، وأيضا يجب أن تتوافر العديد من الوسائل والآليات التي تساعد في تنشيطه، وهناك العديد منها التي تسعى إلى تفعيله وتنشيطه منها :

1- الوسيلة السياسية : يحتاج المجتمع المدني إلى أرضية لممارسة نشاطه دون أي قيود أو ضغوط وفي هذه الحالة يجب ترسيخ الممارسة الديمقراطية الفعلية حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم وسائل تنشيط المجتمع المدني، حيث تتيح له التصويت على القوانين ، بالإضافة إلى حرية التعدد السياسي والفكري و حرية إقامة مؤسسة اجتماعية، واحترام التداول السلمي للسلطة وممارسة الرقابة واحترام حقوق المواطنين وحرياتهم كل هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تقوية نشاط مؤسسات المجتمع المدني الذي يعمل بتلقائية على تثبيت أسس ومبادئ الديمقراطية كنمط حكم سائد[2].

- و النظام الديمقراطي مرتكز أساسا على المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته، وهذا لان المواطن يمارس نشاطاته اليومية من عمل و محاسبة ومراقبة عبر المؤسسات التي ينتمي إليها، وبالمقابل يستطيع بواسطتها أن يؤثر على صناعة القرارات داخل المنظومة السياسية.

[1]– **سلاف سالمي**،"دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة بسكرة:قسم العلوم السياسية،2009) .ص.105.

[2]-**آمال وشنان**، "دور المجتمع المدني في تعزيز التنمية السياسية وترشيد الحكم في ظل الانتفاضات العربية"،مجلة ميل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية,ع.5(2016)،ص.81.

2- الوسيلة القانونية: تساهم في تنشيط دور المجتمع المدني وذلك من خلال:

- الإقرار بوجود دستور رسمي مطروح من طرف الشعب،يقر بالتعددية و حرية إنشاء مؤسسات سياسية و ثقافية واجتماعية التي تضمن لهم حماية حرياتهم و ممتلكاتهم.
- الفصل بين السلطات.
- العمل بالقوانين التي تنص على التداول السلمي على السلطة.
- الالتزام بالقواعد والقوانين التي تضمن الحماية الفعلية لحقوق الأفراد والجماعات[1].
- ان وجود منظومة قانونية يخضع لها الجميع دمن تفريق يخلق نوع من التناغم و الانسجام في المجتمع، وبالتالي تكون الدولة كحصن معين يحتمي بها الأفراد داخل المجتمع، ومن هنا تظهر أهمية المجتمع المدني في تطبيق هذه القوانين و الدساتير حتى يضمن حماية الأفراد و الجماعات بصفة خاصة و الدولة بصفة عامة[2].

3- الوسيلة الاقتصادية: يقصد بها تحقيق درجة عالية من التطور الاقتصادي ووسيلة فعالة لخلق مجتمع مدني، والسبب أن المجتمع المدني ينسب في الوقت الراهن الى الدول الغربية الصناعية، وهذا نتيجة الرؤى التي تقر بان أول ظهور للمجتمع المدني كان في الغرب، ولأن الدول الغربية تتمتع بقوة وتأثير مجتمعها المدني[3].

إن النمو الاقتصادي يعد مؤشرا على وجود مجتمع مدني متطور يعمل بجانب الدولة ولقد أمسى واضحا أن الدولة بمفردها غير قادرة على ضبط و تنظيم المجتمع، وهذا ما يتطلب ممارسة مزدوجة، أي بتداخل الأدوار لكل من المجتمع المدني والدولة معا من اجل أن يسود نظام ديمقراطي عادل قادر على الإيفاء بمتطلبات شعبه وحمايته من أي تهديدات أو أخطار[1] .

[1]– نفس المرجع السابق،ص.82.
[2]- **الطاهر بلعيور**،"المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"،مجلة العلوم الانسانية,ع.10(2016)،ص122.
[3]- **سلاف سالمي**،مرجع سبق ذكره،ص.36.
[1]- نفس المرجع السابق،ص.37.

المطلب الرابع: الإشكاليات التي تواجه المجتمع المدني في المغرب العربي:

يعاني المجتمع المدني في إقليم المغرب العربي العديد من المشكلات التي تؤثر على عمله وصيرورته من بينها:

1- الإشكاليات المتعلقة بالبنية الداخلية للمجتمع المدني المغاربي: لا تزال العديد من مؤسسات المجتمع المدني تسعى لإثبات وجودها داخل المنظومة السياسية والعمل على نحو مستقل منها كما أنها تتميز بضعف تقني يجعلها غير قادرة على بناء كفاءات جديدة فاعلة في المجتمع، إضافة إلى عدم توفرها على مراكز وهياكل التخطيط المستقبلي بعيد المدى لإنجاز الاهداف المسطرة، وهذا يؤدي بطريقة غير مباشرة الى الجمود في نشاطها[1].

كما أن تنظيمات المجتمع المدني المغاربي تعرف نوعا من البيروقراطية في التسيير حيث تجعل تنظيمات المجتمع المدني عاجزة عن توفير احتياجاتها، وهذا يؤدي الى خلق صراعات و انقسامات و غياب الشفافية، مما يفقدها ثقة الشعب وبالتالي عدم القدرة على إحداث تغيير أو إصلاح في المجتمع[2].

و تشير إحدى الدراسات المغاربية إلى " نوعية الصعوبات ونقاط الضعف التي تتعرض لها الجمعيات المغاربية والتي تختصرها في طبيعة العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات التي تعتبر غير شفافة بالقدر الكافي كما تتجلى في كون الجمعيات غير معترف بها فعليا

---

[2]- **خير الدين عبادي**،"المجتمع المدني والعملية السياسية في دول الشمال الافريقي" 1990-2010 (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة الجزائر:قسم العلوم السياسية،2011)،ص.112.

[1]- نفس المرجع،ص.123.

كمحاور وكشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية في إطار علاقة غير مؤسسية، كما أنها لا تملك الحرية في استقبال الهيئات والمساعدات من الخارج[1].

2- طبيعة الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي: تعتبر بلدان المغرب العربي من أكثر البلدان تجانسا لتوفرها على قواسم مشتركة لغوية ودينية وعرقية نتيجة للثقافة العربية والتاريخ المشترك والتقارب الجغرافي وهذا ما ساعد في بناء التفاعلات بينهم إضافة إلى اشتراكها في تسمية واحدة وهي بلدان العالم الثالث نتيجة الاقتصاد المتدهور والتبعية للخارج[2]، وفي هذا الصدد ووفقا للخصوصيات المشتركة نشأت مؤسسات المجتمع المدني بدرجة متفاوتة في ما بينها.

فطبيعة النظام السياسي في بلدان المغرب العربي تعطي صلاحيات كاملة للحكومة للإشراف على الجمعيات والمنظمات، حيث أصبح المجتمع المدني في هذا الصدد تحت وصاية الدولة التي تتدخل باستمرار في جميع تحركاته وممارساته، وتعمل على فرض قيود عليه ومراقبته[3].

3- التحديات الإقليمية في ظل الثورات العربية: شهد المغرب العربي العديد من الانقلابات والاحتجاجات الهدف منها إصلاح المنظومة السياسية وقد أثرت هذه الانقلابات على عمل منظمات المجتمع المدني حيث يعمل المجتمع المدني بازدواجية فمن ناحية يسعى من اجل تهدئة الأوضاع وفك الحصار والعزلة عن طريق تغيير التشريعات والنصوص التي تقيد حريتها ومن جهة أخرى تسعى إلى الوقوف بجانب الأنظمة السياسية والحرص على عدم انقلابها[4] .

---

[1]- **ابتسام حاتم علوان**، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة كلية الأداب ,ع.98(2012)،ص.708.
[2]- نفس المرجع السابق،ص.709.
[3]- نفس المرجع السابق،ص.709.
[4]- **مراد بن سعيد**، "جدلية التغير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، مجل ميل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية,ع. 02(2016)،ص.17.

بناءا على ماسبق ذكره لا يمكن أن ينمو المجتمع المدني وتتضح مؤسساته في ظل مناخ غير ديمقراطي ومهزوز، فهناك ارتباط قوي بين تطور المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي، إلا أن النظرة له قبل الانقلابات كانت نظرة ضعيفة ومحدودة لايتجاوز دوره في مساعدة الدولة على تنفيذ سياستها وفق حدودها وشروطها التي تضعها الحكومة والهيئات الرسمية، ومن هذا فقد حالت الأنظمة دون تحقيق علاقة ديناميكية وفعالة بين منظمات المجتمع المدني لأنها تعتقد أن مثل هذه العلاقة تؤدي إلى تهديد مصالحها[1] .

4- التمويل: تعد قضية التمويل الأجنبي التي تضمن استمرارية عمل هذه التنظيمات من أهم القضايا التي أثارت نقاشا كبيرا، وهذه القضية معقدة و متعددة الأبعاد والأطراف بحكم طبيعة وواقع حقوق الإنسان وحساسية النظم الحاكمة تجاه هذا الملف، أما من ناحية الأطراف فهناك القائمون على المنظمات حيث يستغلونها لتحقيق مكاسب مادية، ومن هذا فقد ينتاب الدولة الشك في مصداقية هذه المنظمات لذلك تسعى الوضع تأسيسها ومحاصرة أنشطتها ومن جهة أخرى فإن الدولة الأجنبية تقدم تمويلات عديدة لهذه التنظيمات بهدف تحقيق مصالحها ومن هذا تبقى قضية التمويل التي يتلقاها المجتمع المدني إحدى ابرز العقبات التي تؤثر في صيرورتها وتطوره، خاصة أن معظم الدول الأجنبية تستخدم هذا النوع من التمويلات لفرض سيطرتها و هذا ما يفقدها استقلاليتها [2] .

المبحث الثاني: حالات مقارنة لدور المجتمع المدني في تحقيق الامن البشري في بعض دول الغرب العربي:

شهدت بلدان الغرب العربي أدوارا مختلفة لتنظيماتها المدنية فتجد أدواره تختلف من بلد لآخر ومن حقبة تاريخية إلى أخرى، خاصة في ظل التحولات العديدة التي شهدتها

[1]- **عبد الله تركماني**، "المجتمع المدني"،الحوار المتمدن,ع.2627(2009)،ص.05.
[2]- نفس المرجع السابق ،ص.220.

المنطقة و في مايلي سوف يستعرض هذا المبحث مختلف الأدوار التي لعبها المجتمع المدني في تحقيق الأمن البشري السياسي في دول الغرب العربي.

المطلب الأول:المجتمع المدني و المشاركة السياسية في الجزائر

يشكل المجتمع المدني قطبا قائما بذاته ومركزا لقيادة السلطة الاجتماعية في مواجهة سلطة الدولة، والذي يحتم عليها أن تتقاسم معها القرار، فإنشاء الجمعيات والمنظمات والأحزاب السياسية التي تضمن حقوق الإنسان والحفاظ على الأمن والاستقرار داخل المجتمع، والمعروف أن تاريخ الجزائر شهد عدة تنظيمات اجتماعية خاصة تنظيمات المجتمع المدني وعليه فإن جذور المجتمع المدني وبداية تشكل هياكله في الجزائر يعود إلى الفترة الاستعمارية حيث لعبت هذه التنظيمات دورا مهما في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع وتحصينه ضد الغزو الثقافي وترسيخ مبدأ المستعمر حيث كانت عبارة عن حركات كان يغلب عليها الطابع الديني و تتمتع بمكانة مرموقة قبل ظهور الحركة الإصلاحية بزعامة جمعية العلماء المسلمين [1].

وقد برزت على الساحة الجزائرية في الفترة الاستعمارية عدة تيارات كالتيار الثوري السياسي والتيار الديني الإصلاحي والسياسي الاصلاحي و كان كل منها يحمل أهداف ومبادئ وقوانين يعمل ضمنها لضمان صيرورته[2] .

من خلال هذا يمكن القول أن ملامح المجتمع المدني في الجزائر خلال العهد الاستعماري لا تنبأ بوجود فعلي لمجتمع مدني حقيقي وفعال خلال الفترة الاستعمارية، وذلك نتيجة العداء الذي كان سائدا بين الدولة الفرنسية والمجتمع المدني البسيط المكون من الجزائريين، حيث عمل هذا المستعمر على تفتيت البنى الاجتماعية وطمس الهوية الثقافية

[1]- **جهيدة شاوش إخوان**،"واقع المجتمع المدني في الجزائر"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع،جامعة بسكرة:كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية،2014) ص.109.

[2]- نفس المرجع،ص.112.

التي كانت تجمع فئات المجتمع الجزائري، لذا لم يكن هناك ميلاد قوي لمجتمع مدني جزائري[1].

لقد عرفت الجزائر بعد ذلك نشاطا وتنظيما للمجتمع المدني منذ الاحتلال أي بعد الحرب العالمية الأولى، وكان ذلك تزامنا مع صدور القانون الفرنسي بتاريخ 1 جويلية 1919 حيث سمح للمواطن بتأسيس جمعيات وقد استغلت الجزائر هذه الفرصة وقامت بتشكيل جمعيات ما بين موسيقية و دينية ورياضية وجمعيات الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية للجزائر مثال: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أنشأت في 5 ماي 1931 إذ قامت بالدفاع عن المقومات الحضارية للأمة الجزائرية[2] .

عقب الاستقلال اتجهت الأنظار والجهود إلى إقامة دولة قومية نظرا للدمار الذي خلفه الاستعمار، لذلك سعت الجزائر إلى الاعتماد على التسيير الذاتي ما أدى إلى انسحاب تدريجي للمجتمع المدني وغيابه، وما عمق هذا الغياب هو إخضاع المجتمع المدني إلى مستويين من الرقابة، تتمثل الأولى في الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة والثانية على مستوى تمثيل المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشروعة في إطار اتحادات مهنية واجتماعية يخضع تأثيرها لحزب جبهة التحرير الوطني (الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين) وهذا الفعل قد صدر نتيجة لتصورات من طرف الأجهزة التنفيذية للدولة ما أدى إلى مراقبة المجتمع المدني و جعله خاضع لمراقبة الدولة[1].

من جهة أخرى خاضت الجزائر تجربة مريرة وفترة حرجة عرفت بأحداث أكتوبر 1988 وبعد انتهائها تعهدت السلطة باعتماد دستور جديد يكفل الحريات النقابية والحزبية وحق تكوين الجمعيات، حيث صدر قانون الجمعيات في 1989حيث احدث نقلة نوعية إذ

---

[1]- **بوحينة قوي**،"المجتمع المدني الجزائري:بين ايديولوجية السلطة والتغير السياسي" https:/ stidies.aljazeera.net.issue تم التصفح 14-افريل-2018 .

[2]- **العياشي عنصر**،"ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجا" https://journals.openedition.org.insaniyat تاريخ الدخول للموقع 25-افريل-2018 .

[1]- نفس المرجع السابق.

شهدت أو تجربة اجتماعية جمعوية علنية معترف بها وهي فترة يمكن تسميتها فترة ولادة المجتمع الجزائري الحديث حيث برزت على الساحة منظمات عديدة لمجتمع مدني خاصة ما بين 1988إلى غاية 1995، وقد برزت ملامح تغييرية في وظائفه فظهرت أحزاب سياسية وفقا لدستور فبراير 1989و ما تظمنه من اعتراف بالتعددية الحزبية وتشجيع المشاركة السياسية، وشهدت الجزائر ميلاد حوالي 25 ألف منظمة ورابطة وجمعية خلال هذه الفترة[2].

هذه التغيرات السياسية القانونية ساهمت بصورة فعالة في إعطاء فرصة للمواطنين والمشاركة من اجل إدارة شؤون الدولة وهذا طبقا لدستور 1989 و التعديلات التي أجريت في 1996 حيث كرست المادة (43) من ذات الدستور الحق في إنشاء الجمعيات وقد نصت المادة (41) منه على أن حرية التعبير والتجمع والاجتماع مضمونة للمواطن كما صاحب الاعتراف الدستوري بحق إنشاء الجمعيات والإقرار بدور المجتمع المدني[3] .

من خلال هذا التطور خلال فترات زمنية متعاقبة يقودنا الحديث إلى أن مؤسسات المجتمع المدني يجب أن تنشأ داخل وسط حضاري واجتماعي معين وهذه المؤسسات تحتاج إلى أفراد وجماعات لتقوم بمهامها، وهذا يولد مفهوم أساسي لبناء المجتمع الجزائري وهو المشاركة السياسية حيث يحمل في طياته تقديم فرص للمواطنين من خلال مشاركتهم في الحياة السياسية وهو الحفاظ على الاستقرار السياسي وهذا الاتجاه نحو المشاركة السياسية يتولد عنه تنامي نوع من التعايش السلمي والمسالمة والتسامح بين الأفراد وقوى المجتمع [1].

وتقاس المشاركة السياسية في الجزائر بالنشاط السياسي من حيث تكثيفه ودرجة الاهتمام السياسي والمعرفة السياسية المكتسبة داخل المجتمع الجزائري، زيادة على ذلك نسبة

---

[2]- **أبركان فؤاد،**"المجتمع المدني في الجزائر بين الخطاب والممارسة"
www.aberkne.yolasite .com.resources تم الدخول12-افريل-2018.

[3]- نفس المرجع السابق.

[1]- **سعاد بن قفة** ، "المشاركة السياسية في الجزائر" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علم الاجتماع، جامعة بسكرة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011). ص.3.

الوعي السياسي للمواطنين كما تتحكم فيها التنشئة الاجتماعية السياسية ودرجة المواطنة والبيئة المحيطة كذلك[2].

ويتأكد الدور الإيجابي للفرد الجزائري في الحياة السياسية من خلال ممارسة حق التصويت او الترشح للهيئات المنتخبة والاهتمام بالقضايا السياسية، وتتطلب المشاركة السياسية في الجزائر وجود مؤسسات فعالة للمجتمع المدني، فهو يعتبر صمام أمان للدولة لتجنبها العنف السياسي وتحقيق المشاركة البناءة في انجاز مشاريع تنموية وبالتالي يجد الأفراد أنفسهم أمام فرص لإيجاد منابر ومجالات للحوار والمناقشة والتواصل[3].

وتتيح المشاركة السياسية للمواطن الجزائري معرفة المشاكل وإيجاد سبل لحلها فهي تعتبر ابسط حقوق المواطنة حيث تمنح الفرد فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بغية تحقيق امن البشر خاصة سياسيا وبالتالي تنتج مجالا للتعاون بين مواطنين والمؤسسات الحكومية وقناة اتصال تدعم التوجه الديمقراطي مما ينتج استتباب الأمن والسلم في المجتمع[4].

إن المجتمع المدني في الجزائر لم يكن وليد الصدفة بل كان نتاج لتطورات عرفتها الجزائر في مختلف الحقب التاريخية، بخاصة في فترتي قبل وبعد الاستعمار إذ لم تكن ملامح المجتمع المدني واضحة المعالم ومحددة في فترة الاستعمار، فمعظم المؤسسات التي برزت خلال هذه الحقبة كانت بغية الحفاظ على الموروث الثقافي الجزائري من الشتات والضياع، لكن بعد نهاية الحقبة الاستعمارية شهد المجتمع المدني تراجعا في أدواره وهذا راجع للإصلاحات الداخلية التي قامت بها الجزائر من اجل إعادة هيكلة ما خلفه الاستعمار من دمار وعجز في مختلف القطاعات والهياكل ، لكن فيما بعد أيقنت الجزائر بضرورة الاهتمام بالمجتمع المدني حيث قامت بإصدار عدة لوائح وقوانين تنص على ضرورة

[2]- نفس المرجع ص 40.
[3]- **محمد لمين لعجال**، "اشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الانسانية،ع.12(2007)، ص .244.
[4]- نفس المرجع ,ص.245.

مشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية وذلك من خلال وجود عديد قنوات المشاركة السياسية المختلفة والمتعددة سواء على مستوى القوى السياسية والاجتماعية حيث تحمل هذه القوى توجيهات إيديولوجية لمختلف الفئات الاجتماعية المشكلة لبنية المجتمع الجزائري[1].

المطلب الثاني: الحرية السياسية والمجتمع المدني في المغرب

عرف المجتمع المدني المغربي حتى نهاية التسعينات من القرن الماضي بعض التنظيمات التي كانت عبارة عن فئات معينة كالنقابات العمالية والمهنية والمنظمات الشبانية والثقافية والحقوقية والتعاونية التي تعطي امتيازات عديدة لأعضائها وقد وضعت هذه المنظمات لخدمة الفرد وحمايته من العدوان والتعسف، ومن هذه التنظيمات المغربية نجد المؤسسة القبيلة والزاوية وكذا المؤسسات التربوية (الكتاب: المدرسة التي كانت تعلم أصول الدين والشريعة وكانت هذه المؤسسات تنبثق من المجتمع نظرا للدور الفعال الذي تلعبه هذه الهياكل وفي هذا السياق ذكر **محمد عابد الجابري** "أن المجتمع المغربي إلى حدود الثلاثينيات من هذا القرن هو تاريخ الميلاد الرسمي للحركة الوطنية حيث كان مجتمع تؤطره القبيلة والزاوية وكان هناك إطاران اجتماعيان وحيدان ومتداخلان ينظمان أفراد المجتمع وهو القبيلة والطريقة الصوفية أو الزاوية، أما الدولة كانت جهازا فوقيا يستمد سلطته وفاعليته بل ووجوده من نوع العلاقة التي يقيمها مع الإطارين المذكورين"[1].

المغرب لم يعرف تجربة الحزب الواحد بل تشكل نسيجه السياسي منذ البدء عبر التعددية وبالموازاة مع ذلك عرف المغرب منذ بداية التسعينات من القرن الماضي سياسة الانفتاح على مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وعموما فإن ظهور المجتمع المدني

[1]- **فاطمة الزهراء هيرات**، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي مهام وفرص وتحديات ما بعد الربيع الديمقراطي" https:/www.respress.com/opinion/55304.html تاريخ الولوج 10-افريل -2018.

[1]- **فاطمة الزهراء وإياو**، "المجتمع المدني ودوره في التنمية" www.aheubr.org/debaut/showart.asp?aid تاريخ الدخول للموقع -19افريل -2016.

كانت له صلة وثيقة بوظيفة الإيديولوجية التي تغذت من صراع سياسي وتنافس المصالح المادية والمعنوية[2].

يخلص الحديث عن المجتمع المدني والتجربة الجهوية بالمغرب من خلال الولوج إلى أهم المحطات التي قطعها في العمل الجمعوي والمدني في علاقته مع الدولة، حيث تميز الفعل الجمعوي والمجتمع المدني في المغرب في فترة الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي بالصراع والمواجهة بينه وبين السلطة حيث عملت السلطة باستمرار على مواجهة هذه الأحزاب والمنظمات[3] .

عقب السنوات التي تلت الاستقلال لجأت السلطة الى تبني قوانين التعددية السياسية لمواجهة هيمنة أحزاب الحركة الوطنية خصوصا "حزب الاستقلال"، ثم أنشأت حزب الحركة الشعبية الذي كان عبارة عن تجمع مجموعة من قاطني الأرياف ينتمون إلى الثقافة الامازيغية كما تم إنشاء حزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية الذي حصل على اغلبية المقاعد في البرلمان والذي تولى رئاسته آنذاك **أحمد رضا الحديرة** وانشأ إلى جانب هذه التنظيمات الاتحاد المغاربي للشغل الذي عمل على الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة وحاربت كل أنواع الاستغلال الذي يمس العاملين في قطاع ما [1].

لقد انتهجت الحكومة المغربية سياسة التضييق والاحتواء على مؤسسات المجتمع المدني إذ عملت على خلق تنظيمات ونقابات هدفها الرئيسي هو مراقبة مؤسسات المجتمع المدني من اجل شل حركتها والتضييق عليها وقد عرفت هذه المرحلة **بالمواجهة** لكن سرعان ما استطاعت القوى الديمقراطية والسياسية والثقافية وهيئات المجتمع المدني المشتغلة

---

[2]- نفس المرجع السابق.

[3]- العباسي الوردي، "المجتمع المدني في المغرب"
www.lakome2.com/opinion/18479.html تاريخ الدخول للموقع -14افريل- 2018.

[1]- نفس المرجع السابق .

في مجالات حقوق الإنسان والأمن والصحافة والثقافة والمرأة والتنمية... الخ من إثبات وجودها على الساحة المغربية [2] .

وقد تمكنت هيئات المجتمع المدني من فك الحصار عليها لتكون ذات مصداقية، حيث تمكنت من تنظيم أنشطتها وقد لاقت دعم من الصحافة التي لعبت دور كبير في الدعاية لأنشطته ولمواقفه والدفاع عنه وحمايته في كثير من المجالات ومع مطلع التسعينات تغيرت استراتيجة الدولة المغربية تجاه المجتمع المغربي بعد أن فقدت الأمل في إقصائه ومجاراته و بذلك توجهت الأنظار إلى احتواءه وتوظيف مؤسساته وجعلها مكانته مرموقة في المجتمع المدني المغربي و هكذا أصبح هذا المجتمع المدني يعمل جنبا إلى جنب مع الحكومة والمساهمة في إعداد البرامج مع الحكومة والمشاركة في صناعة القرار من اجل توسيع حضوره في المراسم الدولية ووسائل الإعلام [3].

إن إقرار الحكومة المغربية بالمجتمع المدني وجعله طرفا فاعلا في الوسط السياسي وهذا من خلال الاعتراف به و احتوائه لم يكن وليد الصدفة ،بل كان نتاج المشاكل الكبرى التي يتخبط فيها المغرب العربي في التسعينات، حيث كانت ترمي المحاولات إلى اشراك المجتمع المدني في الحياة السياسية وهذا من اجل امتصاص الغضب الشعبي الناتج عن اختيارات الدولة،وكذا بروز اتجها لدى الدولة المغربية والمنظمات غير الحكومية العالمية بضرورة التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني التي تتمتع بالاستقلالية عوضا على التعامل مع الهيئات الرسمية للدولة[1] .

[2]- **رشيد جرموني**، "المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية" https://affqcenter.com/723845.html تاريخ الدخول 10افبريل 2018.

[3]- مرجع سابق.

[1]- **توفيق بوعشرين**، "اعطاب المجتمع المدني المغربي" www.alyaoum.com/hespress/54113 تاريخ الدخول للموقع24-افريل-2018.

ويشهد المغرب تزايد وتكاثر الجمعيات والهيئات المدنية وهذا راجع للحاجة الملحة الى التجمع والتفكير الجماعي بغية حل المشاكل بشكل تشاركي بين كافة الأطراف المعنية بهذه المشاكل، وهذا التأثير والتنوع في النسيج الجمعوي أدى إلى تطوير الخدمات والامتيازات المقدمة والتي تستهدف المواطنين والمرتبطة أساسا بقيم الديمقراطية [2] .

وقد عرف المغرب ضمن دساتيره وقوانينه نوعا من تنظيم الحريات العامة وإنشاء الجمعيات والمنظمات الأهلية ونشاطها، ويضمن الدستور المغربي حرية التجمع وحق تكوين الجمعيات. ولكن ذلك لايطبق فعلا على ارض الواقع وذلك لان جميع المنظمات والجمعيات مقيدة بموافة وزارة الداخلية حتى تتمكن من تسجيل نفسها،وبخصوص الدعم المالي من الخارج نجد انه يتم تحت رقابة وإشراف الدولة[3].

من كل ما تقدم يمكن القول إن المجتمع المدني في المغرب عرف تجاذبات كثيرة ومعقدة، حيث عرف تضييقا من قبل الحكومة المغربية وذلك باعتقادها أن هذا النوع من التنظيمات يساهم في التقليص من دور الدولة والحد من نشاطاتها، لكن سرعان ما انقلبت الموازين وأصبحت الحكومة المغربية ترى بضرورة إنشاء الجمعيات والنقابات من خلال إقرار مراسيم وقوانين لإنشاء هذه الجمعيات. وذلك نظرا للمشاكل الداخلية التي يتخبط فيها المغرب حيث رأى أن المجتمع المدني يساهم بشكل كبير في حل هذه المشاكل والوقوف لجانب الدولة.

المطلب الثالث: المجتمع المدني في ليبيا:

تعتبر ليبيا من بين الدول المغاربية التي تتمتع بتركيبة ديمغرافية وسوسيوثقافية متنوعة، لكن هذا المجتمع الغني والثري لو يواكبه مجتمع مدني فعال ومؤثر ففي نهاية 2010 ومطلع 2011 وقت الثورة الليبية حيث دخل الجميع في حرب الكل ضد الكل،

[2]- المرجع السابق.
[3]- المرجع السابق.

فأصبحت الأوضاع السياسية مزرية نتيجة الحرب الأهلية ففي هذه الحالة تعين على المجتمع المدني الليبي أن يقوم بادوار مختلفة للقضاء على الصراع ومحاربة الفساد وتعزيز الشفافية[1] .

فالمتعمق في شؤون المجتمع المدني الليبي، يمكن أن يلاحظ أن بداية تشكيل هذه المنظمات تكون دائما مشجعة ومحفزة وقائمة على الدعم والمشاركة، لكن سرعان ما تتغير إلى مراقبة وسيطرة وتحكم ففي فيفري 2016 قامت مفوضية المجتمع المدني الليبية بإصدار لائحتين تنظيميتين الأولى متعلقة بالمنظمات المحلية والثانية بالمنظمات الدولية [2].

وقد عرفت ليبيا تشريعا ينضم الجمعيات بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 1949/12/21، حيث لم يكن هناك مجتمع مدني فعلي خلال حقبة معمر القدافي التي تجاوزت 40 عاما إذ فكك هذا الأخير كل البنى السابقة وأسس لنفسه شبكة صغيرة من المنظمات التي أخضعت بالكامل لتحقيق نوع من توزيع السلطة بين أبناء القائد وهو ماستوجب العمل على بناء هياكل جديدة بعد الإطاحة بحكمه ويتفق الناشطون الليبيون على القول إن مرحلة إعادة التأسيس انطلقت مباشرة بعد انهيار النظام السابق مما أتاح الفرصة لخلق مجتمع مدني جديد[3].

ويعاني المجتمع المدني الليبي العديد من الصعوبات والمعضلات المتمثلة في ضعف نسيج الجمعيات، إذ أقرت التقديرات حول حجم المنظمات الليبية" غير الحكومية"، إذ تتراوح من بين 1800 و 1900 جمعية، ولكن حسب الإحصائيات المتداولة داخل ليبيا فان الجمعيات الناشطة فعليا لا تتجاوز حدود المائتين في حين أن البقية موجودة فقط على

[1]- **رمضان كرنفودة**، "مؤسسة المجتمع المدني في ليبيا"
www.elegalagenda.com/article.php تاريخ الولوج 05 -أفريل- 2018.
[2]- **محمد عمران**، "تشريعات المجتمع المدني في ليبيا"
https:/daanth.org.archieve741 تاريخ الولوج 15- افريل -2018.
[3]- **بوحنية قوي**، "المجتمع المدني في ليبيا وموريتانيا، صراع القبيلة والدولة
https://www.aljazeeracenterforstudies.com تاريخ الولوج 23-افريل- 2018.

الورق، وتعاني المنظمات الليبية من الضبابية والتشرذم، وهو ما اثر على المردود العام لمؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، ويعاني المجتمع المدني الليبي من مسألة التمويل الخارجي الذي اثر سلبا على العديد من المبادرات واضعف من مصداقية الكثير من تلك الجمعيات[1].

ولا يزال الجدال مستمرا بين الليبيين حول هوية المجتمع المدني، حيث تؤكد رئيسة التجمع العالمي من اجل ليبيا موحدة وديمقراطية "فاطمة بن نيران" لـ" العربي الجديد أنها من الذين يشككون في وجود فعلي للمجتمع المدني في ليبيا معتبرة أن المجتمع الليبي قبلي، وان القبيلة هي التي تقوم حاليا مقام الدولة التي تفككت نتيجة انهيار نظام القذافي واندلاع الحرب الأهلية وتدخل القوى الخارجية أن القبيلة هي الحاضنة الاجتماعية من خلال الدور الذي المجلس الأعلى للقبائل والمدن" [2] .

أما بخصوص القوانين المؤطرة للمجتمع المدني في ليبيا نسجل غياب دستور ينظم أجهزة الدولة ومختلف الفاعلين فيها، ويعتبر الكتاب الأخضر مرجعا لبعض القوانين المنظمة، وقد حاول بعض الفاعلين المدنيين تطوير القوانين المنظمة للمجتمع المدني في الجمهورية الليبية عبر من الآليات لعل أهمها تنظيم الملتقى السادس لتنظيمات المجتمع المدني الليبي تحت شعار" نحو تطوير آليات وبرامج وتنظيمات المجتمع المدني من أجل تنمية مستدامة"[3] .

من خلال ما سبق يمكن القول أن النظام الليبي لاعترف بالمجتمع المدني ولا بالدور الذي يلعبه داخل الكيان السياسي(الدولة) إذ انه نظام تغيب فيه الشرعية والعدالة وانتهاكات حقوق الإنسان وظهور التنظيمات السرية ومطاردة واعتقال مؤسسيها وأعضائها ومطاردة

---

[1]- **صلاح الدين الجورشي**، "المجتمع المدني في ليبيا غياب يعززه الانقسام https://www.hespress.com/opinion/55304.html" تاريخ الولوج 23-افريل-2018.

[2]-المرجع السابق.

[3]- **فاطمة الزهراء هيرات**، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي" https://afaqcenter.com.php1979 تاريخ الدخول 12-افريل-2018.

المعارضين السياسيين وانتشار أساليب القمع والتعذيب والتهديد، ومن جراء هذا فإنه لاوجود لمعارضة ومؤسسات مجتمع مدني في ليبيا لان هذا الأخير لا يتمتع بتراث مهم للتنظيم والمشاركة، من ناحية أخرى و نظرا للطابع الشخصاني الذي يتميز به النظام الليبي فهذا ما أدى في النهاية إلى ظهور الحركات والجماعات غير الشرعية والتنظيمات السرية وحركات المعارضة [1] .

المطلب الرابع: المجتمع المدني في موريتانيا:

تعتبر موريتانيا كيان سياسي حديث النشأة، فهي بلد إفريقي عربي حديث الاستقلال ولم تتشكل سياسيا وإداريا إلا خلال الحقبة الاستعمارية سنة 1960ولم تعرف موريتانيا سلطة مركزية تحكم صيرورتها, بل كانت عبارة دويلات صغيرة وقبائل مترامية الأطراف تتوزع على امتدادات جغرافية مختلفة ولم تستطع هذه القبائل أن تشكل نمط من أنماط الوحدة، بل ظل طابع الصراع والحرب طاغيا في علاقتها فيما بينها، ورغم تأسيس تلك الإمارات فإنها لم تأخذ شكل دول بالمعنى الحديث بل عبارة عن جماعة مشايخ تتزعم هذه القبائل ونظام قانوني مستمد من الشريعة الإسلامية[2] .

وقد كانت موريتانيا تعاني من هيمنة الجيش على السلطة مايزيد على ثلاث عقود بعد الاستقلال وأصبح النظام السياسي فيها عسكري، حتى أصبح الحديث عن إصلاحات سياسية مستحيلا في ظل التنافس بين قادة الجيش للوصول إلى السلطة، إذ أن هذا الوضع لم يسمح ترسيخ أسس الدولة ومؤسساتها السياسية وظلت الدولة هشة البنيان وضعيفة

[1]- **محمد المغيربي**، "هيكلية النظام السياسي في ليبيا(1977-1994)"
https://www.libyaforum.org/index.php تاريخ الدخول،12-افريل-2018.
[2]- **بوحنية قوي**، "المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة والدولة".https.//www.aljazeeracenterforstudies.com تم تصفح الموقع15-افريل-2018.

السلطة، وقد شهدت موريتانيا عدة انقلابات عسكرية دفعت إلى إهمال المجتمع بمكوناته الرئيسية، ولم يحدث أن حصلت أي مبادرة أو محاولة للمصالحة بين الدولة والمجتمع [1].

وقد شهد المجتمع المدني في موريتانيا تطورا وذلك وفق الحقب الاستعمارية التي مرت بها الدولة ففي فترة ماقبل الاستعمار كان المجتمع المدني يقوم بادوار مهمة ومتعددة سواء ما تعلق الأمر بمعالجة المشاكل الاجتماعية أو حل النزاعات وكانت جمعية الحكماء آنذاك التي أنشأت قبل الفترة الاستعمارية تلعب دورا بارزا داخل المنظومة الاجتماعية، وكانت تتألف من المتعلمين المنحدرين من الزوايا والتي تسهر على ضمان استقرار النفوذ داخل القبائل وتسوية النزاعات الدائرة بينها أما خلال الفترة الاستعمارية فقد حافظ المجتمع المدني الموريتاني على حد كبير من دوره وذلك بفضل تأثير عدد من العوامل التي ساهمت في تعزيزه وتقوية روابطه، فخلال هذه الفترة فقد ازداد عدد الطوائف الدينية في الفضاء الموريتاني، مما جعلها تتعرض لانتقادات عديدة واتهامها بأنها تدعم المشروع الاستعماري، وعرفت موريتانيا >خلال هذه الفترة ميلاد أحزاب سياسية لعبت دورا بارزا لأنها كانت تفضح مختلف التجاوزات التي تقومها الإدارة الاستعمارية [2].

في سنة 1960 استطاعت موريتانيا الخروج من النير الاستعماري، حيث تزامن ذلك مع انقسام المجتمع المدني إلى فئتين، تقليدية والتي تمتلك وسائل لفرض نفسها كفاعل مهم ، والمسماة بالحديثة وتشمل الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات الحرة ...إلخ، وقد شهدت موريتانيا خلال نهاية الحقبة الاستعمارية تكاثر المنظمات السرية التابعة لتيارات فكرية تعود إلى مرجعيات إيديولوجية (قومية عربية وزنجية افريقية) [3].

[1]- **خيري عبدالرزاق**، جاسم، "التجربة الديمقراطية في موريتانيا"، مجلة الدراسات الدولية,ع. 43(2009)،ص.32.
[2]- **بوحنية قوي** ،مرجع سابق.
[3]- **اسماعيل ابو قنور**، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في موريتانيا"، براديم الانتقال ومقاربات التغيير السياسي www.caus.org.lb.home.down تاريخ الولوج 25 افريل- 2018.

قد تميز المجتمع المدني الموريتاني بالتنوع والتخصص ليس فقط على صعيد مختلف مكوناته العرقية واللغوية،إنما على مختلف مستوياته الهيكلية، وتتسم المنظمات القاعدية بغناها وتعددها ويتجلى ذلك في نوعين الأول بكونه يعمل وينشط من خلال علاقات غير مصنفة على الطريقة التقليدية،والثاني بأنه مكون من فاعلين منظمين وفقا للمنظور التقليدي، وتعمل هذه المنظمات بصيغة قانونية فيما بين أعضائها وكذلك قيامها بنشاطات مشتركة، و تتمتع هذه المنظمات بعدد هام من المنتسبين المتطوعين، ويمكنها أن تحقق تمويل ذاتي لايستهان به، أما فاعلوا المجتمع المدني فيتم تشكيلهم بطريقة منظمة، يتمحور اهتمامهم بعدد هائل من المواضيع ويتدخلون في عدد من القطاعات ويتجهون إلى العمل على نطاق واسع من حيث الحيز الجغرافي [1] .

يواجه المجتمع المدني الموريتاني عدة تحديات من بينها القيام بعمليات الوساطة وتجنيد مختلف الفئات الاجتماعية لحل المشاكل وإخمادها، وهذا ما يتسبب في عرقلة مهامها بالنظر إلى التركيبة الازدواجية للمجتمع المدني الموريتاني، ويعاني كذلك من سوء استغلال الفرص المالية، ونتيجة لكل هذا فوجود مجتمع مدني يتصف بالازدواجية والانقسامات اللغوية والثقافية ينذر بأخطار مما يجعله بلا قيادة موحدة أو سلطة سياسية تضبط سلوكه وتوجهاته، وذلك لأن المجتمع الموريتاني مجتمع مترامي الأطراف، بالمختصر هو مجتمع يصعب التعامل معه لأنه يمتاز بالسطحية والسذاجة[2].

لا يمكن بناء مجتمع مدني في مجتمع لا يؤمن بنظامه القديم ويعترف بضرورة التملص من موانع التقدم نحو حياة مدنية متطورة، وأول تلك الموانع هو الإرث الثقافي والعرقي، حيث كانت الحياة السياسية الموريتانية في بداياتها عبارة عن أحزاب وحركات سياسية واجتماعية، كل يحمل مبادئه وقيمه، أما القبيلة فتعتبر الوحدة الرئيسية لبناء المجتمع

[1]- مرجع سابق .

[2]- **ستيفانو فريديكا**،" اعداد خريطة وظيفية تفاعلية للمجتمع المدني في موريتانيا مابين فترتي تنفيذ الصندوق الاوربي" 10و11(بلجيكا،المكتب الدولي للاستشارات2016),ص.18.

الموريتاني، وهي مصدر كل الظواهر الاجتماعية، فالقبيلة في موريتانيا هي الحاضنة الرئيسية للمجتمع حيث تحفظ لأبنائها حقوقهم السياسية والمهنية، وهي أيضا الجهة المتحكمة في التعيينات، فمن لا يخضع لأوامر وقوانين القبيلة يعتبر عاصيا ومتمردا وبالتالي يتم حرمانه من كافة حقوقه الممنوحة له، أما الهيئات المدنية التي تهتم بالخدمة الاجتماعية والعمل الثقافي فهي تحت سيطرة الأشخاص الذين أسسوها وتعاني هذه الهيئات المدنية من عجز كبير في التنظيم والتنسيق[1] .

وللرفع من مستوى قدرات المجتمع المدني وجعله طرفا فاعلا في الدولة، فقد قامت السلطة الموريتانية بالتصديق على اتفاق "كوتونو" ، بموجب القانون رقم 2001–2 بتاريخ 25 يناير 2001، وبموجب المرسوم 2001–37 بتاريخ 3فبراير 2001،حيث عمدت من خلال هذا الإطار القانوني إلى دعم وإصلاح المجتمع المدني وتعزيز قدراته بهدف توطيد الديمقراطية وسيادة القانون ومساعدة المجتمع المدن ليصبح شريكا حقيقيا في الحياة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد ، حيث يقترح الباحث محمد الأمين ولد محمد موسى بعض الإجراءات التي تدعم ادوار المجتمع المدني أهمها العمل على إرساء قيم ثقافية وطنية تصون الهوية وضرورة خلق تعاون بين الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية[2].

يعد المجتمع المدني احد مظاهر الديمقراطية المعبرة عن قيم المساواة وحقوق الإنسان والمواطنة، إذ أصبح هذا المفهوم لا يقتصر على مجال معين فقط بل أصبح يشمل جميع القضايا التي تهم المجتمع بصفة عامة والفرد بصفة خاصة وهذا ما زد من الاهتمام بالمجتمع المدني بكافة أطره وتشكيلاته.

[1]- نفس المرجع،ص.20.
[2]- نفس المرجع،ص.25.

المتأمل للمجتمع المغاربي نلاحظ بالرغم من وجود قواسم مشتركة بين بلدانه والتقارب الجغرافي الذي يساعد في تشكيل تفاعلات بين هذه الدول، إلا انه هناك تمايزا واضحا من حيث درجة الاهتمام بالمجتمع المدني والدور الذي تؤديه مختلف تشكيلاته خاصة من ناحية الاهتمام بالأمن على الجانب السياسي، ففي الجزائر وكماهو مذكور سابقا عرفت نقلة نوعية في أداءه مهامه، وذلك بسبب الظروف الاستعمارية التي مرت بها الجزائر، فلم تشهد في هذه الفترة مؤسسات تحمي المواطنين وتمن لم حقوقهم وحرياتهم ضد الممارسات العنيفة التي استخدمها المستعمر، وكانت اهتمامات المؤسسات التنظيمية القائمة آنذاك تمحور حول الاهتمام بالموروث الثقافي الجزائري فقط والحفاظ على الهوية الوطنية، وبعد نهاية الحقبة الاستعمارية اتجهت الدولة الجزائرية إلى القيام بإصلاحات من اجل النهوض والرقي، وهذا ما أدى بطريقة آلية إلى تهميش دور المجتمع المدني في الحياة السياسية .

لكن فيما بعد أيقنت الجزائر بدور المجتمع المدني الفعال فأضحت تعمل على تشجيع مختلف المنظمات ومساندة نشاطها وإصدار قوانين تسهل عملية الانخراط في مثل هذه التنظيمات ، وهذا ما ساعد على تمتين الرابطة بين الدولة والمجتمع خاصة من الناحية السياسية،إذ عمل المجتمع المدني على تمكين الأفراد من المشاركة في الحياة السياسية وجعله فاعلا مهما في اتخاذ القرارات من خلال طرح انشغالاته والتعبير عن آرائه و أداء واجباته، ويعتبر المجتمع المدني من التجارب الناجحة مقارنة بالتجربة المغربية والليبية والموريتانية، فبالرغم من أن هذه الدول عرفت تجارب متشابهة كونها كانت مستعمرات قديمة إلا أنها تتباين في درجة الاهتمام بالمجتمع المدني ومدى فعاليته في تحقيق الأمن البشري السياسي، فالمغرب بالرغم من كفاحها المرير لنيل استقلالها إلا أنها مازالت تعاني من الصراع بين الهيئات التنظيمية والسلطة السياسية، فالنظام السياسي المغربي عمل على تقييد دور المجتمع المدني لأنه حسب وجهة النظر الرسمية يعمل على تحريض المواطنين من اجل معارضة السلطة، وهذا ما جعل الحكومة تشد الخناق من اجل كبح أي تنظيم مدني،

لكن في ما بعد ونظرا للمشاكل التي تخبطت فيها المغرب أصبحت تسعى إلى احتواء المجتمع المدني وهذا من اجل خدمة صالحها العام وتهدئة غضب الأفراد، لكن لاتزال خاضعة للسلطة العليا حيث تمارس رقابتها عليه وتعمل تحت لوائه.

أما بالنسبة لليبيا فيقودنا الحديث إلى التركيبة التي تكتنف المجتمع الليبي،فهو مجتمع يخضع لسيطرة القبيلة وهذا ما أدى إلى انعدام دور فعال لمؤسسات هذا المجتمع مقارنة م جيرانها وهذا نتيجة الظروف الصعبة التي تتخبط فيها البلاد والتجاوزات لحاصلة فيها خاصة بعد أحداث ما يسمى الربيع العربي،أما بالنسبة لموريتانيا فتشهد تنظيماتها المدنية هشاشة وضعفا وذلك نظرا لتنوع الثقافي والعرقي الذي يسود الدولة، وهذا ما وقف حاجزا أمام صيرورة المجتمع المدني.

ومن خلال هذه المقارنة نلاحظ أن الدول المغاربية تتمايز من حيث درجة الإتمام وفعالية المجتمع المدني حيث تعتبر الجزائر أولى الدول المغاربية التي تشهد حركية لتنظيمات المجتمع المدني مقارنة بباقي دول المغرب العربي.

خاتمة الفصل:

لقد تزايد الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني ودورها في الحياة السياسية لدى البلدان المغاربية، فقد أدت الضغوطات والظروف الداخلية التي مرت بها المنطقة إلى ضرورة تبني فكرة المجتمع المدني، لذا بادرت الدول المغاربية إلى القيام بإصلاحات عديدة في مختلف المجالات يتم عبرها إعطاء فرصة للمجتمع المدني على المستوى المغاربي، إلا أنها تشهد تباينات عديدة فنجدها أكثر نشاطا في الجزائر والمغرب لأنهما تعتبران المجتمع المدني كشريك أساسي إلى جانب السلطة خاصة دوره في حماية الحقوق والحريات للأفراد وهذا ما أدى في نهاية المطاف إلى خلق توافق بين الدولة والشعب، أما بالنسبة إلى موريتانيا فنتيجة الانقسامات والتجاذبات بين دويلاتها التي كانت عبارة عن قبائل مترامية الأطراف تدور بينها صراعات وحروب انعكست بغياب الأمن وانتهاك حقوق الإنسان، تشهد حركية ضئيلة للمجتمع المدني فيها رفقة ليبيا التي تنعدم فيها هذه التنظيمات، إلى جانب غياب الأمن بجميع مستوياته ما حدا بالدارسين إلى تصنيف ليبيا من بين الدول الفاشلة .

الفصل الثالث:

دور المجتمع المدني التونسي في تحقيق الأمن البشري السياسي خلال فترة الانتقال الديمقراطي

مقدمة الفصل الثالث :

إنطلقت الثورة التونسية في 17 ديسمبر 2010، حيث لقت صدى كبيرا منذ إنطلاقتها، إذ عاشت تونس تجربة كفاح مرير مع السلطة الحاكمة تحت قيادة زين العابدين بن علي الذي تربع على الحكم منذ فترة طويلة، فنتيجة للأوضاع المزرية التي كان يعيشها المجتمع التونسي في فترة حكمه.

وتبعا لهذه الأسباب خرج الشعب التونسي في الشوارع مطالبين بتغيير الوضع القائم والعمل من أجل إرساء نظام ديمقراطي يحمي حرياتهم ويوفر لهم معيشة حسنة، وقد ساند المجتمع المدني الثورة التونسية بكل تنظيماته خاصة منها المنظمة النقابية الأولى في تونس التي حملت إسم الاتحاد العام التونسي للشغل الذي لعب دورا حاسما في إنطلاق الثورة وفي نجاحها السياسي الذي أدى في الأخير إلى سقوط نظام بن علي وفي فرض نهج معين من التوافق والمسؤولية.

هذا ما سيطرحه الفصل الذي يتحدث عن دور الاتحاد العام التونسي للشغل في تحقيق الأمن البشري السياسي، وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين المبحث الأول تحدث عن محددات الأمن البشري السياسي في تونس والمبحث الثاني يتحدث عن دور الاتحاد العام في مرحلة الانتقال الديمقراطي .

المبحث الأول: محددات الأمن البشري السياسي في تونس

الأمن البشري السياسي يحمل في طياته مجموعة من المؤشرات والخصائص التي تعمل من أجل خدمة الفرد وتحقيق مطالبه، وفي ما يلي سوف نتناول في هذا المبحث أهم محددات الأمن البشري السياسي في تونس من ديمقراطية وحقوق إنسان ومواطنة .

المطلب الأول: واقع القطاع الأمني في تونس:

شهدت تونس العديد من التحولات الجذرية في جميع هياكلها،حيث أصبحت المسألة الأمنية من أهم القضايا التي تشغل الساحة السياسية وأكثرها تعقيدا وتشابكا، خاصة أمام تصاعد وتيرة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعطل المسار الانتقالي في ظل هذا الوضع السياسي والمؤسساتي والأمني المتقلب والهش، أصبحت الدولة غير قادرة على معالجة وإصلاح المنظومة الأمنية، فالمتمعن في الشأن الأمني والسياسي لتونس يلحظ عدم استقرار نتيجة التهديدات التي إستنزفت قدرات الدولة من جهة، وعملت على تصعيد التجاذبات السياسية من جهة أخرى، وما ولدته من أزمات متتالية في قيادة مرحلة الانتقال الديمقراطي، بالإضافة إلى فشل الحكومة ومؤسساتها العاملة في مجالات الأمن والدفاع والعدالة في معالجة أهم الملفات الأمنية العالقة كالإرهاب و التصدي للجريمة المنظمة وخاصة التهريب والعنف السياسي[1]. ويواجه قطاع الأمن في تونس مجموعة من التحديات تتجلى في :

1- إهتزاز شرعية المؤسسات الأمنية والمدنية في الدولة، وإنعدام التوافق السياسي بين مختلف الأطراف والمؤسسات الرئيسية في الدولة ،حيث يبدو حاليا أن الوضع السياسي في تونس ألقى بظلاله على المؤسسة الأمنية وفي مقدمتها قوات الأمن الداخلي (شرطة حرس وطني وسجون....) ووزارة الداخلية التي تعاني بدورها من عدم الاستقرار السياسي وذلك وفق التغيرات التي مست قيادتها السياسية والأمنية منذ 2011 فحتى تنتقل هذه المؤسسة الأمنية من خدمة النظام إلى خدمة الوطن يجب أن تخرج من أزمة المشروعية*التي تواجهها.

2- محدودية قدرة الدولة على معالجة الملف الأمني في جميع مكوناته.

---

[1]- **هيكل بن محفوظ** ,"تطورات القطاع الامني في تونس"
https://carnegendownent.org.files تم تصفح الموقع في 14-ماي-2018..

*المشروعية:تعني مدى التزام المؤسسات والحكومة بالقانون والدستور، فيكون الالتزام به معيار المشروعية او الحظر.

3- اهتزاز ثقة المواطنين في قوات الأمن بسبب الانتهاكات السابقة واستمرار الإفلات من العقاب.

4- مقاومة الإصلاح من جانب المؤسسة الأمنية أو العسكرية أو أطراف أخرى[1] .

من جهة أخرى تتمتع بقدرة أمنية كبيرة على الرغم من صغر حجمها مقارنة بدول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا المجاورة لها، إلا أن قواتها المسلحة تمكنت من سد الفجوة التي نتجت بعد انهيار جهاز بن علي الأمني وتشتت الشرطة في جميع أنحاء البلاد، وتؤمن القوات المسلحة التونسية بكل وضوح بمفهوم الإشراف المدني على المؤسسة العسكرية[2].

المطلب الثاني: حق المواطنة في تونس:

[1]- مرجع سابق.

[2]- **كويراين هانلون**، "اصلاح القطاع الامني في تونس"(معهد السلام الأمريكي،2012) .

يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة المتساوية في المجتمع، وما ينجم عليها من حقوق وواجبات وهذا يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية دون تمييز سواء كان من الناحية الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري، و يعتبر البعض الأخر إن المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير وفي رقي الدولة الى تحقيق المساواة والعدل وإرساء ملامح الديمقراطية والثقافة وضمان الحقوق والواجبات، وتكمن أهميتها في كونها تعمل على التوسط في الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة[1].

ويقتضي مفهوم المواطنة في القانون التونسي أن يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات، وتقتضي هذه المساواة أن تضع الدولة جميع الآليات القانونية والعملية لتكريس هذا المبدأ، ولقد اثبت الشعب التونسي الذي خرج للشوارع انه يتوق للحرية والكرامة والمساواة، ولم يطرح أبدا مطالب تتعلق بنمط المجتمع الذي يعيشه أو بمسائل تتعلق بالهوية أو الخصوصية الثقافية، فلقد كانت المطالبة تتمحور حول قيام دستور جديد من أجل التخلص من النظام السياسي السابق، وما يحمله من قمع للحريات وبناء نظام قائم على الكرامة والحرية والمساواة، ولدلك خاضت تونس انتخابات في 23 أكتوبر والتي أفرزت من ورائها مجلسا وطنيا تأسيسيا مهمته الأساسية هي وضع دستور يؤسس نظام جديد، ويتميز هدا المجلس بكونه سلطة تأسيسية الأصلية لا تعلو عليها سلطة قانونية أخرى[2] .

ولقد انتخب الشعب التونسي هذا المجلس التأسيسي أملا بدستور أكثر ضمانا للحقوق والحريات من دستور 1959، هذه الحقوق يتم الاعتراف بها من خلال المساواة في الحقوق

[1] - **محمد مالكي**، "المواطنة في المغرب العربي،مجلة الدراسات المتوسطية والدولية"، ع. 09(2012)، ص.08.
[2] - **سلوى الحمروني**،" المواطنة المتساوية في تونس"(منتدى الوطني للمواطنة في المرحلة الانتقالية، 2012).ص.07.

والواجبات وهو جوهر المواطنة، فالمواطنة هي المعطى الوضعي الوحيد الذي يجمع التونسيين رغم خلافاتهم[1].

وقد نظمت المجلة الفكرية السياسية التونسية يومي 30/29 سبتمبر ندوتها السنوية الأولى تحت عنوان" المواطنة اليوم والقيم الجمهورية" وافتتحها البشير النكاري وزير العدل وحقوق الإنسان بمداخلة ابرز من خلالها سبل تكريس الجمهورية وقيم المواطنة من قبل المفكرين والسياسيين التونسيين عبر مختلف المراحل التاريخية وفي المداخلة أوضح أيضا العلاقة التفاعلية بين النظام الجمهوري والمواطنة ويقول في هذا الصدد " إن النظام الجمهوري خير كفيل لحقوق الإنسان وإقرار المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ..."، مبرزا كيفية تكريس النظام الجمهوري لفعل المواطنة مقدما بهذا الخصوص قراءة تحليلية لأحكام عامة، وهذا وفقا للباب الأول وفقا للدستور التونسي الذي يلخص الحقوق المعززة للفرد بصفة مطلقة مهما كانت جنسيته،وحقوق أخرى مقررة فقط للمواطن التونسي دون غيره داخل الدولة التونسية[2].

وبعد مداخلة الوزير اخذ الكلمة السيد الصادق شعبان رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقديمه جملة من المفاهيم المرتبطة بفعل المواطنة ويقول بهذا الصدد" انه كلما شعر الفرد أن الوطن وطنا وان المواطن التونسي ينتمي إليه، كلما تعمق مفهوم المواطنة الحقيقية"، وهذا يشير إلى أن مفهوم المواطنة ليس بالمفهوم الجديد على الدولة التونسية[3] .

وقد ظل مفهوم المواطنة فترة من الزمن ذو نزعة قانونية للصلة الوثيقة بالحقوق، ولقد كانت الأنظمة ترمي إلى إقامة دولة قوية، وذبلت تونس جهودا في تحقيق هذه الغاية خاصة

---

[1] - المرجع السابق، ص .08.

[2] -**هدى هواشي**، "من المواطنة إلى المواطنة النشيطة"
https:// www.turess.com.elilane تاريخ الدخول للموقع 02- ماي -2018.

[3] - نفس المرجع السابق.

ما يخص الواجبات المدنية المتعلقة بالمواطنة، حيث لم تبق المواطنة مجرد مفهوم نظري بل تحولت إلى حراك اجتماعي يهدف إلى إقامة مجتمع ديمقراطي وشهدت تونس في ظل الانتقال الديمقراطي حوارات عميقة بين مختلف التيارات السياسية وبين أطياف المجتمع المدني في شأن الدور الذي تضطلع به الدولة والمكانة التي يحتلها المواطن، ولقد أصبح التونسي يطمح لتحقيق الحرية والعدالة في مختلف المجالات وتطهير مؤسسة القضاء والعزم على النظر من جديد في مفهوم المواطنة[1].

رغم كل ما كتب وقيل حول المكانة التي تحظى بها المرأة في المجتمع التونسي لزال هناك تمييز طفيف في الحقوق والواجبات وخاصة مايتعلق منها بالأسرة كالولاية، رئاسة العائلة أو الميراث. وأما الحديث عن مساواة فعلية فهو مرتبط بالفرق الشاسع بين ما يقره القانون لصالح المرأة أو بين الممارسة الاجتماعية التي تأسست سنين على أساس العقلية الذكورية وترى أن النساء تابعات للرجال، ولأجل هذه الأسباب مجتمعة خرجت النساء في مظاهرات خلال الأيام الأولى للثورة مطالبين بعدم التمييز في الحقوق والواجبات، ما أدى إلى إدراج مسألة حقوق النساء في الحملات الانتخابية، خاصة انتخابات 22اكتوبر، وقد طرحت مسألة المساواة بين النساء والرجال في مجال المشاركة السياسية وبعد نقاشات مطولة داخل هيئة حماية أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي، أفرزت الهيئة بموافقة جماعية مبدأ التداول بين النساء والرجال في جميع القوائم الانتخابية وقد قوبل هذا المبدأ بارتياح شديد من قبل اغلب الجمعيات والمنظمات والأحزاب ورأت أن إدراج الجنس الأخر في المعالم السياسية حيث تعد هذه الخطوة مهمة لتعزيز مواطنة فعالة داخل المجتمع التونسي [2].

[1] - نفس المرجع السابق.
[2] - مرجع سابق.

مما لا شك فيه أن السياسة التربوية التونسية المعتمدة خلال الحقب المتوالية قد ثبتت لدى الشعب التونسي صورا مثالية حول الدولة التونسية وآليات عملها، وحول تطبيق مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان على ارض الواقع، غير أن أفراد المجتمع كانوا يلاحظون يوميا الانتهاكات التي كانت تتعرض إليها هذه الحقوق في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، إذ يمكن القول أن البرامج الإصلاحية قد أرست معارف ومعلومات حول أسس المواطنة وآليات تعزيزها، غير أنها تحرض الشباب التونسي للاضطلاع بمسؤولياته الوطنية والسياسية من خلال تدريبية على المشاركة السياسية الديمقراطية[1].

وقد نظمت تونس العديد من المشاريع التربوية للتدريب على المواطنة في إطار اتفاقية الشراكة بين وزارة الشباب والرياضة وجمعية النهوض بالتربية على المواطنة، ويهدف هذا النوع من البرامج إلى توعية الشباب بأهمية المشاركة المجتمعية والمساهمة في بناء مجتمع مدني منفتح يؤمن يقيم المواطنة وحقوق الإنسان وذلك من خلال إنشاء نوادي للتربية على المواطنة ويحتوي برنامج المشروع على خمسة محاور رئيسية وهي:

- أسس المواطنة: المجتمع المدني والمشاركة في التصويت
- الهجرة: فشل المواطن
- النزعة الجهوية: عائق أمام المواطنة .
- من العائلة إلى المواطنة .

هذه المحاور الرسمية تكرس قيم المواطنة من اجل ضمان الحقوق والحريات للمواطنين [2] وتقوم ثقافة المواطنة في تونس على ركائز أساسية وهي:

[1] - **نائلة السليبي**، "التربية من اجل المواطنة في تونس"، https://carmegeendownent.org/fil. تاريخ الولوج: 04-03-2018.

[2] - المرجع السابق.

أ- القيم: تقوم المواطنة على مجموعة من القيم والمبادئ، وتشكل نسقا من القيم تتفاعل في ما بينها من جهة ومن جهة ثانية تتفاعل مع خارجها من القيم الأخرى، وهي قيم تتحرك نحو المواطن والوطن .

ب- الاكتساب: لايمكن للمواطنة وقيمها إن تقوم دون اكتسابها عبر التنشئة والتربية بمختلف الوسائل والطرق والأدوات التي تعمل في مجال إكساب المواطنة وهي كثيرة بدءا بالأسرة ومرورا بوسائل الإعلام والتكنولوجيا ومؤسسة المجتمع المدني .

ج- الممارسة: لامعنى للمواطنة من غير ممارسة فعلية لها على أرض الواقع، لان الممارسة هي التي تعطيها القيمة التداولية في سوق المواطنة، والمواطنة دون ممارسة تهدم ثقافة المواطنة من الداخل.

وتشكل المواطنة في تونس موضوعا متعدد الوجوه والمقاربات، منها ما هو مادي وقانوني ومنها ماهو ثقافي، ومنها ماهو أيضا وسيلة أو غاية يمكن بلوغها تدريجيا، وبذلك فان نوعية المواطنة في تونس تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري، كما يتأثر مفهوم المواطنة بالتطور السياسي والاجتماعي[1].

المطلب الثالث : الإطار القانوني لحقوق الإنسان في تونس:

تكتسي قضايا حقوق الإنسان أهمية بالغة في الحياة الدولية، وازدادت هذه الأهمية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، و تفكك الاتحاد السوفيتي وهذا الوضع الجديد ساهم في زادة الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان حيث أصبحت من أهم القضايا والمواضيع التي تهتم بها الدول ، خاصة في الوقت الراهن الذي بدأ يتراجع فيه دور الدولة لحساب المجتمع الدولي،

[1] - **راضية بو سالم**: "مفهوم المواطنة وحقوق المواطن"
WWW.OUDACITY.NET.REGOINAL تاريخ الولوج 2018/03/02

الأمر الذي يستدعي التعامل باهتمام بملف حقوق الإنسان خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث والتي من بينها تونس[1].

يقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الثالثة حق كل فرد في الحياة والحرية وفي الأمان الشخصي، ويؤكد الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية " أن لكل إنسان الحق الطبيعي في الحياة ويحمي القانون هذا الحق ولا يجوز حرمان أي فرد من حياته بشكل تعسفي "و انسجاما مع هذه المبادئ من طرف العهود الدولية والمواثيق الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، التي أكدت حق كل فرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه، باعتبار حماية القانون لا يجوز لأي طرف مهما كان انتهاكه [2] وفي هذا الصدد أقرت تونس في الفصل الخاص من دستورها على أن النظام السياسي التونسي يضمن حرية الفرد حيث يضمن حقه في الأمان على شخصه وحتى وان نصت تشريعاته على تنفيذ عقوبة الإعدام، إلا أنها إحاطتها بشروط عديدة إذ أكدت الدولة التونسية خلال تقديمها لتقريرها في إطار المراجعة الدورية لمجلس الحقوق الإنسانية على لسان وزير العدل التونسي أن رئيس الدولة جدد التزامه بعد تنفيذ أي حكم بالإعدام وهو بمثابة التزام يعفي السلطة من إصدار تشريع خاص في هذا الموضوع لكن من جهة نظر مغايرة وعلى مستويات عديدة لوحظت انتهاكات مست الحقوق في الحياة على المسرح التونسي وكانت هناك أسباب عديدة مجتمعة من بينها الإرهاب، الاعتقال والقتل، استمرار ظاهرة التعذيب في مراكز الاحتجاز ... الخ[3].

وقد أعطت تونس أهمية كبيرة على غرار باقي الدول المغاربية للشرطة وقوى الأمن وهذا نظرا للجهود التي يقوم بها القطاع الأمني من توقيف وقبض واعتقال وتفتيش ومكافحة الإرهاب التي تؤثر بطبيعة الحال على حياة الأفراد وفئات المجتمع لكن بالرغم من هذه

[1] - نفس المرجع السابق.
[2] -**عزوز غربي**، "حقوق الإنسان بالمغرب العربي"(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2012) .ص.153.
[3] - نفس المرجع, ص.154.

الإجراءات التي أولتها الجمهورية التونسية في ما يخص الحرية والأمان الشخصي منتشرة بشكل واسع، حيث استمرت الاعتقالات التعسفية،كان نشطاء حقوق الإنسان والحركات الحزبية والسياسية وقادة المجتمع المدني هم الفئات المستهدفة لهذه الانتهاكات ، وقد تعددت أشكالها من مضايقة واحتجاز مؤقت .....الخ[1] .

ورغم هذه التجاوزات المكلفة أكدت تونس التزامها الدولي لحقوق الإنسان وقامت بإجراء تعديلات قانونية تضمن حماية واسعة لحقوق الإنسان، انطلاقا من منزلة التكريم العليا للإنسان الذي يمثل الجوهر والهدف الأسمى التي تسعى الدولة إلى إعطائه حقوقه،فقد جعل الدستور التونسي مقدمة اهتماماته إقرار مجمل الحقوق والحريات التي نصت عليها المواثيق والعهود الدولية واعتماد الآليات الضامنة لحماية هذه الحقوق من الأعراف والاستغلال، ومن بين الحقوق التي نص عليها الدستور التونسي هي الحقوق المدنية والسياسية، فقد جاء في الباب ثاني من ديباجة الدستور التأكيد على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وأمام القانون من دون تمييز[2] .

كما أنه على الدولة أن تلتزم بحماية هذه الحقوق والحريات الفردية والعامة وتهيئة أسباب العيش الكريم لكافة المواطنين والمواطنات، وكذلك الحفاظ على قدسية الحق في الحياة، زيادة على ذلك حمايتها لكرامة الذات البشرية وحرمة الجسد ومنع التعذيب، كما تحمي الدولة الحياة الخاصة وحرمة السكن وسرية المراسلات والاتصالات والمعطيات الشخصية وحرية المواطن في اختيار مقر إقامة وفي التنقل داخل الوطن وخارجه[3].

ونص الفصل 26 من الدستور التونسي على ضمان حق اللجوء السياسي، وجاء الفصل31 ليضمن حرية الرأي والتعبير والفكر والإعلام ويمنع ممارسة الرقابة المسبقة على

[1] -المرجع السابق, ص.156.
[2] -**رضا السعيدي**،" حقوق الإنسان في الدستور التونسي الجديد" تاريخ الولوج: 10-05- 2018 . WWW.ASSABAL.COM.TN/ARTICLE/
[3]- نفس المرجع السابق.

هذه الحريات، ويعطي الفصل 33 الاهتمام بالحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مع سعي لتوفير الإمكانيات اللازمة لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي، كما يضمن الفصل 42 حرية الإبداع والحق في الثقافة للجميع أما فيما يخص تنظيم وتكوين الجمعيات، أعطى الدستور الجديد في الفصل 35 الحرية في تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات[1]

وقد أوكلت الدولة التونسية إلى بعض المؤسسات مهمة السهر على احترام حقوق الإنسان و من بينها الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وهي هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية تساعده في تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها، وتبدي هذه الهيئة أرائها كذلك في مجال حقوق الإنسان وتتألف هذه الهيئة من عشر شخصيات وطنية مشهود لها بالنزاهة والخبرة ي ها المجال، كما تتلقى الهيئة شكاوى فردية، وتقوم بإحالتها عموما الى الدوائر الوزارية المختصة وتضمن ملخصا لها في تقريرها السنوي الذي ترفعه الى رئيس الجمهورية نظرا لأن الهيئة العليا ليست مخولة بالنظر في هذه الطلبات[2].

وفي الأخير يمكن القول أن الدولة التونسية تعرضت للكثير من الأضرار و الانتهاكات في ملف حقوق الإنسان، وذلك نتيجة للطبيعة المعقدة لهذا الملف والذي يتداخل ويتعلق بكل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية....الخ. من ناحية وسوء الإدارة من ناحية أخرى،ولقد بذلت الحكومة التونسية جهودا كبيرة لتخطي هذا التعقيد فيما يخص ملف حقوق الإنسان،إذ أقرت بضرورة إصلاح النظام القضائي وإظهار إرادة واضحة لملاحقة المسؤولين نتيجة الممارسات التعسفية التي يتخذونها لانتهاك حقوق الإنسان لتتم بذلك محاكمتهم ومحاسبتهم[3].

[1]- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية،(متابعة تطبيق الدستور التونسي الجديد ،)2017،ص.04.
[2]- المرجع السابق، ص.20 .
[3]- **امين البار،**" واقع حقوق الإنسان في تونس "قراءة نقدية في الواقع والمعوقات"
"https://m.facebook.com/permlink/ تاريخ الولوج 08-05-2018 .

الواقع أن حقوق الإنسان في تونس اليوم هي نتاج لخمسين عام من الانتهاكات في ظل النظامين السابقين للثورة، حيث تطالب بمزيد من العمل والاهتمام في المستقبل ليس من خلال تغيير القوانين فحسب، بل وأيضا لتغيير الاهتمامات في مختلف المجالات المعنية بحقوق الإنسان والقيام بإصلاحات تشريعية حقيقية في هذا المجال، وأيضا رد الاعتبار إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس[1].

المطلب الرابع: الديمقراطية في تونس:

تعرف الديمقراطية" بأنها نظام سياسي في إطاره تصبح إرادة الشعب، هي قانون الدولة أو نظامها القانوني"، فقد عرفها برهان غليون بأنها:" معركة اجتماعية وسياسية من اجل تعديلات بناءة في طبيعة الدولة والمجتمع معا، وعرفها فرانسيس فوكوياما بأنها:"هي الحق المعترف به من الجميع ولكافة المواطنين بأن يكون لهم نصيب في السلطة السياسية، أي الحق لكافة المواطنين في احترام النظام السياسي والمشاركة فيه"[2].

إن الديمقراطية بمعناها الواسع والتي تعبر على نظام حكم تنطوي على مجموعة مبادئ وآليات، ففي تونس أقام بن علي نظامين متوازيين ومتقابلين في الوقت نفسه، من جهة نظام شمولي يتحكم في مجرى الأحداث داخل الدولة، ومن جهة أخرى نظام ديمقراطي شكلي ظاهر للعيان في هيئة برلمان وانتخابات دورية وأحزاب سياسية ومجتمع مدني، فنتيجة لهذا النظام السائد ظهرتا فئة معارضة للوضع القائم عملت في الخفاء بهدف إسقاط النظام الدكتاتوري المستبد الذي خلفه بن علي، إذ أصبحت المطالبة بالديمقراطية بما تشمله من

[1]- المرجع نفسه .
[2]- **سوسن زغلول**، "دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016" (المركز الديمقراطي العربي، 2012) ,ص.55.

تعددية حزبية ومشاركة سياسية وتداول سلمي على السلطة وسيادة القانون أهم مطلب للشعب التونسي الثائر[1] .

شهدت تونس في 7 نوفمبر 2001 تعديلات دستورية حيث يعتبر من أهم التعديلات، وقد تضمن هذا التعديل 39 فصلا حمل في طياته إطارا قانونيا للديمقراطية في تونس، حيث أكدت هذه الفصول على ضرورة الالتزام بمبادئ الديمقراطية وفق مبدأ التداول على السلطة شرعيا و سلميا والعمل بمبدأ الفصل بين السلطات وكذال الاستناد على مبدأ التعددية السياسية واحترام الحقوق والحريات الفردية[2].

لكن الواقع التونسي اثبت شيئا آخر بالنسبة للعمل بالمبادئ الديمقراطية المذكورة سابقا، إذ بقيت حبرا على ورق فمبدأ التداول السلمي لا يكاد يظهر على الساحة السياسية التونسية، إذ بعد الاستغناء الحكم مدى الحياة في عهد الرئيس السابق في عهد بورقيبة واستبداله بعهدتين فقط،وجد بن علي نفسه مضطرا للقيام بتعديلات في الدستور من خلال فتح عدد العهدات، أما مبدأ الفصل بين السلطات يلاحظ أن الدستور منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية في ممارسة السلطة التشريعية وله الحق في تقديم مشاريع وقوانين أيضا، أما فيما يخص التعددية السياسية فهي شكلية فقط، وفي الأخير نصل إلى مبدأ الحقوق والحريات وهو أهم مبدأ لتجسيد الديمقراطية الحقه، وفي خضم التجربة التونسية فاللوائح والقوانين تنادي بضرورة الحفاظ على حقوق الأفراد واحترامها ولكن الواقع المعاش شيء آخر وهو ما يلاحظ من خلال القيود على حرية التعبير والصحافة والاعتقالات التي يتعرض لها أصحاب النقابات والاتحادات المهنية...الخ[3] .

---

[1]- **عزالدين عبد المولى**،" أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي" https://aljazeera.net/files/ تاريخ الولوج 08-05-2018

[2]- **عبد الكريم بخدا**، "الحكامة الأمنية مقاربة جديدة لإصلاح المنظومة الشرطية في دول المغرب العربي"،مجلة دفاتر السياسة والقانون،ع.17 (2017), ص.51.

[3]- **عائشة عياش**، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي بنموذج تونس"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام،2007)، ص.104.

إن العجز على تجسيد مبادئ الديمقراطية في تونس مرتبط بالظروف التي يعيشها المجتمع والتي دفعته للخروج إلى الشوارع منددين بضرورة تغيير النظام وإرساء معالم الديمقراطية داخل المنظومة السياسية التونسية حيث شهدت تونس في 17 ديسمبر 2010 أو مايسمى بثورة الياسمين، حيث خرج سكان المناطق التونسية إلى الساحة مطالبين بتغيير الوضع القائم حيث تحولت هذه المطالب إلى سلسلة أعمال الشغب والعنف والاعتقالات من جانب الشرطة والجيش.

وقد خلف الحراك عديد النتائج ساهمت في إعادة إحياء تونس جديدة شكلتها قوى جديدة غير مرتبطة بالنظام السابق حيث عملت على تشكيل حكومة وطنية مؤقتة تشرف على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وعملت على إنشاء مجلس تأسيسي يعمل على إنشاء دستور جديد يوفر كل الضمانات لإرساء جمهورية تونسية جديدة شعبية ديمقراطية تكرس سيادة الشعب وتضمن فعليا قيم المواطنة والحرية والكرامة لكل المواطنين وتحترم حقوق الإنسان وتوفر كل مقومات الحياة الكريمة لكافة شرائح المجتمع، وتقضي على كافة مظاهر الرشوة والغش والفساد ....إلخ[1].

المبحث الثاني:الأدوار المختلفة للإتحاد العام التونسي للشغل بإعتباره مجتمع مدني

[1]- **محمد بودوامي**،"الثورة التونسية، تداعيات، نتائج، طموحات " www.m.alhiwar.org/ast/. تاريخ الولوج 05-08-2018.

إن المتمعن للحراك التونسي يشهد فيه تدخل واضح لمؤسسات المجتمع المدني خاصة التحاد العام التونسي للشغل باعتباره أقدم نقابة عمالية في تاريخ تونس وهذا ما يحاجج به هذا المبحث الذي ابرز دور الاتحاد في مرحلة الانتقال الديمقراطي، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى 3 مطالب، المطلب الأول تناول بروز الاتحاد والثاني عن أداء التحاد في المرحلة الانتقالية وفي الأخير تقييم لدور الاتحاد في مرحلة الانتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: بروز الإتحاد العام التونسي للشغل:

بدأ العمل النقابي في تونس في أوائل القرن العشرين، وقد ساهمت الحركة الاستعمارية في ظهورها، حيث قدر في مطلع القرن العشرين ب2620 عاملا فرنسيا

و2000 مالطيا و6213 تونسي وقد بدأت هذه النسب تتزايد خاصة بسبب المنتجات الفرنسية، فلم يستطع العمال التونسيين مجاراتها ومنافستها مما استوجب عليهم الدخول في المشاريع الفرنسية[1] .

وقد استلهم النشاط النقابي بدوره من خلال عمال الموانئ والمناجم، خاصة في جنوب غرب تونس حيث الايطاليون والمالطيون والفرنسيون، وكان من بين هؤلاء مهاجر تونسي وهو محمد علي الحامي الذي عاد من ألمانيا بعد تعرفه على الحركات الاشتراكية الموجودة هناك ليدشن بذلك أول نقابة عمالية بزعامة تونسية، لكن العمال الذين كانوا يشتغلون بالموانئ والمناجم لم يكونوا غرباء بل كانوا أطراف مشتتة مغتربين ذو أصول مغربية أو ليبية أو جزائرية، جمعتهم ظروف الحرب، وقد أطلق عليهم اسم " الزوفري" وهي كلمة فرنسية les ouvriers وتعني الشخص الساقط أو كلب السوق[2].

لقد برزت النقابة العمالية على الساحة التونسية لتدافع عن هؤلاء الزوفري كما أطلقوا عليهم، الذين أودت بهم الظروف للخروج من بلادهم وقبائلهم ليشكلوا بذلك قوى اجتماعية جديدة لم يسبق لها مثيل في الفضاء التونسي وقد اكتسبت هذه الطبقة ميزات أساسية جعلت منها تنتهج طريق مغاير مختلف تماما عن نمط عيش الفلاحين و الحرفيين والتجار، وقد اكتسبوا ثقافة عالمية روج لها العمل لنقابي، كما قاموا بالانخراط في الحركة الوطنية ضد الاستعمار، حيث استطاعت هذه الفئة التي تسمى الزوفري من تشكيل نقابة عمالية تونسية خالصة ليس لها مثيل وهو ما يعرف اليوم باسم الاتحاد التونسي في الشغل[3] .

---

[1]- **شوقي بن حسن**،" النقابة في تونس"،
www.ifriquiyah.com تم الولوج في 19-05-2018

[2]- **الأحمد مولدي**، "النشاط النقابي، وتحديات المرحلة الانتقالية في سياق الربيع العربي مثال: الإتحاد العام التونسي للشغل"،مجلة سياسات عربية،ع.30 (2018)،ص.16.

[3]- نفس المرجع،ص.17.

وفي سنة 1944 استطاع فرحات حشاد من إنشاء اتحاد النقابات المستقلة وبدأ يتوسع أولا نحو الجنوب، وفي سنة 1946وبعد أن جمع حوله كتلة عمالية كبيرة تقرر إنشاء الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946، حيث تم انتخاب فرحات حشاد ككاتب عام له[1].

وكأي مؤسسة أو تنظيم يحوي الاتحاد على هيكل تنظيمي واضح المعالم حيث يتكون من:

أ المؤتمر الوطني: هو أعلى هيئة يتكون من ممثلي جميع النقابات فهو يقوم بعملية التخطيط للعمل ويجتمع كل سنتين لمناقشة المستجدات التي يقوم بها الاتحاد.

ب المجلس القومي: يتكون من ممثلي الاتحادات الجهوية والمحلية والجامعات القومية حيث يجتمع كل 6 أشهر مرة لمناقشة التقارير المقدمة من طرف الهيئة الإدارية بخصوص سير نشاط الاتحاد.

ج المكتب التنفيذي : يتكون من 12 عضوا تنتخبهم الهيئة الإدارية من بين أعضاءها حيث يقوم هذا المكتب بتنظيم الإضرابات للعمال .

الاتحادات الجهوية والجامعات القومية : تندرج ضمنها مجموعة نقابات واتحادات محلية وجامعات داخلية مرتبطة بالمكتب التنفيذي[2]

ينقسم الاتحاد العام التونسي للشغل في تنظيمه إلى 7 أقسام :

[1]- **أسماء قسطالي وفاطمة الزهراء بوزيان**، "النضال السياسي والنقابي في تونس(1946-1956)"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ،جامعة خميس مليانة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية 2016) ,ص.75.

1- العضوية: من مبادئ الاتحاد أن كل عامل تونسي يعد منظما للاتحاد من خلال مشاركته في العمل من اجل الحرية والاستقلال.

2- النقابات: تضم النقابات في اتحاد العمال ذو العمل والرتبة المشتركة او القاطنين بالمنطقة الواحدة ولكل نقابة هيئة إدارة شؤون سيرها.

3- الجامعات : إذ أنها تجمع النقابات الصغيرة وتقوم بالإشراف عليها وتسيير أمورها وتتكون من ممثلي النقابات

4- الاتحاد الجهوي: أطلقت عليه هذه التسمية لأنه يعمل في التنظيم النقابي في كل منطقة في تونس وهو تابع للإتحاد العام التونسي للشغل.

5- الهيئة الإدارية: ومهمتها الإشراف على جميع الأعمال وينتخب أعضاؤها من جميع الجامعات العمالية والاتحادات الجهوية

6- المكتب التنفيذي: هو المسؤول عن تنفيذ القرارات في الهيئة التنفيذية وأعضائه من الإداريين، والأمين العام هو الذي ينسق العمل في الاتحاد .

7- المؤتمر:وهو الهيئة المهيمنة وهو المسؤول- عن توجهاته وقراراته فيما يخص النظام الداخلي وينتخب أعضاؤه من النقابات[1]

من خلال التتبع التاريخي لنشوء المجتمع المدني نلاحظ انه مر بظروف ساهمت في بلورته وبناءه ليصبح بذلك تنظيما له قواعده و أسسه العملية وقوانين تضبط صيرورته لمواجهة أي تحديات تعترض نشاطه.

[1] نفس المرجع السابق،ص76.

المطلب الثاني: أداء الاتحاد في المرحلة الانتقالية في تونس:

بعد قيام المواطن التونسي محمد البوعزيزي بحرق نفسه احتجاجا على المعاملة التي تعرض لها من قبل أعوان الأمن ورفض السلطات استقباله، انفجر بسبب هذه الحادثة ما يسمى بثورة الربيع العربي التونسي وذلك بتاريخ 17 ديسمبر 2010، حيث انطلقت مظاهرات عديدة في الأرجاء التونسية وخرج آلاف المتظاهرين الرافضين للوضع القائم الذي كان يسوده الفساد والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم الاستغلال داخل النظام الحاكم، حيث مست هذه المظاهرات مدنا عديدة في تونس، وقد تزايد عدد الثوار بشكل تدريجي حيث بدأ الأمر يخرج عن سيطرة قوات الأمن وعجزها على إيقاف هذه التظاهرات ومن شدة البطش والقمع والإرهاب الذي يمارس ضد المتظاهرين أدى إلى زيادة حماس الشباب التونسي واتسعت شدة المظاهرات مما أدى في الأخير إلى هروب زين العابدين بن علي وتنحيه من الرئاسة[1] .

شهدت تونس خلال انطلاق ثورتها مساندة واضحة لمجتمعها المدني بمختلف تشكيلاته وذلك من أجل بناء تونس ديمقراطية متقدمة، ومن ابرز حركات المجتمع المدني المساندة للثورة : الاتحاد العام التونسي للشغل وهو كما سلف الذكر من أقدم المنظمات النقابية في الوطن العربي وأقوى تنظيم في المجتمع التونسي حيث يصل عدد المنتسبين إلى نصف مليون منخرط، يعملون في شتى المجالات الاقتصادية الخاصة والعمومية، ومن أهم ميزاته التنظيم المحكم والانتشار على كافة التراب التونسي خاصة في القرى والمداشر ... الخ، ومن خصائصه أيضا المصداقية الواسعة عند غالبية أفراد المجتمع التونسي ومساندته للقضية النضالية التونسية ووقوفهم ضد السلطة الفاسدة للرئيس المخلوع بن علي[2].

[1]- **علي عبد المحمود،**" الثورة التونسية عوامل النجاح ...النتائج"، www.sisgoveg/wews/8.t.m تم تصفح الموقع في 20-05-2018

[2]- مرجع سابق،ص.159.

وقد كافح الاتحاد العام التونسي للشغل لوضع تصور واصح لمضمون العدالة الاجتماعية وقد ركز منذ الثورة على الحوار الاجتماعي كشرط أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية وقد وصف أمين عام الاتحاد حسين العباسي مسار تونس بأنه" انتقال ديمقراطي وعدالة اجتماعية"[1].

حيث يحظى الاتحاد العام التونسي للشغل بسيط واسع على النطاق الخارجي وتمتعه بسمعة طيبة في المحافل الإقليمية والدولية تقديرا لنضاله العريق ومواقفه المشرفة دفاعا عن الحريات النقابية وقضايا الشعوب العادلة، وقد قام الاتحاد خلال المرحلة الانتقالية بإرساء مبادئ صلبة للديمقراطية الجديدة، بحيث يكون البعد الاجتماعي ومصالح الطبقة العمالية من أهم المكونات العالية فيها، ودور الاتحاد الفاعل هو إبقاء الثورة على مسارها الصحيح وعدم السماح لها بالتفكك والاندثار بالإضافة انه لعب دور أساسي في جبهات التفاوض بين الشعب والحكومة ويمارس الضغط عبر الاحتجاجات المختلفة من اجل المطالبة بحياة كريمة في المجالات المختلفة الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية، وكذلك عمد الاتحاد إلى دعم الشباب باعتباره العنصر الفعال في هذا الانقلاب[2] .

وعمل على احتضان جميع التيارات السياسية التي دفع بها التضييق السياسي الى اللجوء إلى تنظيم نقابي للتعبير عن مواقفها وضمان استمرارية كياناتها السياسية، ومواصلة مطالبها تحت ملة الاتحاد وقد دافع الاتحاد على الطبقة العمالية التي تتعرض للنهب والاستغلال من قبل أصحاب رأس المال والعمل على الدفاع من اجل حرياتهم بغية العدالة الاجتماعية واقتصاد مزدهر تتوفر فيه الحماية وتصان فيه الكرامة للعاملين وتضمن لهم

[1]- **المعتصم بالله أبو عين**، "دور اتحاد الشغل في عملية التحول الديمقراطي في تونس" www.alhiwar.org، تم الولوج في 20-08-2018 .
[2]- نفس المرجع السابق.

حقوقهم حيث كان مناضلو الاتحاد يحتلون الريادة في التحركات الشعبية الاحتجاجية المطالبة بالحرية والشغل والكرامة[1] .

ويبدو جليا أن مهام الاتحاد العام التونسي للشغل تبدو واضحة أكثر على المستوى الاقتصادي انطلاقا من عمله على هيكلة وتنظيم العمل النقابي والتصدي للاحتجاجات والاعتصامات العشوائية التي من شأنها أن تؤثر على الصيرورة الاقتصادية، في حين أن الاتحاد كان يعمل باستقلالية عن السلطة السياسية مهما كانت توجهاتها الإيديولوجية، حيث عمل على محاولة تجسيد مبادئ الديمقراطية وإطلاق الحريات والدفاع عنها واحترام حقوق الإنسان [2] .

المطلب الثالث: تقييم أداء الاتحاد في المرحلة الانتقالية لتونس

اكتسب الشعب التونسي وعيه النقابي وعيه مبكرا، حيث برز على الساحة السياسية منظمة نقابية ناشطة هي الاتحاد العام التونسي للشغل وهي منظمة وطنية نقابية قام بتأسيسها فرحات حشاد سنة1946 وذلك للدفاع عن الطبقة العمالية[3].

وما يميز دور الاتحاد العام التونسي للشغل عن باقي ادوار منظمات المجتمع المدني الأخرى خاصة في المرحلة الانتقالية هو انه لم يفسح المجال للسلطة بالتغلغل وأحكام قبضتها على المجتمع وسلب الحريات الفردية وعدم السماح للدولة بإخضاع المجتمع المدني ليصبح خادما لها ونتيجة للعنف الذي طغى على البلاد عمل الاتحاد على التصدي لهذه الظاهرة من خلال تحركاته، وكانت مشاركة العمال في الثورة بكافة فئاتهم قوية وكاسحة حيث اضطر الاتحاد للغوص في مسار الثورة والانضمام للجهويات في تحركاتهم، واستمر

[1]- **محمد المناعي** ، "الاتحاد العام التونسي للشغل، صمام الأمان للاستقرار الاجتماعي والانتقال الديمقراطي"، www.manai.over.blog.com/article/ تم الولوج 20-05-2018 .
[2]- نفس المرجع .
[3]- **مصطفى القلعي**، "الاتحاد العام التونسي للشغلب ودوره في مستقبل تونس" https:/alarab.co.uk، تم الولوج في 19- ماي -2018 .

دوره كلاعب أساسي في الحياة السياسية حيث أدار الحوار الوطني مع بقية القوى الوطنية الأخرى [1].

وقد عمل الاتحاد كذلك خلال العملية الانتقالية على مناصرة حقوق الإنسان بالرغم من أنها ليست منظمة صريحة للدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة في الدستور التونسي لعام 2014، وكما هو الحال في تعامله مع قضايا أخرى فإن الحركة النقابية انتقلت من السكون إلى النشاط خاصة في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث دعت النقابات المنافسة للإتحاد أيضا إلى إدخال تغيرات على النظام الاقتصادي والاجتماعي لتونس[2].

وقد شهدت المرحلة الانتقالية في تونس إضرابات متكررة سواء التي دعا إليها الاتحاد العام التونسي للشغل، وقد ركزت هذه الإضرابات على المطالب الاقتصادية، فخلال انتفاضة 2011 تحول المكاتب الإقليمية للاتحاد العام التونسي للشغل إلى أهم مركز للمظاهرات، حيث تم تنظيم هذه التظاهرات في مكان واحد داخل الاتحاد ، حيث استمر العمال طوال الفترة الانتقالية بالاحتجاج مطالبين بتلبية مطالبهم[3].

يبدو جليا أن مهمة العمل على هيكلة العمل النقابي وتنظيمه وغلق الباب أمام الاحتجاجات والانقسامات العشوائية التي من شأنها أن تعطل المسار الاقتصادي وتحول دون دعم الاستثمار وتعميق الأزمة، في هذا الوقت قام الاتحاد بعزيز حقوق العمال وتأطير تحركاتهم على المستوى الاجتماعي، فقد انصبت اهتمامات الاتحاد في الدفاع على حقوق العاملين الاستغلال، والسعي للمحافظة على حقوقهم ، وكان مناضلو الاتحاد يتكلمون باسم

[1]- **أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي**، "الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي"(فريديشن ايبرت : المشروع النقابي الاقليمي)، ص.17.

[2]- **إيان م. هارتشون، يانيكة سترايمر**، "الاتحاد العام التونسي للشغل والعمال في المرحلة الانتقالية"،(بيروت:معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية) ص.17.

[3]- نفس المرجع السابق,ص.19.

الشعب وقد عزز الاتحاد جهوده للدفاع عن الحرية والعدالة والكرامة بصفتها مرجعية أخلاقية عامة، وقد اكتسب هذا الاتحاد قيمة اعتبارية عالية لدى التونسيين، جعلت كل الذين يتعرضون للظلم أفرادا وجماعات يلجؤون إلى هذه المؤسسة النقابية للدفاع عنهم[1] .

لقد عمل الاتحاد العام التونسي للشغل طيلة الحراك العربي على تهدئة الأوضاع ومحاولة خلق نوع من الاستقرار والتحكم في زمام الأمور، وكانت محاولات الاتحاد عبارة عن بعض الإجراءات والقرارات للدفاع عن حقوق العمال الذين يتعرضون للاستغلال والنهب، فالاتحاد يحمل في طياته تاريخ حافل من الانجازات وقد برز حضوره أكثر في مرحلة الربيع العربي حيث شهد تجاذبات عديدة لم تمنعه من ان يصبح نقابة متميزة في تاريخ تونس وهذا بفضل مسعاه في نشر مبادئ الديمقراطية وحماية حقوق وحريات الإنسان الأساسية التي غابت نوعا ما في تونس طيلة حكم بن علي، و قد لاقي هذا التنظيم صدى كبير دوليا وإقليميا حولت أنظار العالم نحوه ما اكسبه مصداقية وكفاءة جعلته مرجعا لأي عمل سياسي في تونس .

[1]- **عائشة عياش**، "الاتحاد العام التونسي للشغل والشراكة في بناء الدولة الوطنية"، مجلة العلوم السياسية والقانون،ع.1(2017) .

خاتمة الفصل:

إن أسس الأمن البشري السياسي في تونس تتحدد من خلال إرساء معالم الديمقراطية، التي هي مطلب لكل مجتمع وما تحمله من تداول سلمي على السلطة واحترام الحقوق والحريات فيها، وكذلك احترام حقوق الإنسان حيث نص النظام السياسي التونسي على مجموعة لوائح وقوانين من اجل ضمان عدم انتهاك هذه الحقوق والحريات، وحتى يتحقق امن الأفراد في ظل نظام قائم على العدل والمساواة تعتبر المواطنة بما تحمله من قيم احد محركات الأمن البشري السياسي.

ومع بداية الثورة التونسية عمدت مجموعة من التنظيمات إلى مساندتها حيث ساهم الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يعتبر المنظمة النقابية الأولى التي أعلنت دعمها للثورة في أولها، فعمدت من خلال هذا الدعم إلى خلق نوع من الاستقرار والأمن وحماية الأفراد خاصة الطبقة العمالية، وعمل أيضا على مناصرة حقوق الإنسان والوقوف في وجه التهديدات التي مست امن الأفراد في مختلف جوانبها .

الخاتمة

أصبح المجتمع المدني يمثل نمطا منفردا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي والأمني داخل أي بلد، حيث يظهر في شكل تنظيمات تطوعية مستقلة ذاتيا، بدأت ملامح ظهور هذا النوع من التنظيمات في الغرب ثم انتقل الى الساحة السياسية العربية بفعل المفكرين العرب الذين عايشو التجربة الغربية بحذافيرها .

وقد عمل المجتمع المدني لتحقيق منافع ومصالح منافع ومصالح للمجتمع دون السعي لتحقيق أهداف ربحية خاصة، فالظروف التي مر بها العالم من حروب ونزاعات، دفعت للاهتمام بالفرد باعتباره الطرف الفاعل والمهم في الحياة السياسية، ليتولد مفهوم جديد للأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن وهو ما أسمته النظرية النقدية"الأمن الإنساني"، ثم جاء تقرير التنمية البشرية في 1994ليطلق عليه اسم" الأمن البشري" وتحديد مستوياته البيئية، الاجتماعية، الشخصية، السياسية ...الخ، وقد عملت تنظيمات المجتمع المدني على ضمان تحقيق الأمن البشري خاصة من الناحية السياسية نتيجة التحولات التي شهدها العالم العربي بدايات 2011، حيث توجهت الأنظار إلى تشكيلات المجتمع المدني باعتباره الداعم الأول للحراك الاحتجاجي، وعمل على دعم ومناصرة حقوق الإنسان والحفاظ على امن وحياة الأفراد من الاعتداءات التي يتعرض لها جراء هذه الانقلابات .

حاولنا من خلال هذه المذكرة تحديد الإطار المفاهيمي والنظري لكل من المجتمع المدني والأمن البشري السياسي، ثم محاولة فهم واقع المجتمع المدني في المغرب العربي ودوره في تحقيق الأمن البشري السياسي، ثم الولوج مباشرة إلى صلب الموضوع وهو مدى مساهمة المجتمع المدني في تحقيق الأمن البشري السياسي في دولة تونس . ولقد توصلت هذه الدراسة المتواضعة إلى مايلى:

- طبيعة التهديدات التي شهدتها المنطقة المغاربية دعت إلى ضرورة تبني صيغ جديدة للسيطرة على الوضع، خاصة في ظل تنامي الانتهاكات الجسيمة التي تمارس ضد

الأفراد وهذا ما دفع بالاهتمام بالمجتمع المدني ليكون حارس هذه الحقوق والحريات الخاصة بالفرد .

- إن إعادة إحياء مفهوم امن البشر من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لم يكن وليد الصدفة، بل نتاج الانتهاكات التي مست الأفراد نتيجة الصراعات والنزاعات التي عرفها العالم في فترات متتالية، مما اثر على حياة الأفراد، فالدعوة إلى الاهتمام بحقوق الأفراد وحرياتهم أصبح هاجس لدى الدول لان تحقيق امن الفرد يؤدي بطريقة آلية إلى تحقيق امن الدولة.
- المناطق المغاربية كانت معظمها مناطق نفوذ استعمارية، وهذا ما أدى بعد الاستقلال إلى خلل في مستواها الأمني كما الحال مع كافة القطاعات، مادفع الدول المغاربية إلى الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني من اجل الخروج من هذا الوضع، حيث تتباين فعاليات المجتمع المدني في المغرب العربي من دولة إلى أخرى وهذا راجع إلى طبيعة السياسية ومدى دعمها لهذا النوع من التنظيمات من اجل الحفاظ على حياة الفرد و تحقيق الأمن والاستقرار .
- ثورات الربيع العربي وماحملته من تغيير للوضع القائم مست معظم دول المغرب العربي، حيث لاقت صدى وتجاوب كبير لدى كافة الشعب، وفي خضم هذه الثورات كان من الضروري الاهتمام بالفرد والإيفاء بمتطلباته والحفاظ على حقوقه، ومن هنا كان المجتمع المدني على حماية البشر ودعم هذا التحول الديمقراطي.
- تعتبر تونس الأولى مغاربيا من حيث نجاعة مجتمعها المدني خاصة في ظل الثورة التي شهدتها، فيعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل هو المنظمة الأولى التي نشطت خلال هذا التحول حيث عمل على دعم ومساندة الحراك من خلال تبني مطالب الشعب خاصة الطبقة العمالية خلال مدة الحراك
- من خلال الدور البارز الذي لعبه المجتمع المدني خصوصا عقب موجة ما يعرف بالربيع العربي، كالاتحاد العام التونسي للشغل على سبيل المثال جاز لنا القول

بإمكانية توظيفه رفقة تنظيمات مجتمع مدني أخرى أيضا على الصعيد الدولي خصوصا إذا ما وضعنا بعين الاعتبار تغلغل هذه التنظيمات داخل المجتمعات المغاربية من جهة وتشابه الأنماط الحياتية والاقتصادية والاجتماعية لدول وشعوب هذا الإقليم ما يقودنا إلى قدرة هذه التنظيمات على مد قنوات التكامل بين دول ومجتمعات المغرب العربي خصوصا اقتصاديا وسياسيا حيث تنقص فقط الإرادة السياسية الطامحة نحو التكتل بين هذه الدول .

- أضحى الاتحاد العام التونسي للشغل المنظمة الرائدة والمعترف بها دوليا وذلك من خلال الدور البارز الذي حقق من خلاله مكاسب معتبرة في فترة وجيزة كان لها انعكاسها الايجابي على تونس و إقليم المغرب العربي لأنه ساهم في إبعاد البلاد عن السقوط في العنف والاقتتال و التناحر.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية =

أولا: الموسوعات

1. قنديل أماني ، "الموسوعة العربية للمجتمع المدني"(القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،2008).

2. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،نظرية المركب الامني الاقليمي

ثانيا: الكتب

1. ـــــ ـــــ ,"أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم"(غرفة ابوظبي, سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابوظبي للحوكمة).
2. **إبراهيم عبد المجيد دعاء،**"دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتقالية"،ط1(مصر:دار القانون والفكر للنشر والتوزيع،2015).
3. **أبوجودة إلياس,** "الامن البشري وسيادة الدول",ط.1,(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنش والتوزيع, 2008).
4. **أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي،** "الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي"(فريديشن ايبرت : المشروع النقابي الاقليمي).
5. **الانصاري عبد الحميد،** "الشورى واثرها في الديمقراطية"(القاهرة:دار الفكر العربي،1996).
6. **إيان م. هارتشون، يانيكة سترايمر،** "الاتحاد العام التونسي للشغل والعمال في المرحلة الانتقالية"،(بيروت:معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية).
7. **البدانية ذياب موسى,** "الأمن الوطني في عصر العولمة",ط.1,(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية,2011).

8. **الجباعي جاد الكريم**،"المجتمع المدني هوية الاختلاف"(دمشق:2003).
9. **الحمروني سلوى** ،" المواطنة المتساوية في تونس"(منتدى الوطني للمواطنة في المرحلة الانتقالية، 2012).
10. **خربوش محمد صفي الدين وآخرون**،"المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1992).
11. **خضرا ديما**,(مترجما)،"نظريات العلاقات الدولية بين التخصص والتنوع",ط.1,(بيروت,المركز العربي للأبحاث ودراسة السياساتّ)2016.
12. **زعيتـــــر عـــــادل**(مترجما)،"العقـــد الاجتماعي"(مصـــر:كلمات للنشـــر والتوزيع،2013).
13. **زغلول سوسن** ، "دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016" (المركز الديمقراطي العربي، 2012).
14. **الـزين حسـن محمـد** ،"الربيـع العربـي – آخـر عمليـات الشـرق الوسـط "،ط1،(بيروت:دار القلم الجديد،2013).
15. **ستيفانو فريديكا**،" اعداد خريطة وظيفية تفاعلية للمجتمع المدني في موريتانيا مـــابين فترتـــي تنفيـــذ الصـــندوق الاوربـــي" 10و11(بلجيكـــا:المكتـــب الـــدولي للاستشارات,2016).
16. **السعيد محمد حمدي**, المواطنة والامن ,(البحرين: مركز الاعلام الأمني).
17. **الصـــبيحي احمـــد شـــكري**،"مســـتقبل المجتمـــع المـــدني فـــي الـــوطن العربي"(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000).
18. **عزمـي بشـارة**،"المجتمـع المدنـي-دراسـة نقديـة-"،ط.2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000).

19. **علوب عبد الوهاب**(مترجما)،"الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في اواخر العشرين"(القاهرة: دار السعاد الصباح،1991).

20. **قوجيلي سيد أحمد**,"الدراسات الامنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن" ,ط1(الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسية,2014)

21. **كامل السيد مصطفى**،"المجتمع المدني في الوطن العربي–معالم التغيير منذ حرب الخليج الثانية وملاحظات حول ادواره المتعددة–"(الاسكندرية : مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2004).

22. **كـــويراين هـــانلون**، "اصـــلاح القطـــاع الامنـــي فـــي تونس"(معهـد الســلام الأمريكي،2012)

23. **ماير توماس**(محررا)،"المجتمع المدني والعدالة"(القاهرة:الهيئة العامة المصرية للكتاب،2010).

24. **محمـد الـزين حسـن**،"الربيـع العربـي–آخـر عمليـات الشـرق الاوسـط–"،ط1 (بيروت:دار القلم الجديد،2013).

25. **السيد مصطفى كامل** ،"المجتمع المدني في الوطن العربي–معالم التغيير منذ حـرب الخلـيج الثانيـة وملاحظـات حـول أدواره المتعددة"(الإسـكندرية:مركز دراسـات وبحوث الدول النامية، 2004).

26. **مظلوم محمد جمال**, "الامن غير التقليدي",ط.1(الرياض: دار الحامد للنشر والتوزيع,2004).

27. **مقني محمد احمد علي**،"المجتمع المدني والدولة المدنية"(لبنان:مركز البحوث والدراسات) .

28. **نيكولوفا مينا**, (محررا) "فهم حقوق الانسان– دليل عن تعليم حقوق الانسان"– ,(المركز الاوربي للتدريب والبحث في مجال حقوق الانسان والديمقراطية,2003).

29. **ناظم حسن وعلي حاكم صالح**(مترجما)،"المجتمع المدني- التاريخ النقدي للفكرة-" (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2008).

30. **عارف نصر محمد**, "ابستيمولوجيا السياسة المقارنة",ط.1(بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع,2002).

ثالثا: المجلات والدوريات

1. **بخدا عبد الكريم** ، "الحكامة الأمنية مقاربة جديدة لإصلاح المنظومة الشرطية في دول المغرب العربي"،مجلة دفاتر السياسة والقانون،ع.17 (2017).
2. **بلعيور الطاهر** ،"المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"،مجلة العلوم الانسانية,ع.10(2016).
3. **بن سعيد مراد** ، "جدلية التغير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، مجل ميل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية,ع. 02(2016).
4. **بهلولي فيصل** ،" إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة"،مجلة الباحث،ع.14(2014).
5. **تركماني عبد الله** ، "المجتمع المدني"،الحوار المتمدن,ع.2627(2009).
6. **جاسم خيري عبدالرزاق** ، "التجربة الديمقراطية في موريتانيا"، مجلة الدراسات الدولية ع.43(2009).
7. **حاتم علوان ابتسام** ، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة كلية الأداب ع.98(2012).
8. **السامري شفيق عبد الرزاق** ،"الاحزاب السياسية في العالم العربي"، مجلة المنار ع.67(2000).

9. **غلوم علي وآخرون**, المشاركة السياسية في الكويت, مجلة العلوم الاجتماعية,ع.4(2009).

10. **كربوسة عمراني**, "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن...أي دور", مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،ع.16(2014).

11. **لعجال محمد لمين** ، "اشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الانسانيةع.(12) 2007.

12. **مالكي محمد** ، "المواطنة في المغرب العربي،مجلة الدراسات المتوسطية والدولية"،ع. 09(2012).

13. **المالكي محمد**, المواطنة بين الدولة والمجتمع والديمقراطية, القاهرة,ع. 24(2006).

14. **محي الدين يوسف خولة**, الامن الانساني وابعاده في القانون الدولي العام,مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, ع.02(2012).

15. **مولدي الأحمد** ، "النشاط النقابي، وتحديات المرحلة الانتقالية في سياق الربيع العربي مثال: الإتحاد العام التونسي للشغل"،مجلة سياسات عربية،ع.30 (2018).

وشنان آمال ، "دور المجتمع المدني في تعزيز التنمية السياسية وترشيد الحكم في ظل الانتفاضات العربية"،مجلة ميل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية,ع.5(2016).

رابعا: المذكرات والرسائل الجامعية

1. **أسماء قسطالي وفاطمة الزهراء بوزيان**، "النضال السياسي والنقابي في تونس(1946-1956)"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ،جامعة خميس مليانة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, 2016).

2. **اقضي محمد الشريف**, "الديمقراطية والامن النساني في ظل العولمة"(مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية,جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية,2017).
3. **اوشن سمية**, "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010).
4. **إيدابير أحمد**, "التعددية الاثنية والامن المجتمعي",(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية, جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام,2012).
5. **باري عبد اللطيف**, "المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني في الجزائر" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية,جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية,2007).
6. **بركات كريم**,"مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة"(اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية,2013).
7. **بن طاهر علي**,الدولة والمجتمع المدني في الجزائر, دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية,جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام,2010).
8. **بن عودة العربي**, "إسهام وسائل الاعلام في ترقية المجتمع المدني دراسة التجربة الجزائرية"(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية.2016).
9. **بن قفة سعاد** ، "المشاركة السياسية في الجزائر" (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علم الاجتماع، جامعة بسكرة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2011).

10. **بوحبيت مليكة**, "ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر",(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية,2012.)

11. **بولبنان زين العابدين**, "مساهمة الإتحاد الاوربي كقوة مدنية في الحوكمة الامنية العالمية"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية,2014).

12. **بياضي محي الدين**, "المجتمع المدني في دول المغرب العربي في التنمية السياسية" ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية,جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2011).

13. **حمو فريدة**, "الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية",(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية,2003).

14. **خيرة بن عبد العزيز**, "دور المجتمع في ترقية الحكم الراشد",(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية,جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والاعلام ,2007).

15. **سالمي سلاف** ،"دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة بسكرة:قسم العلوم السياسية،2003) .

16. **سعيدي ياسين** ، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي" (مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجيستير ،جامعة وهران:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015).

17. **شاوش اخوان جهيدة** ،"واقع المجتمع المدني في الجزائر"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع،جامعة بسكرة:كلية العلوم الاجتماعية والانسانية،2014).

18. **شليغم غنية**, "اشكالية المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

19. **ظريف شاكر**,"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ,جامعة باتنة:كلية الحقوق,2010).

20. **عائشة عياش**، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي بنموذج تونس"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام،2007).

21. **عبادي خير الدين** ،"المجتمع المدني والعملية السياسية في دول الشمال الافريقي" 1990-2010 (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة الجزائر :قسم العلوم السياسية،2011).

22. **عبد الجليل علي عباس** ,"دور الشراكة الاورومتوسطية في حوكمةالسياسات الطاقوية في المغرب العربي"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2017).

23. **قزرون محند أعراب**, "المجتمع المدني عند هيجل" (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الفلسفة, جامعة الجزائر,كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،2010).

24. **كردالـواد مصـطفى,** "دور برنـامج الأمـم المتحـدة للتنميـة فـي ترقيـة الامـن الانسـاني" (مـذكرة مقدمـة لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي القـانون العـام ,جامعـة سطيف: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2014).

25. **مشـري سـلمى,** "الحـق فـي الامـن السياسـي" (مـذكرة مقدمـة لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي القـانون العام,جامعـة سـطيف:كلية الحقـوق والعلـوم السياسية,2009).

26. **هشام عبد الكريم,** "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية",(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية,جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والاعلام,2006).

خامسا: المحاضرات

1. بولبنـان زيـن العابدين،محاضـرات حـول مفهـوم الامـن فـي نظريـة العلاقـات الدولية(جامعة سكيكدة،قسم العلوم السياسية،2015-2016).

2. عبد العالي عبد القادر، محاضررات النظم السياسية(جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2012-2013).

3. قصري عصام،محاضرات تاريخ الفكر السياسي(جامعة سكيكدة،قسم العلوم السياسية،2013-2014).

سادسا: مقالات على شبكة الانترنت

1. ابركـــــان فـــــؤاد،"المجتمـــع المـــدني فـــي الجزائـــر بـــين الخطـــاب والممارسة" www.aberkne.yolasite .com.resources

2. **ابو قنور اسماعيل** ، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في موريتانيا"، براديم الانتقال ومقاربات التغيير السياسيwww.caus.org.lb.home.down.

3. **البار امين** ،" واقع حقوق الانسان في تونس "قراءة نقدية في الواقع والمعوقات" https://m.facebook.com/permlink/"

4. **بوحنية قوي**، "المجتمع المدني في ليبيا وموريتانيا، صراع القبيلة والدولةhttps://www.aljazeeracenterforstudies.com

5. **بوحينة قوي**،"المجتمع المدني الجزائري:بين ايديولوجية السلطة والتغير السياسي" https:// stidies.aljazeera.net.issue

6. **بوعشرين توفيق** ، "اعطاب المجتمع المدني المغربي" www.alyaoum.com/hespress/54113

7. **الجورشي صلاح الدين** ، "المجتمع المدني في ليبيا غياب يعززه الانقسام https://www.hespress.com/opinion/55304.html"

8. **عرفة خديجة**, مفهوم وقضايا الامن الانساني و تحديات الاصلاح في القرن العشرين http://www.esmax.com/content.asp , تم تصفح الموقع يوم 28 مارس 2018

9. **راضية بو سالم**: "مفهوم المواطنة وحقوق المواطن" WWW.OUDACITY.NET.REGOINAL

10. **رشيد جرموني**، المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربيةhttps://affqcenter.com/723845.html

11. **رضا السعيدي**،" حقوق الانسان في الدستور التونسي الجديد" WWW.ASSABAL.COM.TN/ARTICLE/ .

12. **كرنفـــــــودة رمضـــــــان** ، "مؤسســـــة المجتمـــــع المـــــدني فـــــي ليبيا"www.elegalagenda.com/article.php

13. **شوقي بن حسن**،" النقابة في تونس"، www.ifriquiyah.com

14. **صـلاح ينـوف**, العرب وثلاثيـة المواطنـة http :www.alarabiya.net

عـــادل زقـــاع,إعـــادة مفهـــوم الأمـــن : برنـــامج البحـــث فيـــالأمن المجتمعـــي, http://www.politics-ar.com/ar/index.php/pomalink

15. **العباســـــــي الـــــــوردي**، "المجتمـــــع المـــــدني فـــــي المغـــــرب" www.lakome2.com/opinion/18479.html

16. **هيجـــان عبـــد الـــرحمن احمـــد**,المجتمـــع المـــدني: المفهـــوم والابعـــاد, https:/www.researchgate.net/article/

17. **عبد المولى عزالدين** ،" اضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي" https://aljazeera.net/files/

18. **عبـــد المحمـــود علـــي** ،" الثـــورة التونســـية عوامـــل النجـــاح ...النتـــائج"، www.sisgoveg/wews/8.t.m

19. **العياشـــــي عنصـــــر** ،"مـــــاهو المجتمـــــع المـــــدني؟ الجزائـــــر نموذجـــــا" https://journals.openedition.org.insaniyat

20. **هيرات فاطمة الزهراء** ، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي مهام وفرص وتحـــــــــديات مـــــــــا بعـــــــــد الربيـــــــــع الـــــــــديمقراطي" https:/www.respress.com/opinion/55304.html

21. **وايـــــاو فاطمـــــة الزهـــــراء** ، "المجتمـــــع المـــــدني ودوره فـــــي التنميـــــة" www.aheubr.org/debaut/showart.asp?aid

22. **المغيربـــي محمـــد** ، "هيكليـة النظـام السياسـي فـي ليبيـا(1977-1994) https://www.libyaforum.org/index.php"

23. **المنـاعي محمـد** ، "الاتحـاد العـام التونسـي للشـغل، صـمام الأمـان للاسـتقرار الاجتماعي والانتقال الديمقراطي"، www.manai.over.blog.com/article/

24. **محمـــــد بـــــودوامي**،"الثورةالتونســـية، تـــداعيات، نتـــائج، طموحـــات www.m.alhiwar.org/ast/."

25. **عمـــــران محمـــــد** ، "تشـــريعات المجتمـــع المـــدني فـــي ليبيـــا" https:/daanth.org.archieve741

26. **القلعـــي مصـــطفى** ، "الاتحـاد العـام التونسـي للشـغل ودوره فـي مسـتقبل تونس"،https:/alarab.co.uk

27. **أبو عين المعتصم بالله** ، "دور اتحاد الشغل في عملية التحول الديمقراطي في تونس"،www.alhiwar.org

28. **نائلـــــة الســـــليبي**، "التربيـــة مـــن اجـــل المواطنـــة فـــي تـــونس"، https://carmegeendownent.org/fil

29. **هواشـــي هـــدى**، "مـن المواطنـة الـى المواطنـة النشـيطة" https:// www.turess.com.elilane

30. **قسم البحوث والدراسات،دول المغرب العربي-معلومات اساسية-** **www.aljazeera.net**

سابعا: التقارير

1. **تقريـــر برنـــامج الامـــم المتحدة،الانســـان والتنميـــة،1994.** **https:\\stage.learningpartnership.org**

2. **موجز تقرير مفوضية الامن البشري، الأمن البشري الآن.**

II- المراجع باللغة الأنجليزية:

1. Amarty San ; Why Human Security? , (Tokyo :Harved University,2010).
2. **Richaed Joly And Deepayan Bux Ray**. National Human Development Report And The Human Security .Framework(New York.2006).
3. **Sakiko Fulud-Fan**. The Human Development Paradigm :Operationaizing Sen'es Ideas On Capabilities (Feminist Economic, 2003).
4. United Nation Devlopment Progrem.Human Development Repport 1994(New York. Oxford University Press 1994).

الفهرس

مقدمة 2
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي و النظري للمجتمع المدني و الأمن البشري السياسي 9
مقدمة الفصل الأول : 10
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للمجتمع المدني..... 12
المطلب الأول: تطور مفهوم المجتمع المدني والظروف التاريخية التي مر بها : 13
المجتمع المدني من خلال نظريات العقد الاجتماعي: 15
المطلب الثاني: حدود تعريفية للمجتمع المدني 21
المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني 25
المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للمجتمع المدني: 28
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي و النظري للأمن البشري السياسي 32
المطلب الأول : تطور مفهوم الأمن وفق نظريات العلاقات الدولية..... 32
المطلب الثاني: الأمن السياسي كأحد أبعاد الأمن البشري..... 37
المطلب الثالث: مؤشرات الأمن البشري السياسي 43
المطلب الرابع: المقاربات المفسرة للأمن البشري 46
خاتمة الفصل الأول 50
الفصل الثاني: واقع المجتمع المدني في المغرب العربي 52
مقدمة الفصل الثاني : 53
المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني في المغرب العربي 54
المطلب الأول: التعريف بإقليم المغرب العربي 55
المطلب الثاني : عوامل الاهتمام بالمجتمع المدني في المغرب العربي:..... 57
المطلب الثالث: وسائل تنشيط المجتمع المدني في المغرب العربي: 61
المطلب الرابع: الإشكاليات التي تواجه المجتمع المدني في المغرب العربي 63
المبحث الثاني: حالات مقارنة لدور المجتمع المدني في تحقيق الأمن البشري في بعض دول المغرب العربي 66

المطلب الأول:المجتمع المدني و المشاركة السياسية في الجزائر 66
المطلب الثاني: الحرية السياسية والمجتمع المدني في المغرب 70
المطلب الثالث: المجتمع المدني في ليبيا: 74
المطلب الرابع: المجتمع المدني في موريتانيا: 76
خاتمة الفصل الثاني 82
الفصل الثالث: دور المجتمع المدني التونيسي في تحقيق الأمن البشري السياسي خلال فترة الإنتقال الديموقرطي... 83
مقدمة الفصل الثالث 84
المبحث الأول: محددات الأمن البشري السياسي في تونس 85
المطلب الأول: واقع القطاع الأمني في تونس:..... 86
المطلب الثاني: حق المواطنة في تونس: 88
المطلب الثالث : الإطار القانوني لحقوق الإنسان في تونس:..... 92
المطلب الرابع: الديمقراطية في تونس:..... 96
المبحث الثاني:الأدوار المختلفة للإتحاد العام التونسي للشغل بإعتباره مجتمع مدني..... 99
المطلب الأول: بروز الإتحاد العام التونسي للشغل: 100
المطلب الثاني: أداء الاتحاد في المرحلة الانتقالية في تونس:.....103
المطلب الثالث: تقييم أداء الاتحاد في المرحلة الانتقالية لتونس 105
خاتمة الفصل الثالث: 108
الخاتمة 110
قائمة المراجع 114
الفهرس.....128

ملخص البحث :

تحظى الدراسات الأكاديمية برصيد واسع من المصطلحات و المفاهيم ، التي تحمل دلالات وسياقات تعبر عن معناها ومن بين هذه المصطلحات نجد المجتمع المدني الذي يرجعه بعض الأكاديميون على انه مصطلح غربي النشأة، فالمجتمع المدني هو عبارة عن تنظيم تطوعي ينشأ بإرادة فردية بعيدة عن تدخل الدول دون سعي إلى تحقيق غرض مادي بل يعمل لخدمة الفرد والمجتمع، حيث يتمتع بمجموعة من السمات أهمها الاستقلالية،التعدد و التجانس. ونتيجة للغموض الذي يكتنف هذا المصطلح، فقد وجد البعض صعوبة في تحديد تعريف جامع مانع له لهذا سعت بعض نظريات العلاقات الدولية بإعطاء تفسيرات من بين هذه التفسيرات مقاربة الحكومة التي تطلق عليه اسم القطاع الثالث إلى جانب القطاع العام والخاص و مقاربة علاقات دولة مجتمع التي تقر بضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية إلى جانب الدولة

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالمن الذي شهد تحولات عديدة في مفهومه حيث انتقل من المفهوم الضيق الذي انحصر في استعمال القوة لضمان البقاء،وهذا ما اقرته النظرية الليبيرالية والواقعية لينتقل بذلك الى المفهوم الواسع وهو امن البشر او الافراد، وفق التصور النقدي للأمن، وتبعا لهذا التطور اعيد احياء مفهوم امن البشر وفق تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، حيث حدد هذا التقرير مفهوم الامن البشري من خلال تحديد مستوياته وقد جاء هذا الإحياء تزامنا والظروف التي شهدتها المنطقة العربية من التقلبات اي ثورات الربيع العربي العربي لسنة 2011حيث عمل المجتمع المدني من خلالها على محاولة تحقيق الامن البشري السياسي من دعم المواطنة وحقوق الانسان وضمان حق الافراد في المشاركة في الحياة السياسية والحفاظ على الاستقرار، الملاحظ ان دور المجتمع المدني في المنطقة المغاربية كان محدود ومتباين بين دوله، فيكون غير ناجع في كل من ليبيا وموريطانيا ويبرز اكثر في الجزائر والمغرب، لكن ما يلاحظ ايضا ان تونس من ابرز الدول التي اتفق الجميع على نجاعة مجتمعها المدني حيث عملت المنظمة النقابية الحاملة لإسم الاتحاد العام التونسي للشغل على تحقيق الامن البشري السياسي على كافة المستويات والأطر، ليجعل بذلك مسار الثورة الثورة التونسية الانجع و الانجح اقليميا.و لكن اين دور الدول.

Abstract

Academic studies have a wide range of terms and concepts, with semantics and contexts that reflect their meaning, and among these terms we find civil society, which some academics refer to as the western term of origin, civil society is a voluntary organization created by individual will, far from interference States without seeking a material purpose but in the service of the individual and society, where they have a set of features, the most important of which are independence, pluralism and homogeneity, and as a result of ambiguity in this term, some have found it difficult to define an exhaustive definition, so some theories of international relations have sought to give explanations These interpretations include the approach of the government, which is called the third sector, together with the public and private sectors, and the relations of a Community state, which recognizes the need for civil society institutions to participate in political life alongside the state

The concept of civil society has been associated with those who have undergone many transformations in its conception, moving from the narrow concept of the use of force to ensure survival, which it has been endorsed by liberal and pragmatic theory to move to the broad concept of the security of human beings or individuals, in accordance with the monetary perception of security, and according To this development, the concept of human security was revived in accordance with the Human Development Report of 1994, which

identified the concept of human security by defining its levels this revival coincided with the circumstances in the Arab region of the vicissitudes of the Arab Spring of 2011 where the community worked

To try to achieve political human security by supporting citizenship and human rights and by guaranteeing the right of individuals to participate in political life and maintaining stability, it is noted that the role of civil society in the Maghreb region has been limited and varied among States, and is not effective in Libya Mauritius is more prominent in Algeria and Morocco, but it is also noted that Tunisia is one of the most important countries that has all agreed on the efficacy of its civil society where the organization has worked trade union of the Tunisian General Confederation for the achievement of political human security at all levels and frameworks, thus making the course The revolution of the Tunisian revolution is the most effective and the most successful regionally, but where the role of States .